

صدر 20 أبريل 2021

دليل الرقابة المالية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
على وحدات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي



جدول المحتويات

43	• اعتبارات التدقيق التفصيلي	3	التمهيد
43	- مراجعة الأرصدة الافتتاحية	4	شهادة الجودة لرئيس فريق الجهاز المركزي لجمهورية مصر العربية
44	- اعتبارات تدقيق التقديرات المحاسبية	5	شهادة الجودة لمقرر لجنة المعايير المهنية
45	- اعتبارات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها	6	المقدمة
46	- اعتبارات عمليات التحريف المرتبطة بالغش والالتزام بالقوانين واللوائح	7	أهداف الدليل
46	- اعتبارات تدقيق الأطراف ذات الصلة	7	استخدام الدليل
47	- اعتبارات استخدام عمل مراقب آخر	7	تبويب الدليل
48	- اعتبارات استخدام عمل المدققين الداخليين	8	<u>القسم الأول: الأعمال التمهيدية لمهمة التدقيق:</u>
48	- استخدام عمل خبير	8	أولاً: فتح ومراجعة ملفات التدقيق
48	- التواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة	11	ثانياً: استيفاء متطلبات آداب وسلوكيات المهنة.
49	- اعتبارات تدقيق الأحداث اللاحقة	13	ثالثاً: خطاب تفهم مهمة التدقيق.
49	تقييم الأخطاء المحددة التي تم الوقوف عليها أثناء عملية التدقيق	14	<u>القسم الثاني: مرحلة التخطيط:</u>
50	تقييم نتائج العينة	14	أولاً: أهداف عملية التدقيق
52	تقويم التحريفات المتعارف عليها خلال عملية التدقيق	16	ثانياً: الموارد المطلوبة والمتاحة لتنفيذ عملية التدقيق
54	ثانياً: الفحص المحدود للقوائم الدورية للمنشأة	20	ثالثاً: تحديد طرق التنفيذ "أنشطة التخطيط"
58	ثالثاً: فحص الموازنات	20	[1] وضع الاستراتيجية العامة للمراجعة:
59	رابعاً: فحص الإقرارات الضريبية	21	• التعرف على خصائص المهمة.
61	<u>القسم الرابع: مرحلة التقرير</u>	24	• التعرف على أهداف إعداد التقارير.
61	أولاً: محتويات تقارير التدقيق	24	• دراسة العوامل الهامة.
67	ثانياً: أنواع الرأي	26	- تحديد درجة التأكد ودرجة الخطر المقبول.
70	ثالثاً: اعتبارات أخرى عند إعداد تقرير المدقق	26	- قياس المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة.
76	تدقيق ما قبل الإصدار	33	- قياس الأهمية النسبية واستخدامها في توزيع العينات.
78	قائمة المصطلحات	35	- تحديد حجم عينة المراجعة
87	<u>الملاحق</u>	35	[2] وضع خطة التدقيق.
88	ملاحق الأعمال التمهيدية	36	اعتبارات لتفهم الجهة محل التدقيق أثناء عملية التخطيط
99	ملاحق مرحلة التخطيط	39	<u>القسم الثالث: مرحلة التنفيذ:</u>
137	ملاحق مرحلة التنفيذ	39	أولاً: تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية.
242	ملاحق مرحلة التقرير	39	• اعتبارات اختيار عينات التدقيق.
		41	• الاعتبارات التي تحكم اختبارات أنظمة الرقابة.

التمهيد:

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية اجتماع لجنة المعايير المهنية بالقاهرة في فبراير 2017 برعاية المستشار/ هشام بدوي رئيس الجهاز حيث قررت تضمين الخطة المستقبلية خلال الثلاث سنوات التالية إعداد دليل للرقابة على الوحدات الاقتصادية على ثلاث مراحل وهي مرحلة التخطيط ومرحلة التنفيذ ومرحلة التقرير وقد اضطلع فريق عمل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بإعداد المسودات الأولية لكل مرحلة على أن يتم عرضها على اللجنة في الاجتماع التالي لمناقشة المرحلة التي تم إعدادها وقيام أعضاء اللجنة بإبداء ملاحظاتهم على الدليل ومناقشتها على مستوى اللجنة وإجراء التعديلات عليها ويتبع ذلك عرضها على الأجهزة الأعضاء من خلال عرضها على الموقع الإلكتروني للمنظمة وكذا من خلال إرسالها للأجهزة بالبريد الإلكتروني لإبداء ملاحظاتهم على المرحلة.

قامت الأمانة الفنية للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة بتلقي التعليقات والاستفسارات الخاصة بكل مرحلة وقامت بإرسالها للجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية للرد على التعليقات والملاحظات وإعداد بيان يتضمن ملاحظات أعضاء المنظمة وتعقيب فريق الجهاز المركزي للمحاسبات بلجنة المعايير المهنية عليها تمهيدا لمناقشتها في الاجتماع التالي واتخاذ القرار النهائي لإجراء التعديلات اللازمة.

تم عرض مرحلة التخطيط على المجلس التنفيذي للمنظمة خلال اجتماعه السابع والخمسون حيث أقر نشرها على موقع المنظمة، وتلى ذلك القيام بنفس الخطوات بالنسبة لكل من مرحلة التنفيذ ومرحلة التقرير وبذلك فقد اتبع هذا الإصدار من إصدارات لجنة المعايير المهنية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الآرابوساي) متطلبات الجودة التي اعتمدها اللجنة والتي تتفق مع متطلبات الجودة المعتمدة من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإنوساي).

وبعد الانتهاء من إعداد المراحل الثلاثة قررت اللجنة إصدار منتج موحد يتضمن الدليل بمراحله الثلاثة على أن يضاف إليه فهرس موحد للدليل وقائمة بالمصطلحات وهو الدليل المعروف عليكم

وختاما نود توجيه الشكر لرئيس اللجنة السابق وممثل دولة الكويت باللجنة دكتور/ سعود الزمانان لجهده الدؤوب في متابعة أعمال وحث الأعضاء على الالتزام بخطة اللجنة وكافة أعضاء اللجنة لتعاونهم المثمر والذي كان له الفضل في خروج هذا المنتج الذي نتمنى أن يكون خطوة نحو رفع جودة أعمال الرقابة المالية على الوحدات الاقتصادية في وطننا العربي.

شهادة ضمان الجودة؛ رئيس فريق عمل الجهاز المركزي للمحاسبات بلجنة المعايير المهنية للمنظمة:

يجب على جميع الإصدارات العامة للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة التي لا يقصد بها إعدادها للأجهزة الأعضاء في المنظمة الالتزام بالمتطلبات المنصوص عليها في الورقة بعنوان "ضمان الجودة على الإصدارات العامة التي تم تطويرها، التي وافقت عليه اللجنة واعتمدت من المجلس التنفيذي للمنظمة.

ويتقيد دليل الرقابة المالية بهذه المتطلبات، على المستوى 2. لم تكن الوثيقة على هذا المستوى لتخضع لمتطلبات ضمان الجودة مماثلة لتلك الخاصة بالإننتوساي وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة، ولكنها كانت مع ذلك التهديدات المحسوبة حول اعتبارات التأكد:

- التمثيل - مثلت فرق العمل الأجهزة العليا المختلفة في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) بقدر الإمكان، باعتبارها أحد المنظمات الإقليمية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإننتوساي) التي تمثل نماذج مختلفة من التدقيق في الإننتوساي.
- خطة عمل منظمة - تم إضفاء الطابع الرسمي على الدليل بوضعه ضمن خطة العمل للجنة 2019-2017.

• أسلوب العمل - عُقدت اجتماعات فرقة العمل في شكل جلسات عمل استنير بها التطورات الأخرى التي تم اختبارها رسمياً بعد كل اجتماع من اجتماعات فرقة العمل، من خلال عملية استعراض وتعليقات داخلية.

• عرض كل مرحلة من مراحل الدليل لمجتمع الأجهزة العربية العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) الكامل لمدة 90 يوماً بعد انتهاء كل مرحلة، وتلقي تعليقات شاملة وتمثيلية. وقد تم الرد على جميع التعليقات، وتم تعديل الوثيقة وتحديثها، حيثما يكون ذلك مناسباً.

أما الإطار الذي وضع في حدود أهميته، فهو يتسق مع مبادئ ومعايير وممارسات الإننتوساي ذات الصلة.

هذا المنتج صالح حتى يتم إعادة النظر فيه بشكل دوري في ضوء المستجدات في معايير الإننتوساي.

رئيس فريق الجهاز المركزي للمحاسبات
بجمهورية مصر العربية بلجنة المعايير المهنية
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
(الأرابوساي)

"محاسب/ علاء الدين عبد الرحمن عباس"

شهادة ضمان الجودة؛ مقرر لجنة المعايير الرقابية والمهنية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

بناء على التأكيد الذي قدمه رئيس فريق العمل المعني بإعداد الدليل ووفقا لالتزام اللجنة في إصداره بإضفاء الطابع المهني على مراجعي الحسابات في الأرابوساي وأن دليل الرقابة المالية يلتزم بمتطلبات الورقة بعنوان "ضمان الجودة على الإصدارات العامة التي تم تطويرها خارج الإجراءات القانونية الواجبة" التي وافق عليها المجلس التنفيذي لمنظمة الأجهزة العربية العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي).

كان لزاماً أن تخضع هذه الوثيقة على هذا المستوى لتخضع لمتطلبات ضمان الجودة التي اعتمدها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي). هذا المنتج صالح حتى يتم إعادة النظر فيه بشكل دوري في ضوء المستجدات في معايير الإنتوساي.

مقرر لجنة المعايير الرقابية والمهنية
المشرف العام بالأمانة العامة للمنظمة
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
(الأرابوساي)

"الأستاذ/ منجي الحمامي"

المقدمة:

أدى ظهور معايير التدقيق الدولية وما تبعها من معايير الإنتوساي للرقابة المالية التي تتفق معها (مع وجود ملحق بكل معيار لتناسب مع الرقابة على وحدات القطاع العام) والتي اعتمدها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى أن إلزام السادة مدققي الحسابات بالوفاء بمتطلبات المعايير إلا أن معايير التدقيق قد أشارت إلى منهج التدقيق الذي يجب أتباعه في القيام بمهام الرقابة (وهو منهج التدقيق المؤسس على مفهوم الخطر) دون ذكره بشكل صريح حيث أنها أوجبت على مدققي الحسابات تقييم المخاطر المختلفة مثل مخاطر الرقابة والمخاطر المتأصلة دون تحديد آليات قياس تلك المخاطر، وكذا تناولت المعايير بعض المفاهيم كالأهمية النسبية والعينات دون وضع الآليات لتطبيقها مما أدى لاختلاف تطبيق تلك المفاهيم بين المدققين لذا وجب وضع دليل مراجعة لإرشاد مدققي الحسابات و فرق التدقيق لتوحيد أدائهم والحفاظ على جودة عملهم واداة لتقييم عملهم ومن ذلك يتضح أن الدليل يعتبر مكملا لمعايير التدقيق والتي تعد المصدر الأساسي الذي يجب الالتزام به لدى أعداد الدليل ولا يعد الدليل بديلا لها وبذلك تضح أهداف الدليل.

وضع هذا الدليل ليتناسب مع التدقيق المالي للوحدات التي تطبق إطار محاسبي يعتمد على أساس الاستحقاق وقد يحتاج إلى بعض التعديل في حالة استخدامه في أنواع الرقابة الأخرى مثل رقابة الالتزام - حيث روعي فيه أن اسناد عملية التدقيق في هذه الوحدات يكون إلزامي لكل من مؤسسة التدقيق وللوحدات محل الفحص.

نظرا لاختلاف القوانين التي تحكم عمليات التدقيق في البلدان العربية فيجب مراعاة المتطلبات القانونية الإضافية لكل بلد ولكن بوجه عام ستكون تلك المتطلبات في اضييق الحدود ولن تعيق استخدام هذا الدليل على مستوى كل الدول الأعضاء في منظمة الأرابوساي ويمكن أن يكون هذا الدليل مساعدا لهذه الدول في وضع دليل مراجعة خاص بها يتم وضع الاعتبارات القانونية فيها.

أهداف الدليل واستخدامه وتبويبه:

أهداف الدليل:

- توحيد وتطوير تفهم الأعضاء الفنيين للمفاهيم الواردة في معايير التدقيق.
- توحيد مناهج ومراحل التدقيق الواجب الالتزام بها تطبيقاً للمعايير.
- تنميط إجراءات التدقيق وتوثيقها.
- توضيح وتوحيد طرق قياس بعض متطلبات المعايير.
- توحيد آليات تطبيق بعض المفاهيم الواردة في المعايير.
- التحقق من التزام الأعضاء الفنيين بأداء الحد الأدنى من الإجراءات اللازمة لإتمام عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق.
- أداة لقياس جودة عمل مدققي الحسابات وفرق التدقيق.

استخدام الدليل:

إن دليل التدقيق يستخدم من كافة المستويات المشاركة في عمليات التدقيق حيث يستخدم من قبل:

1. كل عضو فني بصفة منفردة أثناء قيامه بمهامه المتعلقة بأعمال التدقيق.
2. على مستوى كل فريق مراجعة مكلف بمراجعة مجموعة من الوحدات.
3. على المستوى الاستراتيجي من قبل فريق التخطيط الاستراتيجي لعملية التدقيق.
4. مديري الإدارات العليا المشرفة على مجموعات فرق عمل لدى القيام بالتخطيط السنوي لأعمال التدقيق.
5. فرق الجودة على أعمال التدقيق كأساس لتقييم جودة أعمال الأعضاء الفنيين ومدققي الحسابات وفرق العمل ككل.
6. فرق ضمان الجودة لدى عملهم للوقوف من الالتزام بمتطلبات الجودة.

تبويب الدليل:

بوب هذا الدليل إلى أربع أقسام حيث يختص القسم الأول الأعمال التمهيدية لعملية التدقيق (مراجعة فتح ملفات التدقيق، استيفاء متطلبات آداب وسلوكيات المهنة، خطاب ارتباط مهمة تدقيق)، أما القسم الثاني فيختص بمتطلبات مرحلة التخطيط، والقسم الثالث يختص بمتطلبات مرحلة التنفيذ، وأخيراً القسم الرابع يختص بمتطلبات تقييم نتائج التدقيق وتقارير التدقيق.

القسم الأول: الأعمال التمهيدية لمهمة التدقيق:

(استكمال وفتح ملفات التدقيق / استيفاء متطلبات آداب وسلوكيات المهنة / إعداد خطاب التفهم)

عادة تبدأ عملية التدقيق في الأجهزة العليا للرقابة بتكاليف مجموعة عمل للقيام بمهام الرقابة المالية لأحد الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز وأول متطلب للقيام بهذه المهمة هو إعداد الملفات المطلوبة وتنقسم تلك الملفات إلى ملف دائم يستمر مع كل فرق التدقيق التي تكلف بمراجعة الوحدة ويتم مراجعته وتحديثه، وفتح ملف جاري لمهمة التدقيق في العام الحالي وسيتم توضيح المستندات وأوراق التدقيق التي يتم ادراجها في كل منها في وقت لاحق، ويلى ذلك استيفاء النماذج المتعلقة بالاستقلالية وفقاً لمتطلبات ميثاق آداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والتدقيق، وأخيراً يتم إعداد خطاب التفهم الذي يتم توجيهه لإدارة الوحدة محل التدقيق لتعريفها بواجباتها وطبيعة المهمة وفيما يلي يتم تناول كل نقطة من النقاط السابقة بالتفصيل.

أولاً: فتح ومراجعة ملفات التدقيق

يجب مراعاة معيار التوثيق الرقابي رقم 2230 من معايير الإنتوساي لدى إعداد ملفات، تتكون ملفات التدقيق من الملف الدائم، والملف الجارى، فضلاً عن سجل ملاحظات خاص بالسادة أعضاء فريق العمل وسيتم إلقاء الضوء على مفهوم كل نوع والمحتويات التي يتم استيفاؤها في حالة وجودها لكل نوع من انواع الملفات فيما يلي:

[1] الملف الدائم:

يحتوي على أوراق ترتبط بالوحدة منذ نشأتها حتى نهاية عمرها وتتسم بصفة الثبات بشكل عام بين الفترات المالية المختلفة أو التغير فيه يكون على آجال طويلة نسبياً ويحتاجها مدققي الحسابات وفرق التدقيق في الفترات المختلفة ولذلك فعند أسناد مراجعة منشأة لأول مرة يتم فتح الملفات الدائمة واستكمال محتوياتها للمساعدة في القيام بعملية التخطيط لمهام التدقيق وتمثل بشكل عام فيما يلي:

ويتم تقسيم الملف الى الاجزاء التالية:

❖ عقود التأسيس والقرارات والقوانين والانظمة والتعليمات والبيانات الخاصة بالجهة محل التدقيق الخاضعة للمراجعة

أ- عقود التأسيس وبيان بالمؤسسين ومحضر أول اجتماع للجمعية العامة للمنشأة.

ب- صورة السجل التجاري والبطاقة الضريبية.

ج- نشرة الاكتتاب وأوراق تسجيل الوحدة فى أسواق الوراق المالية.

1 معيار الإنتوساي رقم ISSAI 2230 " التوثيق الرقابي "

- د- الأنظمة الأساسية للمنشأة ولوائحها المنظمة.
- هـ- القوانين التي تنظم عمل الجهة محل التدقيق والتعديلات التي قد تطرأ عليها.
- و- قرارات الجمعية العامة ومجلس الإدارة أو مقتطفات منها والتي تؤثر طويل الأمد.
- ز- الهيكل التنظيمي والصلاحيات وقرارات تعيين الإدارة التنفيذية.
- ح- العقود والاتفاقات المهمة التي تمتد لأكثر من سنة.
- ط- القروض التي تمتد لأكثر من فترة مالية.
- ي- بيانات تاريخية عن بعض الأمور المحاسبية مثل تقديرات المخصصات وحركة الديون المشكوك في تحصيلها.
- ك- نسخ من القوائم المالية النهائية للسنوات السابقة وتقارير تدقيقها.
- ❖ أي بيانات الأخرى التي يتوصل لها المدقق ويكون له صفة الدوام لفترات طويلة ويجب التأكد في بداية كل فترة مالية على استمرارها وعدم حاجتها لإدخال تعديلات عليها على سبيل المثال ما يلي:
- أ- وصف طبيعة عمل الجهة محل التدقيق.
- ب- ملف نظام الرقابة الداخلية بالجهة محل التدقيق.
- ج- قائمة بأسماء الموظفين المسؤولين ونماذج توقيعاته والقرارات الصادرة بالصلاحيات الممنوحة لهم ونقاط التواصل معهم.
- د- برامج التدقيق.
- هـ- نسخ من المراسلات والتقارير التي تتصل بالتدقيق وردود الإدارة عليها.

[2] الملف الجارى:

- يحتوي هذا الملف على البيانات الخاصة بمراجعة الفترة مالية واحدة سواء في المرحلة التمهيديّة أو مرحلة التخطيط أو مرحلة التنفيذ أو مرحلة التقرير ويتم تقسيم الملف الجارى وفقا لتسلسل البيانات المالية تسهيلا للرجوع الى الملف ويتم التقسيم على النحو التالي:
- أ- قرار التكليف بعملية مراجعة الجهة محل التدقيق للمدقق وفريق العمل معه.
 - ب- صور الإقرارات المتعلقة بمتطلبات ميثاق آداب وسلوكيات المهنة الخاصة بفريق العمل.
 - ج- صورة خطابات التفهم والتمثيل المرسلة للمنشأة والردود عليها.
 - د- الأوراق المتعلقة بتفهم بيئة الجهة محل التدقيق والإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط وتحديد المخاطر الكلية وقياس وتقييم مخاطر الرقابة والمخاطر المتأصلة وتحديد حجم العينة في ضوءها وأي تعديلات تطرأ عليها وأسبابها.
 - هـ- قياس الأهمية النسبية وتوزيع العينات وأي تعديلات تطرأ عليها وأسبابها.
 - و- خطة (برنامج) التدقيق للعام الحالي وأي تعديلات تطرأ عليها وأسبابها.
 - ز- القوائم المالية الأولية المقدمة من الجهة محل التدقيق والقوائم المالية النهائية.

- ح- برامج اختبارات الرقابة واختبارات التحقق للبنود وفقا لترتيبها فى القوائم المالية.
- ط- أدلة التدقيق التى تم الحصول عليها أثناء فترة التدقيق والمناقشات التى دارت بشأنها.
- ي- شهادات الإدارة والمصادقات والمراسلات التى تمت مع إدارة الجهة محل التدقيق والمسؤولين عن الحوكمة بالجهة محل التدقيق.
- ك- الاستبيانات والمراسلات والمناقشات الخاصة بالموضوعات الهامة مع الإدارة والأخرين.
- ل- صور المستندات الهامة التى يرى المدقق أهمية للاحتفاظ بها.
- م- تقرير الإدارة المرسل للمنشأة والتقارير التفصيلية والردود عليها
- ن- تقييم نتائج التدقيق والاستنتاجات المبنية عليها والإجراءات التحليلية لتلك النتائج.
- س- القوائم المالية النهائية للجهة محل التدقيق بعد إجراء التعديلات عليها.
- ع- التقرير النهائي لعملية التدقيق بعد اعتماده من المدقق والإدارة العليا بالجهاز الأعلى للرقابة.
- ف- قائمة بالفروع التابعة للجهة محل التدقيق وعناوينها.
- يجب استخدام ما يلى لدى أعداد الملف الجارى:
- أ.ترميز (الربط بين عناصر القوائم المالية مع اوراق العمل وبرنامج الاختبارات)
- ii.علامات التدقيق: يجب وضع علامات للمراجعة تساعد في تحليل تلك الأوراق.

[3] سجل الملاحظات (سجل بتقارير كل عضو من أعضاء فريق العمل)

- يهدف هذا السجل الى تجميع لتقارير اعضاء فريق العمل والتي تتضمن أهم استنتاجات التدقيق لأعضاء فريق العمل.
- يتم التأشير على استنتاجات الواردة بتقارير فريق العمل بما يفيد الاطلاع عليها.

ثانياً: استيفاء متطلبات آداب وسلوكيات المهنة¹:

تتمثل المبادئ الأساسية لآداب وسلوكيات اللازمة لتحقيق أهداف مهنة المحاسبة والتدقيق

(أ) الأمانة والنزاهة

(ب) الموضوعية

(ج) الكفاءة المهنية والعناية الواجبة

(د) السرية

(هـ) السلوك المهني

إلا أن هذه المبادئ تواجه تهديدات في ظروف متعددة ويمكن تصنيف هذه التهديدات على النحو التالي:

(أ) وجود مصلحة شخصية للمراجع: نتيجة لوجود مصالح مالية أو غيرها من المصالح للمحاسب المهني (المدقق أو أي فرد من فريق مهمة التدقيق) أو لأحد أفراد عائلته المقربين.

(ب) القيام بتدقيق ما تم إعداده بمعرفة نفس المدقق: وقد يحدث هذا في حالة الحاجة إلى إعادة تقييم أحكام سابقة صدرت عن المحاسب المهني المسئول عن هذه الأحكام.

(ج) الدفاع عن مصالح العميل أمام الغير: ويحدث هذا عندما يساند العميل في موقفه أو رأيه إلى الدرجة التي تؤثر على موضوعيته.

(د) التآلف غير المهني مع العميل: ويحدث هذا في حالة وجود علاقة وثيقة مع العميل بحيث يتعاطف المدقق بشدة مع مصالح العميل.

(هـ) الضغوط التي يفرضها العميل: والتي تحدث عندما يُمنع المحاسب المهني من التصرف بموضوعية عن طريق التهديدات الفعلية أو المتوقعة.

¹ معيار 30 ISSAI قواعد السلوك المهني.

وتلأفى كئفرا من هؤة التهؤفءاء وضعت بعض القواعد على مستوى مؤسساء التءقق مئل وضع سفااسة لإجراء تنقلات بفن الإءارات المءئفة فى الجهاز ومن تلك السفااساء جمع اقرارات من المءقق وفرفق العمل للئأكد من عدم وءوء تلك التهؤفءاء ونموءج بجمع بفاناا عن الجهة محل التءقق وإلزام المءقق وفرفق العمل بكتابة إقرارات بعدم وءوء أى من العلاقات الئى قد تؤئر على آءاب وسلوكفاا العضوء المهفئة وئعهءه بالإبلاغ فورا عند ظهور مئل هؤة التهؤفءاء.

وفئم اسئففاء نماءج بالبفاناا المطلوب جمعها عن الجهة محل التءقق ونماءج للئعهءاء الئى فنبغف على المءقق وفرفق العمل اسئففاءؤها بعد تكلففهم بالمهمة وجمع البفاناا عن الجهة محل التءقق على أن فئم أرسال أصل تلك الإقرارات إلى فرفق الإءارة المءئصة بمراجعة الءوءة بالجهاز والاعئفاظ بصورة منها فى ملف التءقق الءارى نموءج رقم (1-4 من ملءق المراحل الئمهفءة لمهمة التءقق).

ثالثاً: خطاب تفهم مهمة التدقيق 1:

بالرغم من أن عملية التدقيق في الأجهزة العليا للرقابة تتم وفقاً للقوانين وهناك التزام على كل من الجهاز الأعلى للرقابة والجهة محل التدقيق بقيام المدقق بمهمة التدقيق إلا أنه يجب عليه قبل البدء في أعمال التدقيق وبعد تكليفه بمهمته بتدقيق القوائم المالية للجهة الخاضعة للرقابة إرسال خطاب التفهم وذلك بهدف تجنب أي فهم خاطئ للمهمة المطلوبة. وتوثيق تكليفه بالقيام بمهمة التدقيق بها، وتوضيح هدف ونطاق عملية التدقيق وحدود ومسئوليات المدقق تجاه الجهة محل التدقيق بالإضافة إلى شكل التقارير المزمع إصدارها.

يختلف شكل ومحتوى خطاب التفهم بمهمة التدقيق من جهة خاضعة للرقابة لأخرى ولكنه عموماً يتضمن:

- * الهدف من مراجعة القوائم المالية.
- * مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية كما هو موضح في معيار الإنتوساي رقم (2200) "الهدف من عملية تدقيق القوائم المالية والمبادئ العامة التي تحكمها".
- * نطاق عملية التدقيق متضمناً الإشارة إلى تطبيق التشريعات واللوائح والقوانين السارية بالإضافة إلى كافة الإصدارات الخاصة بالهيئات المهنية ذات العلاقة والتي يجب أن يلتزم بها المدقق.
- * شكل التقارير أو المراسلات لإبلاغ نتائج المهمة.
- * الحقيقة الخاصة بأن هناك مخاطر لا يمكن تجنبها تحيط بأي عملية مراجعة بالإضافة إلى إمكانية وجود تحريفات هامة غير مكتشفة نظراً لطبيعة الاختبارات والمحددات المتأصلة في التدقيق وفي النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المطبق.
- * الحق غير المقيد للمدقق في الاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات والحصول على كافة المعلومات المطلوبة لأغراض التدقيق.

قد يرى المدقق أيضاً أن يتضمن خطاب التفهم النقاط التالية:

- * الترتيبات الخاصة بتخطيط عملية التدقيق.
- * توقعات المدقق بالنسبة للحصول على إقرارات الإدارة المكتوبة وذلك فيما يتعلق بعملية التدقيق.
- * الحصول على ما يفيد استلام العميل لخطاب التفهم وذلك بما يفيد مصادقته على شروط المهمة الواردة في الخطاب.
- * تحديد الخطابات أو التقارير التي يتوقع أن يصدرها المدقق للعميل.
- كما قد يكون إضافة النقاط التالية عندما يكون ذلك ملائماً:**
- * الترتيبات الخاصة باشتراك خبراء أو مدققين آخرين في بعض أجزاء من التدقيق.
- * الترتيبات الخاصة بإشراك المدققين الداخليين وموظفي العميل في أجزاء من التدقيق.
- * أية قيود على مسؤولية المدقق في حالة إمكانية وجود ذلك.
- بعد إعداد خطاب التفهم وتسليمه للجهة الخاضعة والحصول على ما يفيد استلامها له يجب أن يدرج هذا الخطاب في الملف الجاري.
- النموذج رقم (5)، (6) الأعمال التمهيديّة لمهمة التدقيق مثال لخطابي ارتباط لعملية التدقيق، وخطاب التمثيل.

1 معيار ISSAI 2210 الاتفاق على شروط المهام الرقابية.

القسم الثاني: مرحلة التخطيط:

تتمثل أهداف هذه المرحلة في التعرف على الجهة محل التدقيق وبيئة العمل بما فيها نظام الرقابة الداخلية، بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة.

أن أعمال التخطيط بشكل عام تنطوي على تحديد المشكلة (الهدف أو الأهداف المطلوب تحقيقها) ويتبع ذلك تحديد الموارد المطلوبة والموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، وبعد ذلك يتم دراسة البدائل المختلفة وتحديد طريق التنفيذ لاستخدام تلك الموارد لتحقيق تلك الأهداف ووضع البرامج الزمنية والتكاليف للتنفيذ، ثم تنتهي عملية التخطيط بالبدء في التنفيذ.

أولاً: أهداف عمليات التدقيق¹:

إن تحديد الهدف يعتبر المرجع الأساسي يتم الاسترشاد به في حالة اختلاف الآراء أو وجود أكثر من بديل حيث يرحب البديل الذي الأكثر توافقاً مع الهدف.

تهدف أعمال التدقيق التي يقوم بها المدققون إلى توفير درجة من التأكد (الثقة) في البيانات المالية التي تقدمها إدارة الجهة محل التدقيق لمستخدمي القوائم المالية بأنها تتفق مع الإطار المحدد لها، ويوجد نوعان من عمليات التأكد يقوم للمدقق بتقديمها التأكد المحدود وذلك للقوائم الفترية أثناء العام المالية، والتأكد المناسب للقوائم المالية الكاملة في نهاية العام المالي كما يلي"

[1] **هدف مهمة اصدار تقرير تأكد محدود:** هو تخفيض الخطر الذي يواجه عملية التأكد لمستوى مقبول بالنسبة لظروف المهمة وذلك بوصفه الأساس للنموذج السلبي للتعبير عن النتيجة التي توصل اليها المدقق إليها.

[2] **هدف مهمة اصدار تقرير تأكد مناسب:** هو تخفيض الخطر الذي يواجه عملية التأكد لمستوى مقبول نسبياً بالنسبة لظروف المهمة وذلك بوصفه الأساس للنموذج الايجابي للتعبير عن النتيجة التي توصل اليها المدقق إليها.

أنواع تأكيدات التدقيق:

أ- تأكيدات بشأن فئات من المعاملات وأحداث الفترة محل التدقيق:

[1] **الحدوث:** يركز هذا التأكد على أن المعاملة قد تمت في الفترة المحاسبية محل الفحص.

[2] **الاكتمال:** يركز هذا التأكد على أنه لا توجد معاملات أو أحداث لم يتم تسجيلها.

¹ معيار الإنتوساي ISSIA 2200 "الأهداف العامة للمراجع المستقل".

[3] التقييم (الدقة): يركز هذا التأكيد على أن المبالغ المرتبطة بالمعاملات والأحداث قد تم تسجيلها بقيمتها وبصورة ملائمة.

[4] القياس (إجراءات القطع): يركز هذا التأكيد على أنه يتم تسجيل المعاملة أو الحدث في الفترة المحاسبية الصحيحة.

[5] العرض والإفصاح (التبويب): يركز هذا التأكيد على أن العرض والإفصاح يتماشيان مع متطلبات كلا من للتشريعات ذات الصلة، والمعايير المحاسبية التي يحددها الإطار المحدد للقوائم المالية.

ب- التأكيدات المتعلقة بأرصدة الحسابات في نهاية المدة:

[1] الوجود: يتعلق هذا التأكيد بوجود الأصول والالتزامات في وقت معين (أى لا توجد مبالغة في الأصول والالتزامات) ويعتبر هذا التأكيد أساسيا حيث لا يوجد معنى لأي تأكيد آخر إذا كان الأصل أو الالتزام غير موجود أصلا.

[2] الحقوق والواجبات: يؤكد هذا التأكيد على أن الأصل أو الالتزام يخص الجهة محل التدقيق أو مملوك لها في تاريخ القوائم المالية بمعنى أن الجهة محل التدقيق لها حقوق قانونية تتعلق بالأصل أو عليها تعهدات تتعلق بالالتزام.

[3] الاكتمال: يركز هذا التأكيد على أنه لا توجد أصول أو التزامات أو حقوق ملكية لم يتم تسجيلها.

[4] التقييم: يركز هذا التأكيد على أن الأصل أو الالتزام قد تم تسجيله بقيمة مناسبة وعلى سبيل المثال بالنسبة للأصول الثابتة فإن القيمة التي يجب تسجيلها بها هي تكلفة الاقتران مضافا إليها أية إضافات مخصوما منها أية استبعادات وكذلك قيمة الإهلاكات.

ج- التأكيدات المتعلقة بالعرض والإفصاح.

[1] الحدوث: يركز هذا التأكيد على أن الأحداث والمعاملات قد تمت في الفترة المحاسبية محل الفحص.

[2] الحقوق والواجبات: يؤكد هذا التأكيد على أن الأصل أو الالتزام والأحداث والمعاملات المفصوح عنها تخص الجهة محل التدقيق.

[3] الاكتمال: يركز هذا التأكيد على شمول القوائم المالية كافة الإفصاحات الواجبة.

[4] التقييم: يركز هذا التأكيد على أن المعلومات المالية معروضة وموضحة بشكل مناسب والإفصاحات معبر عنها بوضوح.

[5] القياس: يتم الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات الأخرى بصورة عادلة وبقيم مناسبة.

[6] العرض والإفصاح: يركز هذا التأكيد على أن العرض والإفصاح يتماشيان مع متطلبات كلا من للتشريعات ذات الصلة، والمعايير المحاسبية التي يحددها الإطار المحدد للقوائم المالية.

ثانياً: الموارد المطلوبة والتاحة لتنفيذ عملية التدقيق:

- [1] أدلة الإثبات.
- [2] فرق العمل.
- [3] الموارد المادية.

أدلة الإثبات¹:

هي جميع المعلومات التي يستخدمها المدقق للوصول إلى الاستنتاجات التي تمكنه من ابداء رأيه. وهي تشمل على المعلومات الموجودة في السجلات المحاسبية المؤيدة للقوائم المالية والمعلومات الأخرى.

إجراءات الحصول على أدلة الإثبات:

- [1] التدقيق المستندية وفحص السجلات.
- [2] جرد الأصول الملموسة.
- [3] ملاحظة الجرد.
- [4] الاستفسارات.
- [5] التأكيدات الخارجية.
- [6] إعادة الحساب.
- [7] إعادة الأداء.
- [8] الإجراءات التحليلية.

ينبغي على المدقق الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة حتى يتوصل إلى استنتاجات معقولة تمكنه من أن يقوم ببناء رأي عليها،

الكفاية هي مقياس لكمية أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، والملاءمة هي مقياس لنوعية الدليل ومدى ارتباطه بموضوع التدقيق ومصداقيته في توفير الدعم أو اكتشاف التحريفات في فئات من المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات والتأكيدات ذات الصلة.

تتأثر كمية أدلة التدقيق التي يحتاجها المدقق بخطر التحريف (فكلما زاد الخطر زادت احتمالية طلب أدلة مراجعة إضافية)، وأيضا بنوعية أدلة التدقيق (فكلما زادت جودة الأدلة تقل الحاجة إلى المزيد منها)، كما ان نوعية الدليل الرديئة لا يعوضها الحصول على المزيد منها. وبناء على ما تقدم تعتبر العلاقة بين كفاية وملائمة أدلة التدقيق علاقة متبادلة.

¹ معايير الإنتوساي IASSA 2500 " أدلة الرقابة "

اعتبارات خاصة بأدلة التدقيق:

الجرد 1:

- في حالة كون المخزون بنداً هاماً ومؤثراً بالنسبة للقوائم المالية، فعلى المدقق التخطيط للحصول على أدلة مراجعة كافية ومقنعة تتعلق بوجود وصلاحيّة المخزون وذلك عن طريق حضور عملية الجرد الفعلي ما لم يكن ذلك غير عملي.
- في حالة عدم تمكن المدقق من حضور جرد المخزون في الموعد المخطط نظراً لظروف غير متوقعة، فعلى المدقق أن يخطط للقيام بالجرد أو بملاحظة الجرد الفعلي في تاريخ بديل وعند الضرورة يخطط المدقق لأداء إجراءات مراجعة خاصة تتعلق بالتعاملات التي تقع بين الفترتين
- عندما يكون حضور الجرد غير عملي نظراً لعوامل مثل طبيعة وموقع المخزون، فعلى المدقق أن ينظر فيما إذا كان هناك إجراءات بديلة تزوده بأدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بوجود وحالة المخزون ليصل إلي قناعة بعدم الحاجة إلي الإشارة في تقريره إلي وجود قيد على نطاق التدقيق ناتج عن عدم حضور الجرد.

المنازعات والمطالبات 2:

- على المدقق أن يخطط لتنفيذ الإجراءات التي تمكنه من التعرف على وجود أي منازعات أو مطالبات تكون الجهة محل التدقيق الخاضعة للمراجعة طرفاً فيها والتي قد يكون لها تأثير هام على القوائم المالية.
- عندما يتبين للمدقق وجود دعاوي قضائية أو مطالبات أو عند اعتقاد المدقق بإمكانية وجودها، عليه التخطيط للاتصال المباشر مع المستشار القانوني للجهة الخاضعة للمراجعة.
- يتم إعداد خطاب للمستشار القانوني بواسطة إدارة الجهة محل التدقيق ويرسل بواسطة المدقق وفيه تطلب إدارة الجهة محل التدقيق من المستشار القانوني أن يرد مباشرة على المدقق.

التأكيدات الخارجية 3:

- ينبغي على المدقق أن يُحدد ما إذا كان استخدام المصادقات الخارجية ضروري للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة على مستوى التأكيد. وعند قيامه بهذا التحديد، ينبغي على المدقق أن يقوم بدراسة خطر التحريف الهام والمؤثر على مستوى التأكيد وتحديد كيفية تخفيض أدلة التدقيق من إجراءات مراجعة أخرى مُخطط لها لخطر التحريف الهام والمؤثر على مستوى التأكيد إلي مستوى منخفض مقبول.
- على المدقق تصميم طلب المصادقات بما يتلاءم مع أهداف التدقيق المحددة.

1 معايير الإنتوساي IASSA 2501 " أدلة الرقابة - اعتبارات محدّدة لبنود مختارة"

2 معايير الإنتوساي IASSA 2501 " أدلة الرقابة - اعتبارات محدّدة لبنود مختارة"

3 معيار الإنتوساي IASSA 2505 " التأكيدات الخارجية"

- عندما يخطط المدقق للحصول على مصادقة عن بعض الأرصدة أو المعلومات الأخرى، وتطلب الإدارة من المدقق ألا يقوم بذلك، ينبغي على المدقق دراسة ما إذا كانت هناك أسباب منطقية لمثل هذا الطلب والحصول على أدلة التدقيق لتأييد صحة طلبات الإدارة، وإذا وافق المدقق على طلب الإدارة في عدم القيام بإجراءات الحصول على مصادقة خارجية بخصوص مسألة محددة، فينبغي عليه أن يخطط لتطبيق إجراءات مراجعة بديلة للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة تتعلق بهذا الموضوع.
- إذا لم يوافق المدقق على طلب الإدارة وتم منعه من الاستمرار في المصادقات، يكون هناك قيد على نطاق عمل المدقق وينبغي عليه أن يدرس التأثير الممكن لهذا على تقريره.
- عند أداء إجراءات المصادقة، ينبغي على المدقق التخطيط لمراقبة عملية إختيار الذين سيتم إرسال الطلبات إليهم ولمراجعة إعداد وإرسال طلبات المصادقة وكذلك الردود على تلك الطلبات.

- في حالة عدم استلام المدقق رداً على طلب مصادقة ايجابية ينبغي عليه التخطيط لأداء إجراءات مراجعة بديلة، ويجب أن تكون إجراءات التدقيق البديلة من النوع الذي يوفر أدلة مراجعة تتعلق بالتأكدات التي كان طلب المصادقة يهدف لتقديمها.
- عندما يصل المدقق لاستنتاج بأن عملية المصادقات وكذلك إجراءات التدقيق البديلة لم توفر أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يخص تأكيد معين، ينبغي عليه التخطيط لأداء إجراءات مراجعة إضافية للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة.
- ينبغي على المدقق تقييم ما إذا كانت عملية المصادقات الخارجية مع نتائج إجراءات مراجعة أخرى تم أداؤها يوفران أدلة مراجعة كافية وملائمة تتعلق بالتأكد محل التدقيق.

الاقراءات الخطية¹:

- يجب على المدقق أن يخطط للحصول على أدلة بأن الإدارة تقر بمسئوليتها عن إعداد القوائم المالية طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق وأنها قد اعتمدت هذه القوائم.
- يجب على المدقق أن يخطط للحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة عن الأمور الهامة المتعلقة بالقوائم المالية وخاصة عندما يتعذر الحصول على أدلة مراجعة كافية أخرى.
- ينبغي أن يخطط المدقق للحصول على إقرار مكتوب من الإدارة بأنها:
 - أ. تعترف بمسئوليتها عن تصميم الرقابة الداخلية وتنفيذها لمنع الخطأ واكتشافه.
 - ب. تعتقد أن تأثير تحريفات القوائم المالية غير المصوبة منفردة أو مجمعة والتي اكتشفها المدقق خلال عملية التدقيق غير هامة للقوائم المالية ككل، ويجب أن يتضمن الإقرار ملخصاً يمثل تلك البنود أو يلحق بإقرارات الإدارة المكتوبة.
 - ج. تعترف بمسئوليتها عن تصميم وتنفيذ أعمال الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف أعمال الغش والتدليس.
 - د. قد أفصحت للمدقق عن نتائج تقييمها لخطر أن تحرف القوائم المالية تحريفاً هاماً ومؤثراً نتيجة للغش والتدليس.

¹ معيار الإنتوساي 2580 "IASSA" الاقرارات الخطية".

هـ. قد أفصحت للمدقق بمعرفتها عن أعمال الغش أو أعمال الغش المشتبه فيها والتي تؤثر على الجهة محل التدقيق وتتعلق:
✗ بالإدارة.

✗ بالموظفين الذين يلعبون دورا هاما في الرقابة الداخلية.
✗ بالآخرين عندما يكون لأعمال الغش والتدليس تأثير هام ومؤثر على القوائم المالية.

- قد أفصحت للمدقق عن معلوماتها عن اي دعاوي بالغش أو عن الغش المشتبه فيه تؤثر على القوائم المالية للجهة يقوم الموظفون أو الموظفون السابقون أو المحللون أو المنظمون أو غيرهم بإبلاغها.
- على المدقق التخطيط للحصول على إقرارات مكتوبة بأن الإدارة قد كشفت له عن كافة حالات عدم الإلتزام بالقوانين واللوائح المعروفة أو المحتملة والتي سيؤخذ تأثيرها بعين الإعتبار عند إعداد القوائم المالية.
- إذا تعارضت إقرارات الإدارة مع أدلة مراجعة، يجب على المدقق بحث الظروف المحيطة بهذا الموضوع وفي حالة الضرورة إعادة النظر في مصداقية الإقرارات الأخرى المقدمة من الإدارة.

ب] فرق العمل:

يتم تشكيل فرق العمل بقرار من الإدارات العليا المشرفة على مجموعات فرق عمل لدى القيام بالتخطيط السنوي لأعمال التدقيق.

قد يتضح عند وضع خطة التدقيق والتي تمثل البرنامج الزمني لتنفيذ فريق مهمة التدقيق للأعمال الرقابة المطلوبة لتحقيق أهداف التدقيق عدم كفاية فرق العمل سواء من ناحية العدد أو الكفاءة وفي هذه الحالة ينبغي على المدقق إعادة النظر في توزيع العمل وإن لم تحقق الكفاية المطلوبة عليه أن يطلب من الإدارة العليا المشرفة توفير الدعم وفقاً لحاجات العمل.

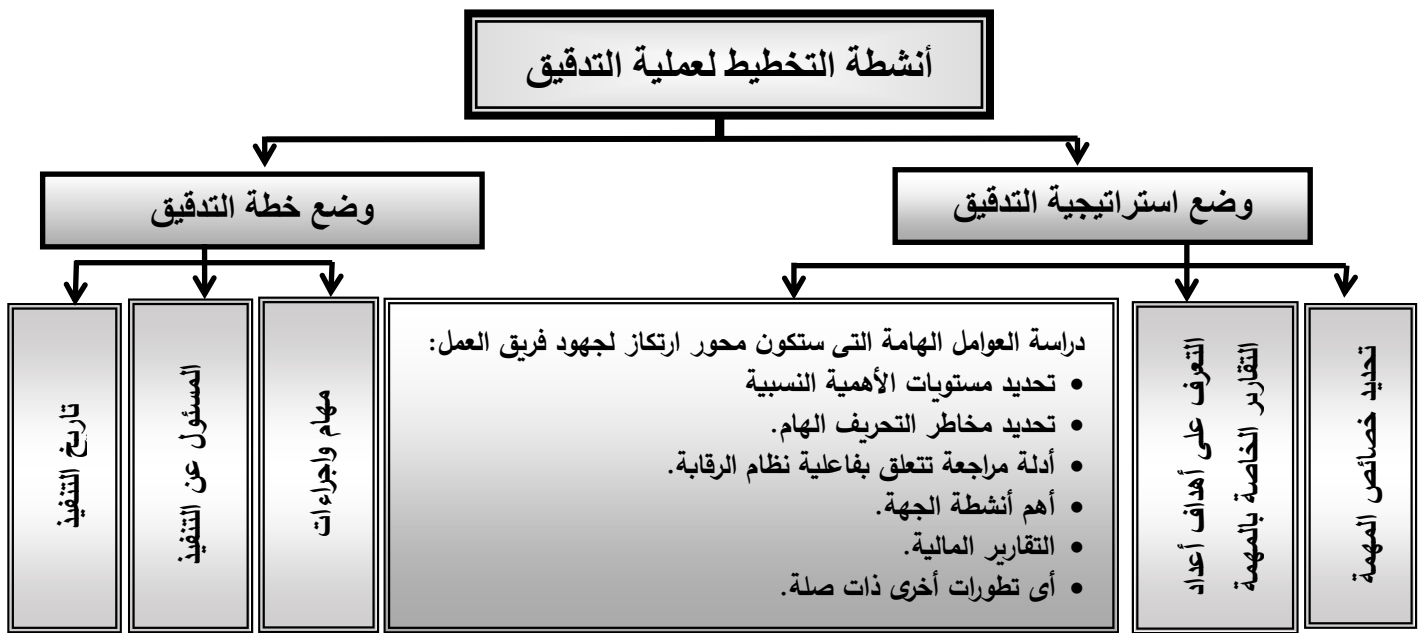
ج] الإمكانيات المادية:

على الجهاز الأعلى للرقابة توفير الامكانيات المادية المطلوبة لإنجاز أعمال التدقيق سواء من حيث الأجهزة والأدوات المساعدة، أو من حيث بدلات السفر والإعاشة اللازمة للقيام بمهمة الرقابة بشكل يحقق متطلبات ميثاق وأداب وسلوكيات المهنة وبما لا يجعل فرق العمل في حاجة لمتطلبات توفرها لها الجهات الخاضعة للرقابة وما لذلك من ظلال على استقلالية فرق التدقيق.

وفي حالة عدم كفاية الامكانيات المادية يجب على المدقق أن يطلب من الإدارة العليا المباشرة له توفيرها مع توضيح حاجة العمل إليها في ضوء خطة التدقيق الموضوعية.

ثالثاً: تحديد طريق التنفيذ " أنشطة التخطيط"¹:

تنقسم أنشطة التخطيط إلى قسمين رئيسيين هما:
[1] وضع استراتيجية التدقيق العامة من خلال التعرف على الجهة محل التدقيق والتحديد المبدئي لمخاطر التدقيق.
[2] وضع خطة مراجعة لعملية التدقيق وذلك لتخفيض خطر التدقيق لمستوي منخفض مقبول.
ويوضح الشكل التالي رقم (1) أنشطة التخطيط لعملية الرقابة:



وفيما يلي سيتم تناول كل من تلك النقاط بشيء من التفصيل:

أولاً: وضع الاستراتيجية العامة للمراجعة

يتطلب وضع استراتيجية مراجعة عامة ما يلي:

(أ) تحديد خصائص المهمة التي تحدد نطاقها مثل إطار إعداد التقارير المالية المستخدم ومتطلبات التقارير الخاصة بالنشاط وأماكن وحدات الجهة محل التدقيق.

(ب) التعرف على أهداف إعداد التقارير الخاصة بالمهمة وذلك لتخطيط توقيت عملية التدقيق وطبيعة الاتصالات المطلوبة مثل آخر موعد لإعداد التقارير سواء منها الدورية أو النهائية والتواريخ الهامة للاتصالات المتوقعة مع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة.

¹ معيار الإنتوساي 2300 IASSA " التخطيط لعملية الرقابة".

(ج) دراسة العوامل الهامة التي ستكون محور ارتكاز لجهود فريق العمل مثل تحديد مستويات الأهمية النسبية، وتحديد مبدئي للمناطق التي يمكن أن تزيد بها مخاطر التحريف الهام والمؤثر، وتحديد مبدئي للمكونات الهامة وأرصدة الحسابات، وتقييم ما إذا كان يمكن للمدقق أن يخطط للحصول على أدلة مراجعة تتعلق بفعالية نظام الرقابة الداخلية، وتحديد أهم أحدث أنشطة للمنشأة، والتقارير المالية، وأية تطورات أخرى ذات صلة.

التعرف على خصائص المهمة:

يتم التعرف على خصائص المهمة من خلال ما يلي:

- أ- الهيكل التنظيمي للوحدة الخاضعة للرقابة.
- ب- دراسة القوائم المالية السابقة للوحدة الخاضعة للرقابة وفي حالة الوحدات الجديدة من خلال شهادات الإدارة حيث أن إعداد القوائم المالية مسؤوليتها.
- ج- تقارير التدقيق عن السنوات السابقة.
- د - الموازنات التي تعدها الجهة محل التدقيق للفترات القادمة.
- هـ - إطار إعداد التقارير المالية ومتطلبات التقارير الخاصة بالنشاط وأماكن وحدات النشاط.

- التعرف على الهيكل التنظيمي للوحدة:
 - يتم الرجوع للهيكل التنظيمي للوحدة من الملف الدائم.
 - يتم طلب بيان من الإدارة بأي تغييرات قد تم إجراؤها على الهيكل التنظيمي وتدرج بالملف الدائم.
 - دراسة الهيكل التنظيمي والتغيرات التي حدثت عليها والآثار المتوقعة عليها على عمليات التدقيق.

• دراسة القوائم المالية السابقة:

في هذه الفترة لا تكون القوائم المالية عن الفترة المالية محل التدقيق قد صدرت بعد ولذلك يقوم فريق مهمة التدقيق بدراسة القوائم المالية السابقة وتقارير مدقي القوائم المالية عليها والموازنات التي وضعتها الجهة محل التدقيق للفترة القادمة والموازنات عن العوام السابقة ومقارنتها بالقوائم النهائية للوقوف على درجة الاعتماد على موازنات الجهة محل التدقيق واستخدام الإجراءات التحليلية في وضع تصور للقوائم المالية المتوقعة عن الفترة محل التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية.

يقصد "بالإجراءات التحليلية" تقييم المعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقات المتوقعة فيما بين البيانات المالية أو غير المالية¹. يمكن استخدام كلا أساليب الإجراءات التحليلية والاحصائية البسيطة والمتقدمة ومن الأساليب الإحصائية البسيطة ما يلي:

[1] التحليل المالي.

[2] النسب المالية.

¹ معيار الإنتوساي IASSA 2520 " الإجراءات التحليلية ".

التحليل المالي:

يقصد بالتحليل المالي استخدام مجموعة من الأساليب بهدف إظهار الارتباطات المختلفة بين عناصر القوائم المالية والتغيرات التي طرأت على تلك العناصر من فترة مالية لأخرى.

يمكن إجراء التحليل المالي باستخدام عدد من الأساليب الفنية وهي:

[أ] التحليل الأفقي للقوائم المالية:

ويقصد به مقارنة البنود الواردة بهذه القوائم لعدة فترات مالية متتالية بحيث يتم تحديد قيمة ونسبة التغيرات بين كل فترة مالية وفترة محددة كسنة أساس.

(نموذج رقم (1)، (2) مرحلة التخطيط نموذج للتحليل الأفقي للقوائم المالية)

[ب] التحليل الرأسي للقوائم المالية:

ويقصد بالتحليل الرأسي للقوائم المالية تحديد التوزيع النسبي للبنود الواردة بهذه القوائم عن فترة محاسبية معينة من خلال الأرقام المطلقة لهذه البنود إلى نسب مئوية وفقاً لمجموعات متماثلة بغية إظهار الأهمية النسبية لكل بند وما يطرأ عليه من تغيير بالمقارنة مع الفترات المالية السابقة أو بالمقارنة مع مثيله في الصناعة أو المنشآت المثلثة، بالإضافة لتحديد مدى ملائمة هذا التوزيع النسبي وإظهار التقلبات غير العادية.

(نموذج رقم (3)، (4) مرحلة التخطيط نموذج للتحليل الرأسي للقوائم المالية)

النسب المالية:

تستخدم عدة معايير في مجال تحليل القوائم المالية عن طريق النسب المالية لعل أهمها ما يلي:

[أ] المعايير المطلقة: وهي النسب التي أصبح استعمالها في مجال التحليل المالي متعارف عليه في جميع المجالات.

[ب] معيار الصناعة: وهو متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من الشركات التي تنتمي إلى صناعة واحدة من فترة زمنية محددة.

[ج] المعيار التاريخي: وهنا يعتبر الاتجاه الذي اتخذه أداء الجهة محل التدقيق في الماضي معيار هام لقياس أدائها الحالي والوقوف على أدائها المتوقع في المستقبل. ويمكن تصنيف النسب المالية بصفة عامة إلى المجموعات الرئيسية التالية:

نسب الربحية:

معدل العائد على الاستثمار = صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول المستثمرة

معدل العائد للأصول العاملة = صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول العاملة

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل ÷ حقوق حملة الأسهم

معدل العائد للمبيعات = صافي الدخل ÷ صافي المبيعات

معدل مجمل الربح = مجمل الربح ÷ صافي المبيعات

نسب السيولة:

نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة.

نسبة التداول السريعة = الأصول المتداولة الأكثر سيولة ÷ الالتزامات المتداولة.

نسبة السيولة النقدية = النقدية وما في حكمها ÷ الالتزامات المتداولة.

نسب المديونية:

نسبة الديون لحقوق الملكية = الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل ÷ حقوق حملة الأسهم.

نسبة الديون لإجمالي الأصول = الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل ÷ إجمالي الأصول.

نسبة هيكل التمويل = الالتزامات طويلة الأجل ÷ إجمالي الالتزامات طويلة الأجل وحقوق حملة الأسهم.

نسبة تغطية الفوائد = صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب ÷ الفوائد السنوية.

معدل تغطية الأعباء الثابتة = صافي الدخل قبل الضرائب والفوائد والإيجار ÷ الفوائد والإيجار

نسب مختلطة:

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات ÷ متوسط المخزون

أو = صافي المبيعات ÷ متوسط المخزون

معدل دوران العملاء = صافي المبيعات الآجلة ÷ (متوسط أرصدة العملاء وأوراق القبض)

متوسط فترة التحصيل = (متوسط أرصدة العملاء وأوراق القبض ÷ صافي المبيعات الآجلة) × 360

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات ÷ صافي الأصول الثابتة.

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول.

نسب النمو:

نسبة التوزيعات المدفوعة = إجمالي التوزيعات ÷ صافي الربح.

نسبة التوزيعات المدفوعة للأسهم العادية = نصيب السهم العادي من التوزيعات ÷ ربحية السهم.

كما يمكن استخدام الأساليب الإحصائية المتطورة مثل الارتباط والانحدار. يجب على المدقق من خلال دراسة القوائم المالية السابقة الحكم على ما إذا كانت هناك ظروف أو أحداث مرتبطة بمخاطر النشاط والتي قد تؤدي إلى وجود شك جوهري في قدرة الجهة محل التدقيق على الاستمرار.

في حالة وجود أحداث أو ظروف قد تؤدي إلي شك جوهري في مدي قدرة الجهة محل التدقيق على الاستمرار¹ ، فيجب على المدقق أن يقوم بما يلي:

(أ) فحص خطة الإدارة وإجراءاتها المستقبلية بناء على تقييمها لفرض الاستمرارية.

و(ب) الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتأكيد أو استبعاد الشك في قدرة الجهة محل التدقيق على الاستمرار وذلك عن طريق تنفيذه للإجراءات التي يعتبرها ضرورية، ويشمل ذلك دراسة مدي فاعلية خطط الإدارة وأية عوامل مخففة أخرى.

و(ج) الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة عن خططها وإجراءاتها المستقبلية.

في ضوء ذلك يجب أن يقوم المدقق بممارسة الحكم الشخصي لتحديد ما إذا كان هناك تأكيد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تؤدي منفردة أو مجتمعة إلي شك جوهري في مدي قدرة الجهة محل التدقيق على الاستمرار وتقييم درجة كفاية الافصاح في هذا الخصوص.

[2] التعرف على أهداف إعداد التقارير الخاصة ومواعيد إعداد التقارير والاتصالات مع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة:

قد يتضمن اسناد مهمة التدقيق بعض المهام المرتبطة بها مثل مهام الفحص غير المحدود للقوائم المالية الفترية للوحدة محل الفحص وكذلك فحص الاقرارات الضريبية للجهة الخاضعة للرقابة وأي مهام أخرى تتطلبها عملية الاسناد أو قد تطلبها إدارة الجهة محل التدقيق الخاضعة أو المسؤولين عن الحوكمة بها وتتفق مع التوجيه الصادر من الجهاز بإسناد عملية التدقيق أو التوجيهات التنظيمية في الجهاز.

ينبغي على المدقق دراسة التقارير المطلوبة ومواعيد الاتصالات مع إدارة الجهة محل التدقيق والمسؤولين عن الحوكمة بها وذلك لمراعاتها عند وضع خطة التدقيق.

كما قد يسند لفريق التدقيق مهمة تدقيق أكثر من جهة في ذات الوقت مما يوجب وضع خطة تشمل متطلبات وتوقيتات القيام بمهام التدقيق في كل الجهات التي يقوم بتدقيقها بجانب الخطة المستقلة لكل جهة خاضعة للرقابة.

[3] دراسة العوامل الهامة التي ستكون محور ارتكاز لجهود فريق العمل:

أ- تحديد درجة التأكد المحددة من قبل الجهاز ودرجة المخاطر الكلية المقبولة.

يتم تحديد درجة التأكد من قبل إدارة الجهاز الأعلى للرقابة وعادة يتم تحديدها بنسبة 95% ولكن قد تكون درجة الثقة المطلوبة في بعض المهام أكبر من ذلك وقد يسمح بتخفيض هذه الدرجة في مهام وفقا لرؤية الإدارة العليا بالجهاز والمهام التي يكلف بها الجهاز نفسه.

وبتحديد درجة الثقة المطلوبة يتم تحديد المخاطر الكلية المقبولة حيث أنها المكمل لدرجة الثقة ففي حالة درجة الثقة المطلوبة هي 95% مثلاً تكون المخاطر المقبولة هي نسبة 5%، وهكذا.....

¹ معيار الإنتوساي 2570 ISSAI " المؤسسة العاملة"، معيار التدقيق الدولي 570 ISA "GOING CONCERN"

يتم حساب قيمة المخاطر المقبولة بالنسبة لقائمة المركز المالي بالنسبة لضعف قيمة الأصول بها، أما بالنسبة لقائمة الدخل فيتم حسابها بالنسبة لإجمالي المبيعات/ الإيراد.

ب- قياس المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة للقوائم ولبنود قائمة المركز المالي¹:

بعد تحديد قيمة المخاطر الكلية المطلوب التوصل إليها يتم تحليل تلك المخاطر إلى مسبباتها والتي تتمثل في ثلاث أنواع من المخاطر:

أولاً: المخاطر المتأصلة: هو مخاطر تعرض أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات بطبيعتها لتحريفات قد تكون هامة سواء بمفردها أو عند تجميعها بأخطاء في أرصدة أو فئات أخرى.

ثانياً: مخاطر الرقابة: هو مخاطر وقوع تحريف هام في أرصدة الحسابات أو في فئة من المعاملات والتي قد تكون هامة سواء بمفردها أو عند تجميعها مع أخطاء في أرصدة أو فئات أخرى ولا يتم منعها أو اكتشافها وتصحيحها في وقت مناسب عن طريق نظام الرقابة الداخلية. وعندما يكون خطر الرقابة متعلق بموضوع المهمة يظل خطر الرقابة موجود بسبب المحددات المتأصلة في تصميم وتشغيل أي نظام للرقابة الداخلية.

ثالثاً: مخاطر عدم الاكتشاف: هو مخاطر أن تعجز إجراءات التحقق التي يطبقها المدقق عن اكتشاف أخطاء في أرصدة الحسابات أو في فئات المعاملات قد تكون هامة سواء بمفردها أو عند تجميعها مع أخطاء في أرصدة أو فئات أخرى.

يتم قياس المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة كما سيتم شرحه وبعد ذلك يتم تحديد مخاطر عدم الاكتشاف بالمعادلة التالية:

$$\text{خ ك} = \text{خ ل} \times \text{خ ق} \times \text{خ ف}$$

حيث إن:

خ ك: المخاطر الكلية.
خ ق: خطر الرقابة.
خ ل: المخاطر الملازمة.
خ ف: مخاطر الاكتشاف.

تقوم فكرة معادلة قياس المخاطر على تحليل مخاطر التحريف الهام والجوهري وفقاً لمصادرها تلك المخاطر حيث يتعلق المصدر الأول بطبيعة نشاط الجهة محل التدقيق والظروف الاقتصادية ويطلق عليه المخاطر المتأصلة.

أما مخاطر الرقابة فتقيس احتمال فشل نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف التحريفات التي تتعرض لها القوائم المالية وسيتم شرح مفهوم الرقابة الداخلية وكيفية قياس هذه المخاطر.

أما مخاطر عدم الاكتشاف تتمثل في احتمال فشل المدقق في اكتشاف التحريفات وترتبط لحد كبير باعتماده على العينات في عمله وذلك بشرط توافر الكفاءة المهنية والعناية المهنية الواجبة.

¹ معيار الإنتوساي ISSAI 2315 " تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية وتقييمها من خلال فهم الهيئة وبيئتها"

ووفقاً لنظرية الاحتمالات يتم حساب الاحتمال المشترك بضررها معاً فمخاطر التدقيق الكلية تتحقق في وجود تحريفات لم تكتشف نتيجة طبيعة وظروف الجهة محل التدقيق، وفشل نظام الرقابة الداخلية في اكتشافها، وأخيراً فشل المدقق في اكتشافها.

يتم قياس درجة الخطر عدم الاكتشاف على مستوى الجهة محل التدقيق ككل، وأيضاً على مستوى كل بند من بنود القوائم المالية، تستخدم قياس المعادلة التالية في قياسها:

مخاطر عدم الاكتشاف = نسبة المخاطر الكلية ÷ (مخاطر الرقابة X المخاطر المتأصلة)
تستخدم مخاطر عدم الاكتشاف بالنسبة للمنشأة في تحديد قيمة الحد الأقصى الخطأ الذي يمكن قبوله على مستوى كل قائمة فإذا كانت نسبة مخاطر عدم الاكتشاف هي 5%، فهذا يعني أن الحد الأقصى للأخطاء التي يمكن أن تشملها قائمة المركز المالي لتحقيق درجة التأكد المطلوبة هو قيمة إجمالي أرصدة الحسابات التي تشملها قائمة المركز المالي في هذه النسبة، وكذلك الأمر بالنسبة لقائمة الدخل ولكن يتم حسابها على أساس إجمالي لإيرادات الجهة محل التدقيق.

توزع الحد الأقصى للأخطاء المقبولة الإجمالية على البنود على أساس الأهمية النسبية والتي سيتم شرحها فيما بعد.

يجب توثيق كل من عملية تحديد وقياس المخاطر واعتمادها من المستويات الإدارية والإشرافية الأعلى للمدقق بعد الانتهاء من نتائجها ويتم الإدراج بعد الاعتماد في الملف الجارى، كما يجب توثيق خطة التدقيق التي يعدها المدقق من المستويات الإدارية والإشرافية الأعلى بعد اعتمادها من في الملف الجارى وأرسال صورة منها بعد الاعتماد لفريق رقابة الجودة.

أولاً: قياس المخاطر المتأصلة:

مفهوم المخاطر المتأصلة (الملازمة):

الخطر المتأصل هو "قابلية تعرض رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة الحسابات أو عمليات أخرى بغض النظر عن وجود نظام رقابة داخلية، وهو الأمر الذي يعني أن المخاطر الملازمة تتعلق بطبيعة العنصر أو الحساب المعني".

هذا الخطر الناتج عن عاملين هما:

* الظروف الاقتصادية للمنشأة.

* استقامة وأمانة الإدارة.

يتم تقديرها بصفة مستقلة عن المخاطر الرقابية. وأن هناك كثيراً من العوامل التي تؤثر بصفة عامة على المخاطر المتأصلة مثل:

- ظروف الصناعة التي ينتمي إليها العميل.
- الظروف الاقتصادية والتشريعية التي تعمل في ظلها الجهة محل التدقيق.
- طبيعة عمليات الجهة محل التدقيق.
- الظروف التشغيلية للمنشأة.
- الوضع التسويقي للمنشأة.

- الوضع الاستثماري والتمويلي.

- تقييم الإدارة، وإطار القوائم المالية.

ويتم قياس المخاطر المتأصلة باستخدام نماذج مرحلة التخطيط أرقام (من 1 إلى 16) والتي تقوم على إعطاء وزن نسبي لكل عنصر من العناصر السابقة وتقييم البنود التي يشملها بشكل كمي وتجميع تلك العناصر للوصول إلى درجة ملاءمة بيئة الجهة محل التدقيق ومنها يستنتج المخاطر المتأصلة كنسبة مكملة.

أن قياس المخاطر المتأصلة يكون من خلال قوائم الاستقصاء (تلك النماذج) والتي يتم تجميعها من الجهة محل التدقيق والحصول على الاجابات عليها تحت إشراف فريق العمل.

ثانياً: قياس مخاطر الرقابة:

مفهوم الرقابة الداخلية:

عرف معيار الإنتوساي رقم 2315 تفهم الجهة محل التدقيق وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام الرقابة الداخلية بأنها " العملية المصممة والتي يتم تنفيذها بواسطة المسؤولين عن الحوكمة والإدارة والأفراد وذلك لإعطاء درجة تأكد معقولة عن تحقيق أهداف الجهة محل التدقيق فيما يخص مصداقية التقارير المالية، وفعالية وكفاءة العمليات، والالتزام بالقوانين والنظم المطبقة، ويستتبع ذلك أن نظام الرقابة الداخلية يتم تصميمه وتنفيذه لمواجهة مخاطر النشاط المحددة التي تهدد تحقق أى من هذه الأهداف".

أهداف نظام الرقابة الداخلية:

- [1] تحقيق تأكد معقول من تحقيق مصداقية التقارير المالية من خلال ضبط البيانات المالية واختبار دقتها وزيادة مصداقيتها بحيث يمكن لمستخدميها الاعتماد عليها.
- [2] تحقيق تأكد معقول من فعالية وكفاءة الأنشطة التي تقوم بها الجهة محل التدقيق.
- [3] تحقيق تأكد معقول من الالتزام بالقوانين.
- [4] تحقيق تأكد معقول من الالتزام بالنظم والسياسات الموضوعية بواسطة المستويات الإدارية العليا حتى يمكن السير في العمل بدقة وتحقيق الرقابة المنشودة.
- [5] حماية أصول المشروع وحقوقه لدى الغير.
- [6] تحديد الأخطار وتقييمها وتحديد سبل مواجهتها.

أنواع الرقابة الداخلية:

تقسم الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أنواع:
رقابة مانعة:

وهي الرقابة التي تمنع حدوث الخطر، فعلى سبيل المثال فإن رقابة التفويض والاعتماد والرقابة المالية التي تتضمن الفصل بين الاختصاصات تمنع حدوث العث والمعاملات الخاطئة، لذلك يجب تدريب الأفراد المناسبين والتأكد من حصولهم على ثقافة رقابية مناسبة.

الرقابة الكاشفة:

وهي الرقابة التي تكتشف الأخطاء عند حدوثها، وهي مصممة لالتقاط الأخطاء التي لم يتم منعها، وقد يكون هذا النوع استثنائي من الأخطاء التي تظهر أن الرقابة المانعة لم تنجح في القيام بدورها.

الرقابة التصحيحية:

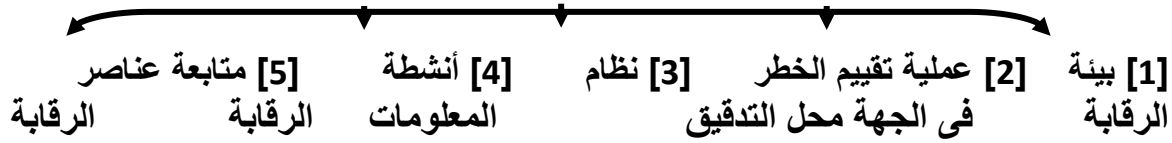
وهي الرقابة التي تحدد مشاكل قد حدثت فإذا تم تحديد المشاكل تقوم هذه الرقابة بالتأكد من أنه قد تم تصحيحها.

عناصر الرقابة الداخلية:

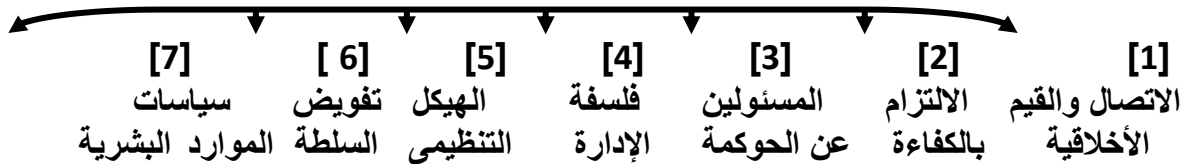
تتكون الرقابة الداخلية من عدد العناصر لتحقيق كل من الأنواع السابقة وهي:

- [1] بيئة الرقابة.
 - [2] عملية تقييم المخاطر.
 - [3] نظام المعلومات ويشمل عمليات النشاط المرتبطة به والمتعلقة بأعمال إعداد التقارير المالية ونشرها.
 - [4] أنشطة الرقابة.
 - [5] متابعة أنظمة الرقابة.
- ويوضح الشكل التالي مكونات الرقابة الداخلية وعناصره بشيء من التفصيل.

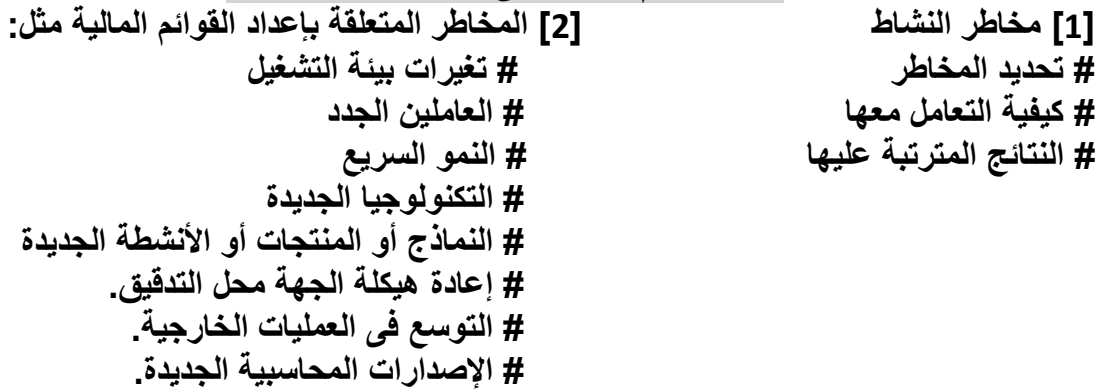
نظام الرقابة الداخلية



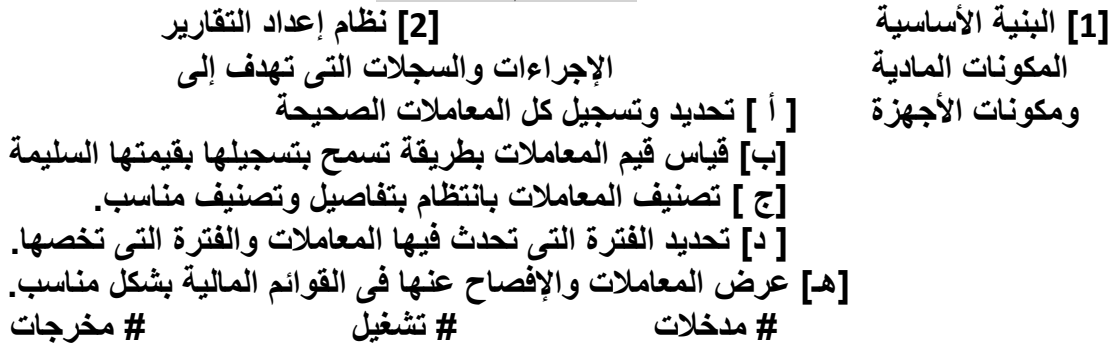
أولاً: بيئة الرقابة



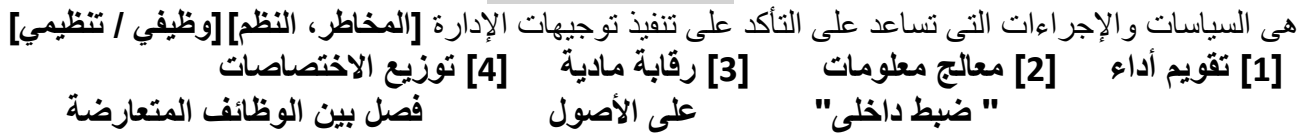
ثانياً: تقييم الخطر في الجهة محل التدقيق



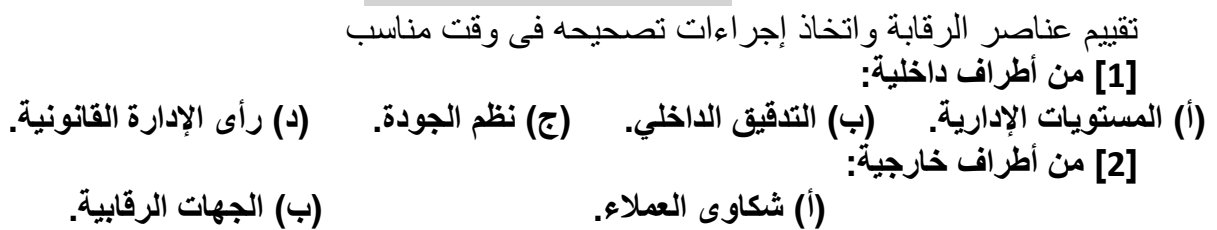
ثالثاً: نظام المعلومات



رابعاً: أنشطة رقابية



خامساً: متابعة عناصر النشاط



وفيما يلي سيتم التعرف على كل منها بشيء من الإيجاز.

بيئة الرقابة:

تنقسم بيئة الرقابة إلى عنصرين وهما:

الوعي الرقابي: وتعنى أن بيئة الرقابة أسست بحيث يقوم الأفراد بمراعاة عناصر الرقابة التي يتم تحديدها بدلا من تجاهلها وتتكون من:

- غرس وتطبيق النزاهة والقيم الأخلاقية.
 - الالتزام بالكفاءة ومراعاة توافر المهارات والمعارف الضرورية للوظائف.
 - سياسات وممارسات إدارة الموارد البشرية.
- آليات الرقابة العامة: هي آليات جيدة لتحقيق الرقابة، وهل يتم تنفيذها كما يجب وتتكون من:

- الهيكل التنظيمي: إطار العمل الذي من خلاله تخطيط، تنفيذ، مراقبة وفحص الأنشطة لتحقيق الأهداف.
- توزيع السلطات والمسئولية وكيفية إنشاء علاقات بين إصدار التقارير وهيكل الاعتمادات.
- فلسفة الإدارة في كيفية إدارة مخاطر النشاط، ورد فعلها تجاه التقارير المالية، ومعالجة المعلومات والمهام المحاسبية.
- خبرة ومكانة ومشاركة المسؤولين عن الحوكمة وتفحصهم للأنشطة.

عملية تقييم المخاطر:

إدارة مخاطر " هي عملية تتم من جانب مجلس إدارة الجهة محل التدقيق، والإدارة وغيرهم من الموظفين، وتطبق في بيئة استراتيجية داخل الجهة محل التدقيق، بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على الجهة محل التدقيق، وإدارة المخاطر تكون في إطار مقدار المخاطر التي يمكن أن تقبل الجهة محل التدقيق تحملها لتقديم ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق أهدافها".

وتمر عملية إدارة وتقييم المخاطر بالمراحل التالية:

- [أ] تحديد المخاطر: وتتم من خلال التعرف على المخاطر التي قد تتعرض لها الجهة محل التدقيق ومحاولة قياسها واحتمالات حدوثها والآثار المتوقعة عليها في حالة وجوده.
- [ب] التعامل مع المخاطر: وذلك من خلال تحديد عما إذا كانت سيتم قبول تحمل المخاطر أم سيتخذ إجراءات لمجابهتها.
- [ج] تقييم النتائج المترتبة على المخاطر وقياسها.

وتتمثل المخاطر في النظام المحاسبي في درجة تعرض العناصر التي تشملها القوائم المالية للتحريف ويتم عملية إدارة المخاطر من خلال عملية تقييم درجة تعرض العنصر للتحريف وفقا لأهميته النسبية وطبيعة العنصر وتكون مجابهة تلك المخاطر بتصميم آليات الرقابة التي تمنع أو تحد بقدر كبير من هذا الخطر.

نظام المعلومات:

نظم المعلومات في الجهة محل التدقيق أحد الأدوات الرقابة الداخلية التي توفر درجة معقولة من تحقيق الجهة محل التدقيق لأهدافها وتجاوبه محاولات الخروج على تلك الأهداف وفي ذات الوقت تحتاج نظم المعلومات لإجراءات رقابة داخلية بها للتأكد من سيرها وفقاً لأهداف الجهة محل التدقيق منها وتتلخص المقومات الأساسية للرقابة الداخلية في النظام المحاسبي اليدوي على ستة مقومات:

- [1] فصل واضح بين المسؤوليات.
- [2] إجراءات دقيقة وواضحة لمعالجة عمليات الجهة محل التدقيق.
- [3] مجموعة ملائمة من المستندات والسجلات المحاسبية.
- [4] رقابة مادية على الأصول والسجلات.
- [5] مجموعة من الأفراد مؤهلين تأهيلاً كافياً.
- [6] مراجعة داخلية مستقلة على الأداء.

الأنشطة الرقابية:

تحتوي على مجموعة أهداف مختلفة ويتم تطبيقها على مستويات وظيفية وتنظيمية مختلفة ويمكن تعريفها بأنها تلك السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان أن توجيهات الإدارة قد تم تنفيذها من خلال اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الجهة محل التدقيق، وترتبط الأنشطة الرقابية بتحديد ما يلي:

- سلطة الاعتماد.
- فحص الأداء.
- معالجة البيانات.
- عناصر الرقابة المادية.
- فصل الاختصاصات.

ويجب عند تصميم الأنشطة الرقابية التعرف على كيفية تمكن نشاط رقابي سواء منفرد أو مع نشاط آخر من اكتشاف وتصحيح التحريف الهام والمؤثر في فئات المعاملات، أرصدة الحسابات، والإفصاحات.

متابعة عناصر الرقابة:

عملية متابعة عناصر الرقابة عبارة عن عملية تقييم لتصميم، وتشغيل عناصر الرقابة دورياً واتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية المعدلة بسبب التغير في الظروف. صور متابعة عناصر الرقابة:

- & أنشطة متابعة مستمرة. & أعمال متابعة منفصلة. & مزيج منهما.
- في العديد من المنشآت يقوم بمتابعة عناصر الرقابة المدققين الداخليين.
- وتقسم عناصر متابعة النشاط من حيث مصدرها إلى:

عناصر رقابة من داخل الجهة محل التدقيق:

- [أ] رقابة المستويات الإدارية المختلفة على المستويات الأقل منها.
- [ب] نظام التدقيق الداخلي: والتي تقوم على وجود نشاط محايد مستقل داخل الجهة محل التدقيق للمراجعة والتأكد من حسن سير العمليات داخل الجهة محل التدقيق وفقاً لما هو مخطط لها وتقييم كفاءة العمليات واكتشاف المشاكل ووضع حلولها ومتابعة حلها.
- [ج] وجود نظم للرقابة على الجودة: سواء للمنتجات أو العمال من خلال وضع مقاييس ومواصفات مطلوبة لتحقيق الجودة وتحديد أوجه القصور وطرق علاجها.
- [د] الرقابة القانونية للتأكد من الالتزام بالقوانين من خلال الإدارة القانونية.
- عناصر رقابة من خارج الجهة محل التدقيق: والتي تنقسم إلى:

- [1] شكاوى العملاء: حيث يتم وضع نظم لتلقى الشكاوى من العملاء وفحصها والوقوف على أسباب تلك الشكاوى وسبل معالجتها.
- [2] الجهات الرقابية: تصدر الجهات الرقابية تقارير قد تتضمن بعض أوجه القصور التي لم تستطع الرقابة الداخلية من داخل الجهة محل التدقيق اكتشافها حيث يتم دراستها وتحديد طريقة التعامل معها.

تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية عملية تبدأ مع بداية عمل المدقق وتمد أثناء التخطيط للمراجعة ويتم استخدامها أيضاً أثناء إجراءات الفحص التفصيلي للعمليات ولكن تختلف طبيعة فحص نظام الرقابة الداخلية في كل مرحلة من تلك المراحل ففي المرحلة الأولى من تفهم طبيعة الجهة محل التدقيق وتقييم المخاطر الهامة وفقاً لمتطلبات معيار 2315 يتم التعرف من خلال فحص نظام الرقابة الداخلية على توجهات الإدارة والنواحي التي تعتبر ذات الأهمية الكبرى من وجهة نظرها، أما في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق فالأمر يتطلب تحديد قيمة مخاطر التحريف الهام الناتجة عن مخاطر ضعف نظام الرقابة الداخلية وذلك كجزء من تحديد مخاطر الاكتشاف التي يبني عليها المدقق حجم العينة التي سيعتمد عليها في اتخاذ رأيه كما يستخدم نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية بشكل أكثر تفصيلاً من المرحلة السابقة في وضع برنامج التدقيق (الخطة التفصيلية للمراجعة) الذي يحدد إجراءات وتوقيتات القيام بأعمال التدقيق وكذا القائم بتنفيذ تلك الأعمال، أما أثناء القيام بإجراءات التدقيق التفصيلية فيقوم عضو فريق التدقيق بمراجعة إجراءات الرقابة الداخلية على البند الذي يقوم بمراجعته بشكل أكثر تفصيلاً ودقة كدليل يستخدمه لما يصل له من رأى بجانب أدلة التدقيق الأخرى التي يجمعها وستعرض فيما يلي عن الآلية التي يتم تحديد بها قيمة مخاطر الرقابة .

تقييم مخاطر الرقابة:

أن عملية تقييم مخاطر الرقابة تواجهها صعوبة تحويل عملية تقييم نظام الرقابة من شكل وصفي لشكل كمي ولذلك يتم استخدام قوائم الاستقصاء حيث يتم تصميم قوائم تتضمن العناصر التي يتكون منها نظام الرقابة الداخلية وتحديد وزن نسبي لكل عنصر

من تلك العناصر ويتم تحديد الإجابات المتوقعة على كل عنصر وإعطاء قيمة لكل إجابة من الإجابات ويكون حاصل ضرب الوزن النسبي لكل عنصر في قيمة الإجابة على ذات العنصر هي قيمة هذا العنصر التي يتم تجميعها للوصول إلى إجمالي تقييم لقوة نظام الرقابة الداخلية كنسبة مئوية، وتكون مخاطر الرقابة هي النسبة المكتملة له وفيما يلي نموذج لتقييم نظام الرقابة الداخلية ويمكن للمدقق إدخال بعض العناصر عليه وفقاً لتفهمه للجهة الخاضعة للرقابة.

نماذج قياس المخاطر الرقابة نموذج رقم (من رقم 17 إلى رقم 30) مرحلة التخطيط.

د - قياس الأهمية النسبية / المادية واستخدامها في توزيع العينات على بنود القوائم المالية.

مفهوم الأهمية النسبية/ المادية¹:

وفقاً للمفهوم الوارد في معايير المحاسبة:

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية.

وفقاً للمفهوم الوارد في معايير التدقيق:

تعتبر المعلومة هامة إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية اعتماداً على تلك القوائم، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ظل الظروف الخاصة بحذفه أو تحريفه.

يتم قياس الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية للمنشأة استناداً إلى طبيعة أو حجم البنود، أو كليهما، التي تتعلق بها المعلومات في القوائم المالية للمنشأة.

للتعرف على الأهمية للبند من ناحية الحجم يمكن تحديدها في ضوء قيمة للعنصر، أما بالنسبة لطبيعة العنصر فترتبط بدرجة الثقة التي تحدد في ضوء درجة الخطر التي يتعرض لها العنصر.

وتقاس الأهمية النسبية على مستوى كلا مستوى القوائم المالية ككل وعلى مستوى كل بند من بنود كل قائمة.

قياس الأهمية النسبية:

أولاً: تحديد الأهمية النسبية على مستوى القوائم المالية:

هي حجم الأخطاء المقبولة على مستوى كل قائمة من القوائم المالية ويتم حسابها على أساس مبلغ محدد للأخطاء المقبولة والتي لا تؤثر على القوائم المالية.

¹ معيار الإنتوساي ISSIA 2320 "المادية لتخطيط العملية الرقابية وتنفيذها، معيار التدقيق الدولي ISA 320 Materiality in "Planning and Performing an Audit"

بعد قياس المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة على مستوى كل قائمة تحسب مخاطر عدم الاكتشاف المطلوبة لتحقيق نسبة المخاطر الكلية:

المخاطر المقبولة قائمة المركز المالي =

ضعف إجمالي الأصول x نسبة مخاطر عدم الاكتشاف

المخاطر المقبولة لقائمة الدخل =

إجمالي المبيعات x نسبة مخاطر عدم الاكتشاف

ثانياً: قياس الأهمية النسبية على مستوى البنود:

يتم تحديد مستوى الثقة في البند على أساس كلا نسبة المخاطر الكلية المقبولة، مخاطر الرقابة والمتخاطر المتأصلة للبند كما يلي:

درجة الثقة = 1 - (نسبة المخاطر الكلية ÷ (مخاطر الرقابة للبند x المخاطر المتأصلة للبند))

معامل الثقة يتم تحديده من الجدول البسواني المقابل لدرجة الثقة.

الجدول التوزيع البسواني أو باستخدام الجدول التالي¹:

معامل الثقة	درجة الثقة
0.7	%50
1	%63
1.5	%77
2.00	%86
2.50	%92
3.00	%95

القيمة المرجحة بمعامل الثقة = قيمة البند x معامل الثقة

الأهمية النسبية للبند = الأهمية النسبية للقائمة
x إجمالي القيم المرجحة بالقائمة
القيمة المرجحة

ويتم استخدام الجداول بالنموذجين رقمي 31، 32 من مرحلة التخطيط في تحديد الأهمية النسبية لعناصر بنود قائمتي المركز المالي وقائمة الدخل.

¹ GAO/PCIE Financial Audit Manual، يوليو 2008، ص 480.

هـ : تحديد حجم عينة التدقيق¹

يعد منهج معاينة الوحدة النقدية أكثر الأساليب الإحصائية المتعارف عليها في إجراء المعاينة خلال تنفيذ الاختبارات التفصيلية للأرصدة وتتمثل خطواتها فيما يلي:

1- اختيار معامل الثقة.

يتم اختيار معامل الثقة من الجدول التوزيع البسواني السابق الإشارة إليه

2- حساب فاصل العينة:

يتم حساب فاصل العينة طبقاً للمعادلة التالية:

فاصل العينة = الأهمية النسبية للبند ÷ معامل الثقة

3- اختيار حجم العينة:

يتم حساب حجم العينة طبقاً للمعادلة التالية :

حجم العينة = المجتمع الذي سيتم اختبارها ÷ فاصل العينة

4- اختيار العينة:

يتم اختيار العينة وفقاً لأسلوب المعاينة المتناسب مع طبيعة وحجم مجتمع العينة سواء العينة العشوائية أو المنتظمة أو الطبقيّة وأن كانت العينة الطبقيّة تعتبر المناسبة في أغلب الأحيان.

ثانياً: وضع خطة التدقيق

تكون خطة التدقيق أكثر تفصيلاً من استراتيجيّة التدقيق العامّة وتشمل طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات التدقيق المفترض أن يقوم أعضاء فريق العمل بأدائها وذلك للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتخفيض خطر التدقيق لمستوي منخفض مقبول. ويستعمل أيضاً توثيق خطة التدقيق كسجل للتخطيط والأداء الجيد لإجراءات التدقيق التي يمكن فحصها والاعتماد عليها قبل أداء إجراءات مراجعة أخرى.

تشمل خطة التدقيق ما يلي:

* وصف لطبيعة وتوقيت ومدي إجراءات تقييم الخطر التي تم التخطيط لها والتي تكفي لتقييم خطر التحريف الهام والمؤثر كما تم تحديده بموجب معيار التدقيق رقم (2315) " تفهم الجهة محل التدقيق وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام ".

* وصف لطبيعة وتوقيت ومدي إجراءات التدقيق الإضافية التي تم التخطيط لها على مستوى التأكيد لكل فئة من فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات الهامة والمؤثرة كما هو مطلوب بموجب معيار الإنتوساي رقم (2330) " إجراءات المدقق لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها " ويعكس التخطيط لإجراءات مراجعة إضافية قرار المدقق المتعلق بما إذا كان يجب اختبار كفاءة تشغيل الضوابط وطبيعة وتوقيت إجراءات التحقيق المخطط لها ام لا.

¹ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، معيار ISSAI 2530، "انتقاء العينات الرقابية".

* إجراءات التدقيق الأخرى الإضافية مثل تلك المطلوب تنفيذها لعملية التدقيق وذلك للالتزام بمعايير التدقيق.

* يجب أن تتضمن خطة التدقيق مهام وبرامج الإشراف داخل المجموعة واجتماعات فرق العمل المتوقعة والاجتماعات المتوقع عقدها مع إدارة الجهة محل التدقيق والمسؤولين عن الحوكمة بها.

* يجب أن تعتمد خطة التدقيق من المدقق والجهات الإدارية والإشرافية على عمله ويخطر بها فريق الرقابة على الجودة ويسلم لكل عضو من فريق التدقيق بيان بالمهام المكلف بها والتعليمات التي يجب أتباعها أثناء قيامه بعملية الفحص وبرامج التنفيذ للبنود التي سيلتزم بها أثناء عملية الفحص.

اعتبارات خاصة لفهم الجهة محل التدقيق أثناء عملية التخطيط:

اعتبارات رقابية تتعلق بهيئة تستخدم منظمة للخدمات¹:

• ينبغي على المدقق أن يقوم بدراسة كيفية تأثير استخدام الجهة محل التدقيق محل التدقيق للمنشأة الخدمية على نظام الرقابة الداخلية في الجهة محل التدقيق وذلك لتحديد وتقييم خطر التحريف الهام والمؤثر ولتصميم وأداء أية إجراءات مراجعة إضافية.

• ينبغي على المدقق أن يحدد أهمية أنشطة الجهة محل التدقيق الخدمية للجهة محل التدقيق وعلاقة ذلك بعملية التدقيق من أجل الحصول على تفهم للجهة محل التدقيق وبيئتها، وبقيامه بذلك يتوصل المدقق متي كان ذلك ملائماً لتفهم ما يلي:

- طبيعة الخدمات التي تقدمها الجهة محل التدقيق الخدمية.

- شروط العقد والعلاقة بين الجهة محل التدقيق والجهة محل التدقيق الخدمية.

- المدى الذي تتفاعل معه نظم الرقابة الداخلية في الجهة محل التدقيق محل التدقيق مع نظم الجهة محل التدقيق الخدمية.

- نظام الرقابة الداخلية في الجهة محل التدقيق محل التدقيق المتعلق بأنشطة الجهة محل التدقيق الخدمية.

- قدرة الجهة محل التدقيق الخدمية، وسلامة مركزها المالي، بما في ذلك إمكانية التأثير المحتمل لفشل الجهة محل التدقيق الخدمية على الجهة محل التدقيق محل التدقيق.

- معلومات بشأن الجهة محل التدقيق الخدمية مثل تلك الموجودة في دليل المستخدم والدليل التقني.

- المعلومات المتاحة عن عناصر الرقابة المتعلقة بنظم معلومات الجهة محل التدقيق الخدمية مثل عناصر الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات وعناصر الرقابة المطبقة.

• إذا توصل المدقق إلى أن أنشطة الجهة محل التدقيق الخدمية هامة للجهة محل التدقيق وذات صلة بعملية التدقيق فينبغي عليه أن يخطط للحصول على تفهم كافي للمنشأة الخدمية وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية وذلك لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر ولتصميم إجراءات مراجعة إضافية لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها.

¹ معيار الإنتوساي 2402 ISSAI " اعتبارات رقابية تتعلق بهيئة تستخدم منظمة للخدمات "

- إذا خطط المدقق لاستخدام تقرير مدقق حسابات الجهة محل التدقيق الخدمية، فينبغي أن يضع المدقق في اعتباره القيام باستفسارات تتعلق بالكفاءة المهنية لمراقب حسابات الجهة محل التدقيق الخدمية عند تنفيذه لمهمة التدقيق للجهة الخدمية.
 - ينبغي على المدقق أن يقوم بدراسة نطاق العمل المؤدي من مراقبي الجهة محل التدقيق الخدمية، كما ينبغي عليه تقييم مدي فائدة وملاءمة التقارير الصادرة عن مراقبي الجهة محل التدقيق الخدمية.
 - على المدقق أن يقوم بدراسة ما إذا كانت طبيعة وتوقيت ومدى إختبارات الرقابة المؤداة بمعرفة مراقب الجهة محل التدقيق الخدمية توفر أدلة مراجعة كافية ومناسبة تتعلق بكفاءة تشغيل نظام الرقابة الداخلية لدى المؤسسة الخدمية وذلك لتعزيز تقييم المدقق لمخاطر التحريف الهام والمؤثر بالجهة محل التدقيق الخاضعة.
- اعتبارات عمل الخبير¹:**

- للحصول على تفهم للجهة الخاضعة وأداء إجراءات إضافية لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها، فقد يحتاج المدقق الحصول - عن طريق الجهة محل التدقيق أو مستقلاً- على أدلة مراجعة في هيئة تقارير وآراء وتقييمات وبيانات من خبير.
- ينبغي على المدقق عند التخطيط لاستخدام عمل خبير أن يقوم بتقييم الموضوعية والكفاءة المهنية للخبير.

مثال لتحديد عينة التدقيق لقائمة الدخل وتوزيعها وفقاً لمنهج المخاطر

- بافتراض الأرصدة التالية لقائمة الدخل (القيم بالآلاف \$):
- | | |
|-------|-------------------------|
| 15000 | صافي قيمة المبيعات |
| 8000 | تكلفة المبيعات |
| 500 | مصروفات البيع والتوزيع |
| 1500 | مصروفات إدارية وتمويلية |
- درجة الثقة المطلوبة في تقرير المدقق هي 95%
تقييم المخاطر المتأصلة: على مستوى القائمة 50%،
على مستوى البنود (40% صافي المبيعات/ 55% تكلفة المبيعات/ 55% مصروفات التوزيع/ 30% مصروفات إدارية وتمويلية)
- تقييم مخاطر الرقابة على مستوى القائمة 63%، على مستوى البنود (15% صافي المبيعات/ 20% تكلفة المبيعات/ 10% مصروفات البيع / 18% مصروفات إدارية وتمويلية).

¹ معيار الإنتوساي 2620 ISSAI " اعتبارات استخدام عمل خبير التدقيق "

أولاً: تحديد الأخطاء المقبولة على مستوى القائمة:

$$\text{مخاطر عدم الاكتشاف} = 5\% / (55\% \times 63\%) = 14.4\%$$

$$\text{قيمة الأخطاء المقبولة على مستوى القائمة} = 15000 \times 14.4\% = \$ 2160$$

الأهمية النسبية للبند:

$$\text{صافي المبيعات} = 1 - (0.05 / (0.63 \times 0.56)) = 86\% \text{ معامل درجة الثقة هو } 2$$

$$\text{تكلفة المبيعات} = 1 - (0.05 / (0.45 \times 0.22)) = 50\% \text{ معامل درجة الثقة هو } 0.7$$

$$\text{مصروفات البيع والتوزيع} = 1 - (0.05 / (0.5 \times 0.37)) = 63\% \text{ معامل درجة الثقة هو } 1$$

$$\text{المصروفات الإدارية والتمويلية} = 1 - (0.05 / (0.4 \times 0.53)) = 77\% \text{ معامل درجة الثقة هو } 1.5$$

الأهمية النسبية لبند قائمة الدخل:

الأهمية النسبية	القيمة المرجحة	معامل درجة الثقة	قيمة البند	البند
1670	30000	2	15000	صافي المبيعات
315	5600	0.7	8000	تكلفة المبيعات
28	500	1	500	مصروفات البيع والتوزيع
126	2250	1.5	1500	المصروفات الإدارية والتمويلية
	38350			الإجمالي

فاصل العينة	قيمة البند	الأهمية النسبية	معامل الثقة	فاصل العينة
835	15000	1670	2	صافي قيمة المبيعات
450	8000	315	0.7	تكلفة المبيعات
28	500	28	1	مصروفات البيع والتوزيع
84	1500	126	1.5	مصروفات إدارية وتمويلية

ويتم تحديد حجم العينة بالنسبة للبند الأول على أساس عدد القيمة الفعلية للبند على فاصل العينة.

القسم الثالث: مرحلة التنفيذ

يقوم المدقق بعدة مهام ومنها الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة، تدقيق القوائم الكاملة في نهاية الفترة المالية، وقد يتضمن عمله أيضا فحص الموازنات، وفحص الاقرارات الضريبية التي تقدم للسلطات الضريبية وفيما يلي سنلقى على آليات القيام بهذه المهام.

أولاً: تدقيق المجموعة الكاملة من القوائم المالية

تهدف مرحلة تنفيذ عملية فحص المجموعة الكاملة من القوائم المالية إلى الوصول إلى تأكد مناسب أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا للإطار المحدد لها وذلك من خلال الحكم على ما يلي:

[1] تقييم مدى التزام المنشأة سواء على مستوى إدارة المنشأة أو العاملين بها بإجراءات الرقابة الداخلية التي تم تقييمها وتحديد مخاطر الرقابة والأهمية النسبية على أساسها، بهدف التأكد من سلامة عملية التقييم وإعادة النظر في تقييم مخاطر الرقابة وكأحد أدلة الإثبات في اختبار المراجعة التفصيلية.

[2] إجراء المراجعة التفصيلية بنود القوائم المالية للوصول إلى حكم عن مدى من الالتزام بمتطلبات إطار القوائم المالية.

[3] القيام بالإجراءات التحليلية لبنود القوائم المالية كإجراء تحقق وذلك بهدف الوقوف على معقولية البيانات الواردة في القوائم المالية والوقوف أسباب التغيرات غير الطبيعية فيها وقياس مخاطر المراجعة التحليلية.

اعتبارات اختيار عينات التدقيق

يتم الحكم على كلا من إجراءات الالتزام وإجراءات التحقق من خلال اختبار تفاصيل وإجراءات الرقابة على كلا من البيانات التي تم إعداد القوائم المالية عليها، عمليات التشغيل التي تمت عليها، والقوائم المالية الصادرة عنها ويتم اختبار العناصر جرى عليها هذه الاختبارات بأحد الطرق الآتية¹:

[أ] اختيار جميع البنود (فحص بنسبة 100 %).

[ب] اختيار بنود معينة.

[ج] عينة المراجعة.

1 المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، معيار ISSAI 2530، "انتقاء العينات الرقابية".

أ] اختبارات جميع البنود (فحص بنسبة 100%) في حالة:

- يشكل المجتمع عدداً صغيراً من بنود ذات قيم كبيرة.
- توجد مخاطر مهمة، ولا توفر الوسائل الأخرى ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة.
- الطبيعة المتكررة لعملية حسابية أو عملية أخرى يتم تنفيذها بشكل تلقائي من قبل نظام معلومات تجعل تكلفة الاختبار فاعلة بنسبة 100 %.

ب] اختيار بنود معينة للفحص:

أن نتائج إجراءات المراجعة المطبقة على البنود المختارة بهذه الطريقة لا يمكن تعميمها على المجتمع بالكامل، وبناءً على ذلك فإن الاختبار الانتقائي لبنود معينة، لا يوفر أدلة مراجعة فيما يتعلق باقى المجتمع إلا أن المدقق يلجأ إلى فحص هذه البنود في حالة بنود تثير الشك أو غير مألوفة، وكذا تلك المعرضة للخطر، أو أن تاريخها مملوء بالأخطاء.

ج] عينة المراجعة:

يقصد بعينة المراجعة تطبيق إجراءات المراجعة على أقل من 100 % من البنود داخل مجتمع المراجعة، بحيث يتاح لكل وحدات العينة فرصة للاختيار، بهدف توفير أساس معقول للمراجع لاستخلاص استنتاجاته عن مجتمع المراجعة بالكامل. قد يختار المدقق عينة منفصلة لكلا من اختبارات الالتزام بالنسبة لنظام المعلومات المحاسبية واختبارات التحقق وقد يقوم باختيار عينة واحدة ويجرى عليها كلا الاختبارين ويتبنى هذا الدليل اختيار عينة واحدة وإجراء الاختبارين عليها ويحكم اختيار العينة الاعتبار التالية:

مداخل المعاينة في المراجعة:

يمكن تقسيم مداخل المعاينة في المراجعة إلى مدخلين المعاينة الحكمية، المعاينة الإحصائية:

أ] مدخل المعاينة الحكمية:

في ظل هذا المدخل يعتمد المدقق على تقديره وحكمه الشخصي في تحديد حجم العينة واختيار مفرداتها وتقييم نتائج فحصها، سواء كان ذلك اعتماداً على أسلوب المصادفة، أو اختيار فترة معينة وفحصها كاملة، أو اختيار البنود الهامة في ضوء خبرته السابقة.

ب] مدخل المعاينة الإحصائية:

في ظل هذا المدخل يعتمد المدقق على قواعد الرياضيات وقوانين الاحتمالات في اختيار العينة ويدعمها تقديره وحكمه الشخصي حال تحديده لحجم العينة واختيار مفرداتها وتقييم نتائج فحصها.

يتبنى هذا الدليل استخدام مدخل العينة الإحصائية.

أساليب اختيار مفردات العينات الإحصائية:

يوجد أربع أساليب لاختيار مفردات العينة وهي:

[1] اسلوب العينات العشوائية البسيطة:

يصلح هذا الاسلوب بالنسبة للمجتمعات محدودة الحجم والمتجانسة، ويتم عادة بترتيب مفردات المجتمع الأصلي وترقيمها داخل إطار معين وتسحب العينة بعد تحديد حجمها عشوائياً إما باستخدام البطاقات أو الكروت المرقمة، أو باستخدام الحاسب الآلي، أو باستخدام جداول الأرقام العشوائية.

[2] اسلوب العينات المنتظمة:

يصلح هذا الاسلوب للمجتمعات كبيرة الحجم ولكن بشرط تجانس مفرداته أو تشابهها في الخصائص وبموجب هذا الاسلوب يتم ترتيب المجتمع ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً ثم يقسم إلى مجموعات متساوية في الحجم متتالية بحيث يكون عدد المجموعات هو نفس حجم العينة ويتم اختيار المفردة الأولى من المجموعة الأولى بطريقة العينة العشوائية، ثم يتم تكرار اختيار نفس ترتيب المفردة في باقى المجموعات التالية بانتظام.

[3] اسلوب العينات الطباقية:

يصلح هذا الاسلوب للمجتمعات الكبيرة غير المتجانسة حيث يتم تقسيم المجتمع إلى طبقات بحيث تكون كل طبقة من هذه الطبقات متجانسة فيما بينها ولكن عدم التجانس يكون بين الطبقات ويتم اختيار العينة من الطبقات المختلفة بأحد الطرق التالية:

- أ- طريقة التوزيع المتساوي: تكون عدد مفردات العينة من كل الطبقات متساوي.
- ب- طريقة التوزيع النسبي: تكون عدد مفردات العينة من كل طبقة متناسبا مع نسبة تمثيل كل طبقة في المجتمع الأصلي.
- ج- طريقة التوزيع الأمثل: تكون عدد مفردات العينة من كل طبقة مع التباين النسبي داخل كل طبقة فالتوزيع المتجانسة تقل حجم العينة بها أما الطبقات المتباينة يزداد حجم العينة وفقا لدرجة التباين.

الاعتبارات التي تحكم اختبارات أنظمة الرقابة¹

- 1- على المدقق أن يؤدي اختبارات الرقابة للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة بأن أنظمة الرقابة تعمل بشكل فعال في الأوقات المناسبة أثناء الفترة محل المراجعة.
- 2- إذا لم تؤدي الأدلة المتاحة للمدقق من خلال إجراءات التحقق بمفردها إلى تخفيض مخاطر التحريف الهام على مستوى التأكيد إلى مستوى مقبول، فعليه الوصول لهذا المستوى من التأكيد من خلال الحصول على أدلة مراجعة إضافية تتعلق بفاعلية أنظمة الرقابة المتصلة بالموضوع.
- 3- إذا خطط المدقق الاعتماد على أنظمة الرقابة التي لم تتغير منذ تم اختبارها في آخر مهمة تدقيق فينبغي عليه اختبار فعالية تشغيل مثل هذه الأنظمة مرة على الأقل كل ثلاث مراجعات على أن لا تزيد الفترة بين إعادة اختبار هذه العناصر عن سنتين، وعندما يكون هناك خطر تحريف جوهري على مستوى التأكيد بالنسبة لبعض عناصر الرقابة فإنه يجب على المدقق أداء اختبارات رقابة للحصول على أدلة مراجعة تتعلق بفاعلية تشغيل هذه

¹ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، معيار ISSAI 2330، "أجوبة المدقق على المخاطر المقدرة".

العناصر خلال الفترة الحالية، وفي جميع الأحوال يتعين عليه اختبار فعالية تشغيل بعض عناصر الرقابة في كل عملية تدقيق.

4- إذا خطط المدقق لاستخدام أدلة تدقيق متعلقة بفاعلية تشغيل عناصر الرقابة التي تم الحصول عليها في أعمال التدقيق السابقة فعليه الحصول على أدلة إثبات بأي تغييرات حدثت على تلك العناصر والتأكد من تفهمها وتقييم فعاليتها.

5- ينبغي على المدقق لمواجهة مخاطر التحريف الهام والمؤثر ذات الصلة بالغش على مستوي القوائم المالية، وعليه أن يصمم ويؤدي إجراءات مراجعة إضافية لاختبار نظام الرقابة تتفق طبيعتها وتوقيتها ومداهما لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها على مستوي التأكيد، ينبغي عليه أن:

- يدرس اختيار فريق العمل والإشراف عليه.
 - يدرس السياسات المحاسبية المستخدمة بالجهة.
 - يدخل عنصر عدم التوقع عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة.
- 6- يجب على المدقق لمواجهة خطر تجاوزات الإدارة لأنظمة الرقابة، أن يصمم ويؤدي إجراءات للمراجعة من أجل:

- اختبار مدى سلامة قيود اليومية المرحلة إلي الأستاذ العام وكذلك قيود التسويات التي تمت عند إعداد القوائم المالية.
- فحص التقديرات المحاسبية لاكتشاف التحيز الذي يمكن أن يتسبب في تحريف مؤثر ناتج عن الغش والتدليس.
- التوصل إلى تفهم للأسباب المنطقية للمعاملات الهامة التي أصبح المراقب على علم بها والتي تكون خارج النطاق المعتاد للنشاط الخاص بالجهة أو تلك المعاملات التي تبدو غير عادية في ضوء تفهم المراقب للجهة وبيئتها.

طبيعة وتوقيت ومدى اختبارات الرقابة:

[1] على المدقق الاختيار بين واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

- الاستفسار من الإدارة ومن الآخرين داخل الجهة.
- الملاحظة.
- الفحص المستندي.
- إعادة الإجراء الرقابي.

[2] ينبغي أن تغطي اختبارات الرقابة كامل الفترة المالية الصادر عنها التدقيق للتأكد من فعاليتها والتعرف على التغييرات التي حدثت عليها، كما تتم كجزء من اختبار تفاصيل العمليات لدعم فعالية إجراءات المراجعة الأخرى، وبعد انتهاء مهمة التدقيق بغرض دعم إجراءات المراجعة التي تم أداؤها.

- [3] يشير مدى اختبارات الرقابة إلى كمية أدلة الإثبات المطلوب الحصول عليها حيث تزيد كمية الأدلة في حالة تقييم المدقق لمستوى مخاطر الرقابة كمنخفض، وأيضاً بفاعلية إجراءات الرقابة التي تم اختبارها في الفترات السابقة.
- [4] عند تحديد مدى اختبارات الرقابة مراعاة ما يلي:
- مخاطر التحريف على مستوي التأكيد.
 - مدي فاعلية تقييم إجراءات الرقابة الداخلية في عمليات مراجعة سابقة.
 - فاعلية تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية.
 - نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية.

اعتبارات التدقيق التفصيلي:

- [1] تشمل إجراءات التحقق وصف لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي تم التخطيط لها على مستوي التأكيد لكل فئة من فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات الهامة والمؤثرة.
- [2] يقوم المدقق بتصميم وأداء إجراءات تحقق لكل فئة هامة من فئات المعاملات، وأرصدة الحسابات، والإفصاحات، وذلك بغض النظر عن خطر التحريف الهام والمؤثر الذي تم تقييمه.
- [3] ينبغي على المدقق أن يقوم بتصميم وأداء إجراءات التحقق التي تتعامل بصفة خاصة مع مخاطر التحريف الهام والمؤثر التي تم تقييمها على مستوي التأكيد.
- [4] عندما يتوصل المدقق إلى أن مخاطر التحريف الهام والمؤثر الذي تم تقييمه على مستوى التأكيد يمثل خطر جوهري فيقوم بأداء إجراءات تحقق التي تتعامل مع هذا الخطر بصفة خاصة.
- [5] عند تصميم وأداء إجراءات التحقق في تاريخ سابق لنهاية الفترة، فعلى المدقق القيام بأداء إجراءات تحقق إضافية أو إجراءات تحقق ممزوجة مع اختبارات الرقابة لتغطية الفترة المتبقية التي تعطي أساساً منطقياً للتوسع في نتائج المراجعة من هذا التاريخ إلى نهاية الفترة.
- [6] يتم تصميم وأداء إجراءات المراجعة لتقييم ما إذا كان العرض الكلي للقوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات ذات الصلة، يتفق مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

مراجعة الأرصدة الافتتاحية¹:

- [1] يقوم المدقق بمراجعة قيد الافتتاح للقوائم المالية والتأكد من مطابقتها مع أرصد الإقفال في العام السابق، كما ينبغي عليه مراجعة التسويات التي تجريها المنشأة على هذا القيد بعد الاعتماد النهائي للقوائم المالية ومطابقتها مع التعديلات التي أجرتها سلطة الاعتماد على القوائم ولا يقوم المدقق باختبار جزء من هذه القيود ولكن يفحصها كاملة وذلك.

¹ المعايير الدولية للأجهزة المشرفة على الرقابة، معيار ISSAI 2510، "العمليات الأولية للرقابة- الأرصدة الافتتاحية".

[2] يجب على المدقق عند مراجعة القوائم المالية لأول مرة الحصول على أدلة مراجعة ملائمة بأن:

(أ) أرصدة أول المدة لا تتضمن تحريفات يمكن أن تؤثر بشكل هام ومؤثر على القوائم المالية للفترة الحالية.

(ب) أرصدة إقفال العام السابق تم ترحيلها إلى العام الحالي بصورة سليمة أو تم تعديلها إذا كان الأمر يتطلب ذلك.

(ج) السياسات المحاسبية الملائمة يتم تطبيقها بصورة ثابتة وأن أية تغييرات في تلك السياسات يتم معالجتها محاسبياً والإفصاح عنها وعرضها بصورة كافية وملائمة.

[3] إذا كانت أرصدة أول المدة تحتوي على أخطاء تؤثر بشكل هام ومؤثر على القوائم المالية للفترة الحالية، يتم إبلاغ الإدارة وطلب قيامها بمعالجة تأثير هذا التحريف بشكل سليم وعرضه والإفصاح عنه بصورة كافية وإذا لم تستجيب الإدارة يدرس المدقق أثر ذلك على رأيه عن القوائم المالية.

[4] إذا كان تقرير الرقابة على الفترة السابقة قد صدر معدلاً فيجب مراعاة تأثير هذه التعديلات على القوائم المالية عن الفترة الحالية.

[5] يجب على المدقق التأكد من التزام إدارة المنشأة بقرارات سلطات اعتماد القوائم المالية والالتزام بالمتطلبات القانونية في عمليات تكوين الاحتياطات وتوزيعات الأرباح.

اعتبارات تدقيق التقديرات المحاسبية، بما فيها تقديرات المحاسبة ذات

القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة¹:

• تدقيق التقديرات المحاسبية:

يقصد بالتقديرات المحاسبية بأنه تقدير تقريبي لمبلغ نقدي لبعض البنود القوائم المالية في ظل غياب وسائل دقيقة لقياسها بدقة، ومن أمثلتها تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، والاضمحلال، والإيرادات المستحقة، والضرائب المؤجلة، ومخصصات عقود الانشاءات، ومقابل الضمان، وكذا تقديرات القيمة العادلة.....

تتطلب مراجعة التقديرات القيام بما يلي:

- [1] طبيعة التقدير والإفصاحات المطلوبة بشأنه وفقاً لإطار إعداد القوائم المالية.
- [2] فهم وتقييم أسلوب الإدارة في عمل تلك التقديرات والبيانات التي تعتمد عليها ومنها:
 - النموذج أو الأسلوب المستخدم في عمل التقدير المحاسبى.
 - آليات الإدارة في التحقق من ملاءمة هذا النموذج أو الأسلوب في التقدير.
 - مدى الاعتماد على الخبراء في عمل تلك التقديرات والحاجة إلى ذلك.
 - وجود تغيير في طريقة حساب التقديرات أو هناك حاجة لذلك.
- [3] اختبار العمليات الحسابية التي ينطوي عليها التقدير.

¹ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، معيار ISSAI 2540، "رقابة التقديرات المحاسبية، بما فيها تقديرات المحاسبة ذات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة".

- [4] مقارنة تقديرات الفترات السابقة مع النتائج الفعلية لهذه التقديرات متى كان ذلك ممكناً.
- [5] فى بعض الأحيان يمكن استخدام تقدير محايد لمقارنته مع التقدير المعد بواسطة الإدارة.
- [6] فحص الأحداث اللاحقة التى توفر أدلة مراجعة عن مدى معقولية التقديرات.
- [7] تقييم نهائي لمعقولية التقدير المحاسبي بناء على خبرته بالمنشأة وبالصناعة، وما إذا كان التقدير متفقاً مع أدلة المراجعة الأخرى التي حصل عليها خلال مراجعته.

اعتبارات تدقيق قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها:

- 1- ينبغي على المراقب الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة للتأكد من أن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة تتماشى مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق في الجهة كجزء من تفهم الجهة الخاضعة للمراجعة وبيئتها، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية فيها.
- 2- ينبغي على المراقب تحديد وتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر على مستوي التأكيد المرتبط بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية.
- 3- يجب على المراقب أن يقوم بتقييم ما إذا كانت قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية متسقة مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق في الجهة الخاضعة للمراجعة.
- 4- ينبغي على المراقب الحصول على أدلة عن نوايا الإدارة لتنفيذ أسلوب عمل محدد، متى كان ذلك متعلقاً بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة في ظل إطار إعداد التقارير المالية المطبق وأن يدرس مدى قدرتها على فعل ذلك.
- 5- ينبغي على المراقب تقييم ما إذا كانت طريقة قياس القيمة العادلة مناسبة في ظل إطار إعداد التقارير المالية المطبق في الجهة الخاضعة للمراجعة.
- 6- يتعين على المراقب تقييم ما إذا كان أسلوب الجهة لتقدير القيمة العادلة يطبق بثبات.
- 7- يجب على المراقب تحديد مدى الحاجة لاستخدام خبير.
- 8- يتعين على المراقب أن يقوم بتصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية لمواجهة مخاطر التحريف الهام والمؤثر التي تم تقييمها للتأكدات المرتبطة بقياسات الجهة للقيمة العادلة والإفصاح عنها.
- 9- عندما يتوصل المراقب إلى وجود خطر جوهري مرتبط بالقيمة العادلة، ينبغي عليه - متى أمكن ذلك - القيام بتقييم ما إذا كانت الافتراضات الهامة التي تستخدمها الإدارة في قياس القيمة العادلة، توفر الأساس لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية للجهة.
- 10- ينبغي على المراقب أن يقوم بأداء إجراءات مراجعة على البيانات المستخدمة لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة وتقييم ما إذا كان قد تم تحديد قياس القيمة العادلة تحديداً ملائماً إستناداً على مثل هذه البيانات وعلى افتراضات الإدارة.
- 11- يتعين على المراقب أن يضع في إعتباره تأثير الأحداث اللاحقة على قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية.

12- يجب على المراقب أن يقوم بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة والتي قامت بها الجهة تستوفي متطلبات إطار إعداد التقارير المالية.

13- عند عمل التقييم النهائي فيما إذا كانت قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية تتسق مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق الخاص بالجهة، على المراقب تقييم مدى كفاية وملاءمة أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وكذا مدى اتفاق هذه الأدلة مع أدلة المراجعة الأخرى والتي تم الحصول عليها وتم تقييمها أثناء عملية المراجعة. يتعين على المراقب أن يحصل على إقرارات مكتوبة من الإدارة تتعلق بمعقولية الافتراضات الهامة.

إجراءات عمليات التحريف المرتبطة بالغش ومدى الإلتزام بالقوانين واللوائح¹:

1- عندما يقوم مراقب الحسابات بتحديد عملية تحريف فإنه يتعين عليه أن يدرس ما إذا كان هذا التحريف يمكن أن يكون مؤشراً عن الغش والتدليس. وإن كان هناك مثل هذا المؤشر فإنه يجب على المراقب أن يأخذ في إعتباره مضمون التحريف وعلاقته بالمجالات الأخرى من المراجعة وبصفة خاصة مدى مصداقية إقرارات الإدارة.

2- عندما يقوم المدقق بتحديد تحريف فيتعين عليه دراسة إذا كان مؤشراً عن غش وتدليس وفي علاقته بالمجالات الأخرى من المراجعة وغعادة تقدير مخاطر التحريف الناتج عن الغش وتأثيرها على طبيعة وتوقيت التدقيق لمقابلة هذه المخاطر.

3- ينبغي تنفيذ بعض إجراءات المراجعة التي تساعد في تحديد حالات عدم الإلتزام بالقوانين واللوائح، حيث يتعين أخذ هذه الحالات في الإعتبار عند إعداد القوائم المالية وخاصة:

- الإستفسار من الإدارة فيما إذا كانت الجهة ملتزمة بالقوانين واللوائح.
- فحص المراسلات الجارية مع السلطات المانحة لترخيص العمل أو المنظمة له.

على المراقب الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة حول مدى الإلتزام بالقوانين واللوائح والتي أقر المراقب بتأثيرها في تحديد القيم الهامة والإفصاحات في القوائم المالية.

إجراءات تدقيق الأطراف ذات الصلة²:

1- يجب على المراقب القيام بإجراءات مراجعة مصممة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بقيام الإدارة بتحديد الأطراف ذوي العلاقة والإفصاح عنهم وأثر المعاملات الهامة معهم على القوائم المالية.

1 المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، معيار ISSAI 2250، " مراعاة القوانين والأنظمة في الرقابة على البيانات المالية ".
المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، معيار ISSAI 2240، " مسؤوليات المدقق بخصوص الاحتيال في عملية الرقابة على البيانات المالية ".
2 المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، معيار ISSAI 2550، " الأطراف ذات الصلة ".

- 2- يجب على المراقب أن يفحص المعلومات التي حصل عليها من المسؤولين عن الحوكمة ومن الإدارة والمتعلقة بتحديد أسماء جميع الأطراف ذوي العلاقة المعلومة لهم، كما يجب عليه القيام بالإجراءات التالية فيما يتعلق باكتمال تلك المعلومات:
- ☒ فحص أوراق عمل السنة الماضية بالنسبة لأسماء الأطراف ذوي العلاقة المعروفين.
 - ☒ فحص إجراءات الجهة لتحديد الأطراف ذوي العلاقة.
 - ☒ الإستفسار عن علاقة المسؤولين عن الحوكمة والموظفين بالمنشآت الأخرى.
 - ☒ فحص سجلات المساهمين لتحديد أسماء المساهمين الرئيسيين أو الحصول على قائمة بأسماء المساهمين الرئيسيين من سجل المساهمين (إذا كان ذلك مناسباً).
 - ☒ فحص محاضر اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة وغيرها من السجلات القانونية الأخرى ذات الصلة.
 - ☒ الإستفسار من مراقبي الحسابات الآخرين المشتركين حالياً في المراجعة أو المراقبين السابقين بشأن معلوماتهم عن أطراف آخرين ذوي علاقة.
 - ☒ فحص الإقرارات الضريبية للجهة والمعلومات الأخرى التي تم إرسالها للجهات التنظيمية.
 - ☒ إذا ما كان هناك - وفقاً لتقدير المراقب - خطر منخفض في عدم إكتشاف أطراف ذوي علاقة أخرى هامة، فيمكن له تعديل الإجراءات المذكورة أعلاه للمدى المناسب.
- 3- إذا تطلب إطار إعداد التقارير المالية الإفصاح عن العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة، فينبغي أن يقتنع المراقب بأن الإفصاح قد تم بالصورة المناسبة.
- 4- عند الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية الخاصة بالجهة، يجب على المراقب أن يدرس مدى كفاءة إجراءات الرقابة على اعتماد وتسجيل المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- 5- يجب أن يحصل المراقب على إقرار كتابي من الإدارة فيما يتعلق بما يلي:
- اكتمال المعلومات التي أعطيت له والخاصة بتحديد الأطراف ذوي العلاقة.
 - سلامة الإفصاحات عن الأطراف ذوي العلاقة في القوائم المالية.

اعتبارات استخدام عمل مراقب آخر¹:

- 1- ينبغي على المراقب الرئيسي عند الاستعانة بعمل مراقب آخر أن يحدد كيفية تأثير عمل المراقب الآخر على عملية المراجعة.
- 2- يجب على المراقب أن يدرس ما إذا كانت مشاركته بنفسه كافية ليستطيع العمل كمراقب رئيسي.
- 3- يجب على المراقب الرئيسي أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة بأن عمل المراقب الآخر يكفي لتحقيق أهداف المراقب الرئيسي في سياق المهمة المحددة المكلف بها.

¹ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، معيار ISSAI 2600، "اعتبارات خاصة - (عمليات الرقابة على البيانات المالية للمجموعة) بما فيها عمل مدقق المكونات".

4- يجب على المراقب الرئيسي دراسة النتائج الهامة التي توصل إليها المراقب الآخر. ينبغي على المراقب الآخر التعاون مع المراقب الرئيسي، عند معرفة السياق الذي سيستخدم المراقب الرئيسي فيه عمل المراقب الآخر.

اعتبارات استخدام عمل المدققين الداخليين:

- 1- يجب على المراقب أن يقوم بدراسة أنشطة المراجعة الداخلية وتأثيرها على إجراءات المراجعة، إن وجدت.
 - 2- يجب على المراقب الحصول على تفهم كافٍ عن أنشطة المراجعة الداخلية لتحديد مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة في القوائم المالية وتقييمها وتصميم وأداء مزيد من إجراءات المراجعة.
 - 3- يجب على المراقب عمل تقييم لمهام المراجعة الداخلية وذلك عندما ترتبط أنشطة المراجعة الداخلية بتقييم الخطر الذي يقوم به مراقب الحسابات¹.
- عندما ينوي المراقب استخدام عمل محدد من أعمال المراجعة الداخلية، ينبغي عليه تقييم وأداء إجراءات المراجعة التي تتعلق بهذا العمل لتأكيد ملاءمتها لأغراضه.

إستخدام عمل خبير²:

- 1- يعرف الخبير بأنه شخص أو مؤسسة تملك مهارة معينة ومعرفة وخبرة في مجال محدد بخلاف المحاسبة والمراجعة.
 - 2- ينبغي على المراقب، عند استخدام العمل الذي قام خبير بأدائه، الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة بأن مثل هذا العمل مناسب لأغراض المراجعة.
 - 3- يجب على المراقب تقييم الكفاءة المهنية للخبير وموضوعيته.
 - 4- يجب على المراقب الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة بأن نطاق عمل الخبير مناسب لتحقيق أغراض المراجعة.
 - 5- على مراقب الحسابات تقييم مدي ملاءمة عمل الخبير بوصفه دليل مراجعة بخصوص التأكيدات محل المراجعة.
- إذا لم توفر نتائج عمل الخبير أدلة مراجعة كافية وملائمة أو إذا لم تكن النتائج متسقة مع أدلة المراجعة الأخرى يجب على المراقب بحث هذا الأمر والبت فيه.

التواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة³:

- 1- على المراقب إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بالجهة بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال مراجعة القوائم المالية.
- 2- على المراقب تحديد الأشخاص المناسبين بالجهة المسؤولين عن الحوكمة والذين سيتم إبلاغهم بنتائج عملية المراجعة.

1 المعايير الدولية للأجهزة الرقابية، معيار ISSAI 2620، "استخدام عمل المدققين الداخليين".

2 المعايير الدولية للأجهزة الرقابية، معيار ISSAI 2610، "استخدام عمل خبير التدقيق".

3 المعايير الدولية للأجهزة الرقابية، معيار ISSAI 2620، "التواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة".

3- على المراقب إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بالتحريفات غير المصححة التي اكتشفها خلال عملية المراجعة والتي رأت الإدارة عدم أهميتها سواءً بصورة فردية أو مجملة إذا أضيفت إلى تحريفات أخرى بالنسبة للقوائم المالية ككل.
على المراقب أن يبلغ عن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال مراجعة القوائم المالية بصفة دورية مما يسمح للمسؤولين عن الحوكمة بالجهة باتخاذ الإجراءات المناسبة وفي التوقيت المناسب.

اعتبارات تدقيق الأحداث اللاحقة¹:

- 1- يجب على المراقب دراسة تأثير الأحداث اللاحقة على القوائم المالية وعلى تقريره.
 - 2- على المراقب أن يقوم بأداء إجراءات مصممة للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة على أنه قد تم تحديد كل الأحداث التي وقعت حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. والتي قد تتطلب تعديلات أو إفصاح في القوائم المالية.
 - 3- عندما يكون المراقب على علم باي أحداث هامة من شأنها التأثير على القوائم المالية تأثيراً هاماً ومؤثراً فإن عليه أن يدرس ما إذا كانت هذه الأحداث قد تم المحاسبة عنها بطريقة مناسبة وأنه قد تم الإفصاح عنها في القوائم المالية.
- إذا أصبح المراقب على علم باي حقائق من شأنها أن تؤثر تأثيراً هاماً على القوائم المالية - بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات ولكن قبل تاريخ نشر القوائم المالية - فيجب عليه أن يدرس ما إذا كانت القوائم المالية في حاجة إلى تعديل، وعليه أن يناقش الأمر مع الإدارة وأن يقوم باتخاذ الإجراء المناسب طبقاً للظروف.

تقييم الأخطاء المحددة التي تم الوقوف عليها أثناء عملية التدقيق²:

طبيعة الأخطاء المكتشفة:

حال انتهاء عملية المراجعة فعلى المراقب دراسة طبيعة وأسباب الأخطاء التي تم تحديدها وتأثيرها المحتمل على هدف المراجعة المحدد، وعندما يتم تحديد الأخطاء الناتجة عن تشغيل أنظمة الرقابة فعلى المراقب عمل استفسارات محددة لتفهم هذه الأمور وأيضاً دراسة بعض الأمور مثل:

- التأثير المباشر الذي تم تحديده على القوائم المالية.
- فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتأثيره على طريقة المراجعة.

وعند أداء اختبارات التفاصيل فإن الأخطاء المكتشفة يتم تجميعها وعلى المراقب تفهم طبيعة وأسباب تلك الأخطاء وأيضاً دراسة التأثير المباشر على الأخطاء التي تم تحديدها على القوائم المالية.

وفي تلك الحالة فإن نتائج واستنتاجات المراجعة قد تؤدي إلى أحد هذه النتائج:

1 المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، معيار ISSAI 2560، "الأحداث اللاحقة".
2 المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، معيار ISSAI 2450، "أجوبة المدقق على المخاطر المقدرة".

الاحتمالات المختلفة لاستنتاجات اختبارات المراجعة

التفسير	معدل إنحراف الأخطاء (اختبارات الرقابة واختبارات التفاصيل)
يمكن الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية التأكيدات كافية	أقل من الأهمية النسبية المحققة من المراقب
على المراقب مراعاة مدي شمول الأخطاء على مستوي القوائم المالية	أقل من الأهمية النسبية ولكنها قريبة منها
لا يمكن الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية التأكيدات غير كافية	تزيد عن الأهمية النسبية

تقييم نتائج العينة:

• تحليل الأخطاء في العينة

- يجب على المراقب بعد أن ينفذ إجراءات المراجعة المناسبة لتحقيق أهداف المراجعة على كل وحدة في العينة أن يراعي ما يلي:
 - تحليل اية أخطاء تكتشف في العينة.
 - تقدير الأخطاء في المجتمع من خلال الأخطاء التي يكتشفها في العينة.
 - تقييم مخاطر العينات.
- 1- على المراقب عند تحليله للأخطاء المكتشفة في العينة التحقق من أنها أخطاء حقيقية، ويقوم المراقب عند تقييم العينة بتعريف الظروف التي تؤدي إلي الأخطاء في ضوء أهداف المراجعة ومن الأمثلة على ذلك في الإجراء الجوهري الخاص بتسجيل أرصدة العملاء.
- 2- فإن التصنيف الخاطئ في حسابات أرصدة العملاء لا يؤثر على مجموع الأرصدة ولذلك فقد لا يكون من المناسب اعتبار مثل ذلك الخطأ في تقييم نتائج العينة بالنسبة لمثل هذا الإجراء بالتحديد، بالرغم من احتمال تأثيره على مجالات أخرى في المراجعة مثل تقييم الحسابات المشكوك فيها.
- 3- وعند عدم تمكن المراقب من الحصول على التوثيق اللازم لبنود محددة في العينة، فإنه يستطيع الحصول على دليل المراجعة المناسب من خلال تنفيذ إجراءات بديلة خاصة بالبنود المفقودة، ومن الأمثلة على ذلك، عندما يتم إرسال (مصادقات إيجابية) لحسابات أرصدة العملاء دون استلام ردود بشأنها قد يتمكن المراقب من توفير دليل المراجعة المناسب بشأن صحة أرصدة العملاء بمراجعة المتحصلات اللاحقة منهم

إذا لم يتمكن من تنفيذ إجراءات بديلة بشأن عنصر العينة المفقود (رصيد مدين) وعليه أن يعتبر ذلك العنصر من ضمن أخطاء العينة عند تقييم دليل المراجعة.

4- كما يجب على المراقب أن يأخذ بعين الاعتبار كذلك الجانب النوعي للأخطاء والتي تتضمن طبيعة وأسباب الخطأ والأثر المتوقع له على مراحل المراجعة الأخرى مثل قيمة الاعتماد المخطط على إجراءات الضبط الداخلي.

وقد يستنتج المراقب عند تقييمه للأخطاء التي يكتشفها وجود خصائص مشتركة مثل نوع العمليات أو الموقع أو خط الإنتاج أو طول الفترة الزمنية، أو أي خاصية أخرى، وقد يقرر المراقب في مثل هذه الحالات ضرورة تحديد كافة المفردات ذات الخصائص المشتركة التي تكون مجتمعاً خاصاً وتوسيع نطاق إجراءاته عليها، ويجب عليه بعد ذلك إجراء تقييم منفصل على أساس المفردات التي تم اختيارها في كل مجتمع.

• تقدير الأخطاء:

على المراقب أن يقدر أخطاء المجتمع من واقع أخطاء العينة التي تم اختيارها من ذلك المجتمع، وهناك عدة طرق مقبولة لتقدير نتائج الأخطاء، ويجب في كافة الأحوال أن تتناسب طريقة التقدير مع الطريقة التي تم استخدامها في اختيار مفردات العينة، ويجب على المراقب عند التنبؤ بنتيجة الأخطاء أن يأخذ بعين الاعتبار نوعية الأخطاء التي تم إكتشافها، ولا بد من التنبؤ بالأخطاء الخاصة بكل مجتمع على حده وإضافة النتائج لبعضها البعض عندما يتم تقسيم المجتمع إلي مجتمعين فرعيين أو أكثر (التقسيم الإحصائي).

• تقييم مخاطر العينات:

يجب على المراقب أن يأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت الأخطاء في المجتمع تتجاوز الخطأ المقبول، وحتى يتم تنفيذ ذلك، يجب على المراقب أن يقارن بين الخطأ المقدر في المجتمع وبين الخطأ المقبول، ومن ثم يقارن نتائج العينة مع بيئة المراجعة التي يحصل عليها من إجراءات مراجعة أخرى عند توصل نتائج بشأن رصيد الحسابات، أو صنف محدد من العمليات أو ضوابط محددة، ويجب أن يتم في المقارنة استخدام صافي الخطأ المقدر في المجتمع بعد استبعاد أي تعديلات تجريها الجهة محل المراجعة، وكلما قارب الخطأ المقدر من الخطأ المقبول، تزداد خطورة القبول الخاطئ أو زيادة الاعتماد، ولذلك يجب على المراقب أن يأخذ بعين الاعتبار إمكانية زيادة إجراءات المراجعة أو القيام بإجراءات مراجعة بديلة.

وقد يستنتج المراقب من واقع تقييمه للأخطاء التي تتكشف له في إجراءات الإلتزام أن نتائج العينات لا تدعم الاعتماد بالدرجة المتوقعة على إجراءات الضوابط الداخلية، وقد

يمكن المراقب في مثل هذه الحالات من التحقق من وجود ضوابط أخرى مناسبة قد يعتمد عليها بعد أن يتم تنفيذ إجراءات التزام مناسبة، وكبديل آخر قد يتمكن من تعديل طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءاته الأساسية.

بعد أن يقوم المراقب بتقييم العينة، عليه أن يقرر مدى حصوله على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لدعم تأكيدات محددة في أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات التي تعنيه.

تقييم التحريفات المتعرف عليها خلال عملية التدقيق¹ من خلال القيام بالإجراءات التالية :

- [1] تجميع التحريفات المتعارف عليها خلال التدقيق.
- [2] دراسة الحاجة لتعديل الاستراتيجيات العامة للتدقيق، وخطة التدقيق إذا:
 - أ. كانت طبيعة التحريفات المتعارف عليها، والظروف التي حدثت فيها تشير إلى احتمال وجود تحريفات أخرى والتي - في حالة تجميعها مع التحريفات المجمعة خلال عملية التدقيق - قد تكون جوهرية.
 - ب. كان مجموع التحريفات المجمعة خلال عملية التدقيق، يقترب من الأهمية النسبية المحددة.
- [3] القيام بإجراءات تدقيق إضافية إذا قامت الإدارة بتصحيح التحريفات التي اكتشفها المدقق للوقوف على إذا ما كان هناك تحريفات ما زالت موجودة.

في حالة تنفيذ إجراءات تدقيق جديدة أو إضافية تؤدي إلى توصل المدقق إلي استنتاجات جديدة فعليه توثيق ما يلي:

 - الظروف التي تمت مواجهتها.
 - إجراءات التدقيق الجديدة أو الإضافية التي تم تنفيذها وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها.
 - متى ومن قام بإجراء التعديل - وإذا كان ذلك مطلوباً - من قام بتدقيق هذا التعديل.
- [4] إبلاغ المستوى الإداري المناسب بجميع التحريفات المجمعة خلال التدقيق في الوقت المناسب بحسب الحال ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب نظام أو لائحة. ويجب على المدقق أن يطلب من الإدارة تصحيح تلك التحريفات.
- [5] إذا رفضت الإدارة تصحيح بعض أو جميع التحريفات التي أبلغ عنها المدقق، فيجب عليه أن يحصل على فهم أسباب ذلك، ويجب أن يأخذ ذلك الفهم في الحسبان عند تقييم ما إذا كانت القوائم المالية - ككل - تخلو من تحريف جوهرية.

¹ معيار التدقيق الدولي رقم 450، تقييم التحريفات المتعرف عليها خلال عملية التدقيق، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017.

[6] تقويم أثر التحريفات غير المُصَحَّحة، يجب على المدقق، إعادة تقدير الأهمية النسبية لتأكيد ما إذا كانت لا تزال مناسبة في سياق النتائج المالية الفعلية للجهة محل التدقيق.

[7] تحديد مدى جوهرية التحريفات غير المُصَحَّحة في ضوء:

أ) حجم، وطبيعة التحريفات، في علاقتها بفئات معينة من المعاملات، أو أرصدة الحسابات، أو إفصاحات، وفي علاقتها بالقوائم المالية.

ب) أثر التحريفات غير المُصَحَّحة ذات العلاقة بفترات سابقة لفئات المعاملات، أو أرصدة حسابات، أو إفصاحات، والقوائم المالية.

[8] إبلاغ المكلفين بالحوكمة بالتحريفات غير المُصَحَّحة سواء كانت متعلقة بالفترة الحالية أو الفترات السابقة، وتأثيرها على الرأي في تقرير المدقق، وطلب تصحيحها.

[9] طلب افادة مكتوبة من الإدارة ومن المكلفين بالحوكمة، بشأن مدى جوهرية التحريفات غير المُصَحَّحة مرفقا به ملخص البنود التي تضمنتها.

ويدرج هذا الدليل عرضاً لبرامج مراجعة التزام ومراجعة التحقق (المراجعة التفصيلية) والإجراءات التحليلية لبنود القوائم المالية في الملحق الخاص بمرحلة التنفيذ. (ملاحق مرحلة التنفيذ برامج مراجعة لبنود القوائم المالية)

ثانياً: الفحص المحدود للقوائم الدورية للمنشأة¹:

القوائم المالية الدورية: هي قوائم مالية تعد وتعرض طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق وتشمل إما مجموعة من القوائم المختصرة أو الكاملة لفترة تعد أقصر من العام المالي للمنشأة.

الهدف من عملية الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية: هو تمكين مدقق الحسابات، استناداً إلى عملية الفحص المحدود من إبداء استنتاج عما إذا كان، قد نما إلى علمه ما يجعله يعتقد أن القوائم المالية الدورية غير معدة في جميع جوانبها الهامة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق. ويقوم المدقق بعمل الاستفسارات كما يقوم بأداء الإجراءات التحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود وذلك حتى يمكنه تقليل خطر إبداء استنتاج غير ملائم إلى مستوى مقبول، بعدم وجود تحريفات مؤثرة أو جوهرية في القوائم المالية الدورية.

الافصاح عن طبيعة الفحص المحدود: تسجل الشروط المتفق عليها للمهمة في خطاب الارتباط. ويساعد مثل هذا النوع من المراسلات على تجنب سوء الفهم بخصوص طبيعة المهمة وعلى وجه التحديد هدف ونطاق عملية الفحص المحدود، ومسئوليات الإدارة، ومسئوليات المراقب، ودرجة التأكد التي يتم الحصول عليها، وطبيعة وشكل التقرير. وعادة ما يغطي الخطاب (التفهم) الأمور التالية:

- * هدف عملية الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
- * نطاق عملية الفحص المحدود
- * مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الدورية
- * مسؤولية الإدارة عن وضع والحفاظ على نظام رقابة داخلية فعال متعلق بإعداد القوائم المالية الدورية.
- * مسؤولية الإدارة عن إعداد جميع السجلات المالية والمعلومات ذات الصلة المتاحة للمدقق.
- * موافقة الإدارة على تزويد المدقق إقرارات مكتوبة لتأكيد الإقرارات التي تم إعدادها شفاهة أثناء عملية الفحص المحدود بالإضافة إلى الإقرارات الواردة في سجلات المنشأة.
- * الشكل والمحتوى المتوقع للتقرير الواجب إصداره بما في ذلك تحديد المرسل إليه التقرير.
- * موافقة الإدارة على أن يشير أي مستند يحتوي على قوائم مالية دورية إلى أن تلك القوائم قد تم فحصها بمعرفة مدقق الحسابات وأن تقرير الفحص المحدود مرفق أيضاً في المستند.

¹ معيار التدقيق الدولي " 2410"، فحص المعلومات الأولية من قبل المراجع المستقل للمنشأة.

توقيت إجراءات الفحص المحدود:

يقوم المدقق بأداء بعض إجراءات المراجعة للقوائم المالية الكاملة بالتزامن مع فحص القوائم المالية الدورية. ويمكنه استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من قراءة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة فيما يتصل بفحص القوائم المالية الدورية في عملية المراجعة السنوية. ويمكنه أيضا ، في وقت الفحص الدوري أن يقرر أداء إجراءات مراجعة يتعين أداؤها تحقيقا لأغراض عملية مراجعة القوائم المالية السنوية مثل أداء إجراءات المراجعة على معاملات هامة أو غير عادية حدثت خلال الفترة مثل تجميع الأعمال أو إعادة الهيكلة أو معاملات هامة خاصة بالإيرادات، وتتمثل الإجراءات التي يجب على المدقق أن يقوم بها للقيام بعملية الفحص المحدود بعمل استفسارات وبصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، ويقوم بأداء الإجراءات التحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود لتمكين المدقق من التوصل لاستنتاج عما إذا كان قد نما إلى علمه - استنادا على الإجراءات التي تم أداؤها - ما يجعله يعتقد أن القوائم المالية الدورية ليست معدة في جميع جوانبها الهامة طبقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق.

يساعد تفهم مدقق الحسابات للمنشأة وبينتها بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية المرتبط بعملية فحص القوائم المالية السنوية في تركيز الاستفسارات التي يتم عملها والإجراءات التحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود التي يتم تطبيقها عند أداء عملية فحص محدود للقوائم المالية الدورية. ويقوم المدقق بدراسة طبيعة أية تحريفات اكتشفت في عمليات التدقيق السابقة تم تصحيحها وأية تحريفات اكتشفت بمعرفة المدقق السابق لم يتم تصحيحها وأية مخاطر هامة بما في ذلك خطر تجاوزات الإدارة للرقابة وأية أمور محاسبية هامة أو أية أمور متعلقة بإعداد التقارير التي يمكن أن يكون لها أهمية مستمرة مثل أوجه الضعف الهام في الرقابة الداخلية.

إجراءات الفحص المحدود:

- [1] الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والمسئولون عن الحوكمة وغيرهم من اللجان المناسبة لتحديد الأمور التي يمكن أن تؤثر على القوائم المالية الدورية والاستفسار بشأن أمور تم التعامل معها في الاجتماعات التي لا يتوافر لها محاضر ويمكن أن تؤثر على القوائم المالية الدورية.
- [2] دراسة تأثير الأمور التي أدت إلى حدوث تعديلات في تقرير التدقيق أو الفحص المحدود أو التسويات المحاسبية أو التحريفات التي لم يتم تسويتها- إن وجدت - وذلك أثناء عملية المراجعة أو الفحص المحدود السابق.
- [3] الاتصال مع المدققين الآخرين الذين يقومون بأداء عملية فحص لمعلومات مالية دورية للتقرير عن عناصر هامة متعلقة بالمنشأة.

[4] الاستفسار من أعضاء الإدارة المسئولون عن الأمور المالية والمحاسبية وغيرها حسبما يكون ذلك ملائماً بشأن ما يلي:

■ ما إذا كان قد تم إعداد القوائم المالية الدورية وعرضها طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق.

■ ما إذا كان قد حدثت أية تغييرات في المبادئ المحاسبية أو في طرق تطبيقها.

■ ما إذا كانت هناك أية معاملات جديدة تستلزم تطبيق مبدأ محاسبي جديد.

■ ما إذا كانت القوائم المالية الدورية تحتوي على أية تحريفات تم معرفتها ولم يتم تصحيحها.

■ الأمور غير العادية أو المعقدة التي يمكن أن تكون قد أثرت على القوائم المالية الدورية مثل تجميع الأعمال أو التخلص من جزء من النشاط.

■ الافتراضات الهامة المتعلقة بقياس القيمة العادلة أو الإفصاحات واتجاهات الإدارة وقدرتها على القيام بأعمال معينة نيابة عن المنشأة.

■ ما إذا كانت معاملات الأطراف ذوي العلاقة قد تم معالجتها بصورة ملائمة والإفصاح عنها في القوائم المالية الدورية.

■ التغييرات الهامة في الارتباطات والالتزامات التعاقدية.

■ التغييرات الهامة في الالتزامات الطارئة بما في ذلك القضايا أو الدعاوي.

■ الالتزام بتعهدات الدين.

■ الأمور التي أثير حولها تساؤلات في سياق تطبيق إجراءات الفحص المحدود.

■ المعاملات الهامة التي حدثت في الأيام الأخيرة من الفترة الدورية أو الأيام الأولى في الفترة الدورية المقبلة.

■ المعرفة بأي أعمال غش - أو الشك في احتمالية وجودها - تؤثر على المنشأة وتتعلق بما يلي:

- الإدارة

أو- الموظفين الذين يلعبون أدواراً هاماً في الرقابة الداخلية.

أو- غيرهم حيث يمكن أن يكون للغش تأثير هام على القوائم المالية الدورية.

■ التعرف على أية ادعاءات بالغش أو اشتباه في غش يؤثر على القوائم المالية الدورية للمنشأة والتي بلغت بمعرفة الموظفين أو الموظفين السابقين أو المحللين أو المنظمين أو غيرهم.

■ التعرف على أية أوجه فعلية أو محتملة لعدم الالتزام بالقوانين أو اللوائح التي يمكن أن يكون لها تأثير هام على القوائم المالية الدورية.

[5] تطبيق الإجراءات التحليلية على القوائم المالية الدورية المصممة لتحديد العلاقات والبنود كل على حده والتي يتضح أنها غير عادية والتي يمكن أن تعكس تحريف هام ومؤثر في القوائم المالية الدورية.

ويمكن أن تشمل الإجراءات التحليلية تحليلات للنسب والأساليب الإحصائية مثل تحليل الاتجاهات أو تحليل الانحدار ويمكن أداؤها يدوياً أو باستخدام أساليب الحاسب الآلي.

[6] استعراض القوائم المالية الدورية ودراسة ما إذا كان قد نما إلى علم المدقق ما يجعله يعتقد أن القوائم المالية الدورية ليست معدة في جميع جوانبها الهامة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق.

[7] الاطلاع على المراسلات المباشرة فيما يخص القضايا أو الدعاوي ملائمة إذا نما إلى علم المراقب ما يجعله يتساءل عما إذا كانت القوائم المالية الدورية ليست معدة في جميع جوانبها الهامة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق ويعتقد المدقق أن هذه الوثائق يمكن أن تحتوي على بمعلومات وثيقة الصلة بالموضوع.

[8] ينبغي أن يحصل المدقق على أدلة بأن القوائم المالية الدورية تتفق مع السجلات المحاسبية المعنية أو يمكن مطابقتها معها. ويمكن أن يحصل المدقق على أدلة بأن القوائم المالية الدورية تتفق مع السجلات المحاسبية المعنية بمقارنتها مع:
(أ) السجلات المحاسبية مثل دفتر الأستاذ العام أو المرفقات الرئيسية التي تتفق أو يمكن مطابقتها مع السجلات المحاسبية.

و(ب) غيرها من البيانات المؤيدة في سجلات المنشأة حسب الضرورة.
[9] ينبغي أن يستفسر المدقق عما إذا كانت الإدارة قد حددت جميع الأحداث حتى تاريخ تقرير الفحص المحدود التي يمكن أن تتطلب تسوية أو إفصاح في المعلومات المالية الدورية.

[10] إذا بلغ المدقق أي من المعلومات التي تجعله يتساءل عن مدى الحاجة لإجراء تسوية هامة في القوائم المالية الدورية لتكون معدة في جميع جوانبها الهامة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، ينبغي عليه إجراء استفسارات إضافية أو أداء إجراءات أخرى تمكنه من إبداء الاستنتاج الذي توصل إليه في تقرير الفحص المحدود.
[11] الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة بشأن ما يلي:

1. اعتراف الإدارة بمسئولياتها عن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الغش والخطأ.

2. أن القوائم المالية الدورية تعد وتعرض طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق.

3. أن تأثير تلك التحريفات غير المصححة التي قام المدقق بتجميعها خلال عملية الفحص غير هامة سواء كانت بصورة منفردة أو مجمعة على القوائم المالية الدورية ومأخوذة ككل مع عمل ملخص بمثل تلك البنود أو يتم إلحاقه بالإقرارات المكتوبة.

4. أنها قد أفصحت عن كل الحقائق الهامة المرتبطة بأي عمليات غش أو اشتباه بغش تكون الإدارة على علم بها والتي قد تكون ذات تأثير على المنشأة.

5. أنها قد أفصحت عن نتائج تقييمها لمخاطر أن القوائم المالية الدورية يمكن أن تكون قد حرفت تحريفاً هاماً ومؤثراً نتيجة للغش.

6. أنها أفصحت بجميع أوجه عدم الالتزام الفعلية أو الممكنة بالقوانين واللوائح التي يجب أن يؤخذ تأثيرها في الحسابان عند إعداد القوائم الدورية.

7. أنها أفصحت عن جميع الأحداث الهامة التي حدثت بعد تاريخ القوائم الدورية وحتى تاريخ تقرير الفحص المحدود والتي يمكن أن تتطلب تسوية أو إفصاح.

[12] دراسة المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية الدورية مدى توافقها مع القوائم المالية الدورية، وأثر ذلك على تقرير الفحص المحدود. وتحديد مدى الحاجة لإضافة فقرة في تقرير الفحص تصف عدم الاتساق الهام بينهما.

[13] إذا توصل المدقق إلى أن المعلومات الأخرى تبدو أنها تتضمن تحريفاً هاماً لحقيقة ما، عندئذٍ ينبغي عليه مناقشة هذا الأمر مع إدارة المنشأة، وملاحظة ردود أفعال الإدارة للاستفسارات التي قام بها، وإذا كان التعديل ضروري لتصحيح التحريف الهام للحقيقة، ورفضت الإدارة تنفيذ هذا التعديل، يقوم المراقب بدراسة اتخاذ إجراء إضافي مثل إخطار المسؤولين عن الحوكمة.

[14] عندما يعتقد المدقق ضرورة عمل تسوية هامة للمعلومات المالية الدورية حتى تصبح معدة في جميع جوانبها الهامة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، أو اعتقاده وجود غش أو عدم الالتزام بالقوانين أو اللوائح ينبغي عليه إبلاغ هذا الأمر في أسرع وقت ممكن إلى المستوى الملائم من الإدارة، وفي حالة عدم استجابة الإدارة لإجراء التسوية الهامة المقترحة وفقاً لحكمه، وبالشكل المناسب وخلال فترة زمنية معقولة، ينبغي عليه إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة، وفي حالة عدم استجابة المسؤولين عن الحوكمة ينبغي على المراقب دراسة ما إذا كان سيقوم بتعديل التقرير أم لا.

[15] ينبغي على المراقب إبلاغ الأمور ذات الصلة بالحوكمة والتي تنشأ عن فحص القوائم المالية الدورية للمسؤولين عن الحوكمة.

في نهاية أعمال الفحص المحدود يصدر المدقق تقرير الفحص المحدود عن القوائم الفترية والتي يجب أن يتم إعدادها وفقاً للمتطلبات التي سيتم استعراضها في مرحلة التقرير.

ثالثاً: فحص الموازنات:

عند قيام المدقق بإجراء مهمة اختبار لمعلومات مالية مستقبلية ومنها الموازنات فعليه أن يحصل على أدلة كافية وملائمة فيما يتعلق بكل من الأمور التالية¹:

(أ) أن الافتراضات التي بنى عليها أفضل تقديرات الإدارة والتي تم استخدامها في الوصول إلى المعلومات المالية المستقبلية تعتبر معقولة. وقد تشمل تلك الافتراضات على البيانات التاريخية للجهة للوقوف على اتجاهات البيانات المالية للمنشأة في ضوء الأحداث السابقة، والأسباب التي تؤثر على تلك الاتجاه ومدى معقوليتها في ظل التغييرات الاقتصادية والتسويقية والتغيرات المتوقعة في مستويات الأسعار.

(ب) أن المعلومات المالية المستقبلية معدة إعداداً جيداً على أساس تلك الافتراضات.

(ج) أن يكون قد تم عرض المعلومات المالية المستقبلية بطريقة مناسبة وأن يكون قد تم الإفصاح الكافي عن كل الافتراضات الهامة بما في ذلك الإشارة الصريحة عما إذا كانت هذه الافتراضات تمثل الافتراضات الخاصة بأفضل التقديرات أم إنها افتراضات نظرية.

(د) أن المعلومات المالية المستقبلية تم إعدادها على أساس متنسق مع القوائم المالية التاريخية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة.

¹ معايير التدقيق الدولية، معيار التدقيق 3400، اختبار المعلومات المستقبلية.

اعتبارات تحكم طبيعة وتوقيت ومدى اختبارات الموازنات باعتبارها معلومات مستقبلية:

- إمكانية وجود تحريفات هامة ومؤثرة.
- الخبرة المكتسبة من المهام السابقة.
- كفاءة الإدارة في إعداد المعلومات المالية المستقبلية.
- مدى تأثير المعلومات المالية المستقبلية بالحكم الشخصي للإدارة.
- مدى كفاية موثوقية البيانات التي تم استخدامها لإعداد المعلومات المالية المستقبلية.

تأكيدات المدقق بالنسبة للموازنات:

- تتعلق الموازنات بأحداث لم تقع وقد لا تحدث على الإطلاق. وبالرغم من احتمال وجود أدلة تؤيد الافتراضات التي بنيت عليها، إلا أن هذه الأدلة في حد ذاتها موجهة نحو أحداث مستقبلية، ولذلك تعتبر أدلة تنبؤية في طبيعتها ولذا فإن المدقق ليس في موقف يسمح له بإبداء رأي عما إذا كانت النتائج الموضحة بالموازنات سيتم تحققها.
- بالنظر لأنواع الأدلة المتاحة لتقييم الافتراضات التي بنيت عليها الموازنات يصعب على المراجع للحصول على قدر كاف من القناعة لإبداء رأي ايجابي بأن تلك الافتراضات خالية من التحريف الهام والمؤثر. فعليه فعند إبداء الرأي على مدى معقولية افتراضات الإدارة فإن المراجع يقدم فقط مستوى معتدل من التأكد. أما إذا كان في تقدير المدقق انه قد تم الحصول على درجة معقولة من القناعة، فلا يوجد ما يمنع امن إبداء رأي ايجابي على تلك الافتراضات.
- على المراجع أن يحصل على إقرارات مكتوبة من الإدارة عن مدى اكتمال افتراضات الإدارة وقبول الإدارة لمسئوليتها عن المعلومات المالية المستقبلية.

رابعاً: فحص الإقرارات الضريبية:

تتطلب السلطات الضريبية اعتماد بعض الإقرارات الضريبية التي تقدمها الجهات المشمولة بالرقابة من المدقق كجزء من متطلبات قبولها، ويعتبر اعتماد تلك الإقرارات أحد مهام التأكد والتي يقوم فيها المدقق كطرف بخلاف القائم بإعداد القرارات الضريبية (الممارس) بقياس أو تقويم تلك الإقرارات (الموضوع ذي الصلة) وفقاً للضوابط، والارتباطات المباشرة (نصوص قوانين الضرائب)¹.
تهدف عملية فحص الإقرارات الضريبية الى تحقيق ما يلي:

¹ معايير التدقيق الدولية، معيار التدقيق 3000، ارتباطات التأكد.

- أن البيانات المالية التي تم أدرجها في الاقرارات الضريبية التي يتم إجراءات تسويات عليها للوصول إلى وعاء الضريبة تتفق مع المدرج في القوائم المالية - قائمة الدخل بالنسبة للضريبة على الأرباح - أو في السجلات المالية - المبيعات والمشتريات - بالنسبة للضرائب على المبيعات (القيمة المضافة).
- التأكد من خصم الإيرادات المعفاة أو التي لا يعترف بتحققها وفقا لنصوص للقوانين من الوعاء الذي يتم تحتسب الضريبة عليه وفي حالة وجود شروط للحصول على هذا الاعفاء التأكد من توافر هذه الشروط في.
- خصم المصروفات التي تعترف بها للقوانين الضريبية كمصروف في حين أن الإطار المطبق للقوائم المالية لا تعترف بها كمصروفات من الوعاء الخاضع للضريبة.
- إضافة المصروفات التي لا تدرج كمصروفات وفقا لقوانين الضريبة ولكن تعترف بها الإطار المالي (معايير المحاسبة والنظام المحاسبي المطبق) كمصروف سواء كليا أو جزئياً وفقا لنصوص القانون.
- التأكد من صحة العمليات الحسابية للوصول إلى الوعاء الخاضع للضريبة والنسب الضريبية التي احتسبت عليها الضريبة والضريبة المحسوبة على أساسها.
- التأكد من خصم الضرائب التي تم خصمها من المنبع تحت حساب الضريبة من المبلغ الذي يجب سداده للجهة المنوط بها تحصيل الضرائب وأن الاقرارات قد تم اعدادها في التوقيتات المناسبة وفقا للقوانين وفي حالة وجود مخالفة لتلك المواعيد يجب أن يلفت الانتباه إلى ذلك في تقريره.

القسم الرابع: مرحلة التقرير

تمثل تقارير التدقيق مخرجات نظام عمليات التدقيق، وتحتوي على قدر معين من المعلومات، مصنفة ومرتبة بشكل يُعظم من فائدة هذه التقارير، ومن المنفعة التي يحصل عليها مستخدميها. ويجب الحرص على زيادة منفعة تقارير التدقيق، وتحسين القيمة الإعلامية لها، لزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية فيها، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه التقارير تمثل الأداة التي يحكم من خلالها مستخدمو القوائم المالية على مدى عدالة تلك القوائم.

تهدف مرحلة التقرير إلى تحديد الإجراءات الواجب إجرائها في نهاية عمليات التدقيق حتى إصدار التقارير النهائية لكل عملية من تلك العمليات وفيما يلي نلقى الضوء على تلك الإجراءات.

أولاً: محتويات تقارير التدقيق¹:

يجب أن يكون تقرير المدقق مكتوب ويحتوي على ما يلي: -

- [1] العنوان.
- [2] الموجه إليه.
- [3] رأي المدقق.
- [4] أساس الرأي.
- [5] مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة بالنسبة للقوائم المالية.
- [6] مسؤوليات المدقق عن عملية تدقيق القوائم المالية.
- [7] وصف لطبيعة مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية.
- [8] مسؤوليات التقرير الأخرى.
- [9] الاستمرارية.
- [10] فقرات لفت الانتباه.
- [11] الأمور الرئيسية للتدقيق.
- [12] فقرة الأمور الأخرى في التدقيق.
- [13] اسم الشريك المسؤول عن الارتباط.
- [14] توقيع المدقق.
- [15] عنوان المدقق.
- [16] تاريخ التقرير.

وفيما يلي شرح لكل نقطة من النقاط السابقة:

¹ ISSAI 2700، تكوين الرأي وإعداد التقارير حول البيانات المالية، إبريل 2018.

● **العنوان:** يشير بوضوح إلى أنه تقرير المدقق المستقل. لتمييزه عن التقارير التي قد تصدر عن آخرين مثل مديري المنشأة أو مجلس الإدارة أو المدققين الآخرين الذين لا يتطلب عملهم الالتزام بمتطلبات السلوك المهني التي يلتزم بها مدقق الحسابات.

● **الموجه إليه التقرير:** غالباً إما إلى المساهمين أو المكلفين بالحوكمة في المنشأة التي يتم تدقيق قوائمها المالية وذلك بالنسبة لعمليات التدقيق المعقول أو المحدود لقوائم ذات غرض عام، وقد يحدد نظام أو لائحة أو شروط الارتباط إلى من سيوجه إليه تقرير المدقق، أما في حالة مهمات التدقيق لأغراض خاصة فيتم تحديد من يوجه إليه التقرير فقط بناءً على شروط الارتباط المرتبطة بالمهمة.

● **رأى المدقق (الفقرة الافتتاحية):** يجب أن تحدد الفقرة الافتتاحية في تقرير مدقق الحسابات، الجهة التي تم تدقيق قوائمها المالية والقوائم المالية التي تم تدقيقها، كما يجب أن تحدد الفقرة الافتتاحية أيضاً ما يلي:

(أ) تحديد عنوان كل قائمة من القوائم المالية التي تكون المجموعة الكاملة من القوائم المالية.

(ب) الإشارة إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة.

(ج) تحديد التاريخ والفترة التي تغطيها القوائم المالية.

(د) الإشارة إلى إطار التقارير المالية المطبق سواء كان إطار عام أو إطار خاص، وفي حالة الأطر الخاصة ذات الأغراض الخاصة يصف الأغراض التي أعدت القوائم لتحقيقها، لإعلام مستخدمي تقرير المدقق بالسياق الذي تم فيه ابداء رأي المدقق، وليس بغرض الحد من التقييم الذي قام به المدقق، عندما تُعد القوائم المالية طبقاً لإطارين للتقرير المالي يتم أخذ كل إطار في الحسبان بشكل منفصل عند تكوين رأي المدقق عن القوائم المالية ويشير رأي المدقق إلى كلٍ من الإطارين.

(هـ) عندما تتضمن القوائم المالية التدقيق وثيقة تحتوي على معلومات أخرى، مثل التقرير السنوي، فقد يأخذ المدقق في الحسبان تحديد أرقام الصفحات التي عُرضت فيها القوائم المالية التدقيق. ويساعد ذلك المستخدمين في تحديد القوائم المالية التي يتعلق بها تقرير المدقق.

(و) ما انتهى إليه رأي المدقق بشأن القوائم المالية.

● **أساس الرأي:** قد يضاف إلى هذا العنوان كلمة المتحفظ أو المعارض في حالة وجود رأى معدل وفقاً لما يقضى به معيار التدقيق 2705، هذا ويجب أن تنص هذه الفقرة من تقرير المدقق على المعايير التي تم الالتزام بها عند القيام بعملية التدقيق، كما يجب أن يشرح التقرير أيضاً أن تلك المعايير تتطلب أن يلتزم المدقق بالمتطلبات الأخلاقية وأن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق وأدائها للحصول على درجة تؤكد معقول بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة في حالة تدقيق قوائم مالية كاملة ذات غرض عام، ودرجة تؤكد محدود في حالة التدقيق المحدود للقوائم المالية الفترية، أو درجة التأكد المتفق عليها في اتفاق الارتباط بالنسبة للتدقيق لأغراض خاصة.

إذا كان الرأي الذي توصل إليه المدقق معدل (متحفظ، معارض الامتناع عن إبداء رأي) ناتجاً عن عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، فيجب إدراج أسباب عدم القدرة في قسم أساس الرأي، وتعديل عبارة أن الأدلة التي حصل عليها كافية ومناسبة بالإشارة إلى ما توصل إليه من الرأي بإضافة كلمة "متحفظ" أو "معارض".

● **مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة بالنسبة للقوائم المالية:** بحيث يتم إيضاح أن الإدارة هي المسؤولة عما يلي:

(أ) إعداد القوائم المالية طبقاً لإطار التقرير المالي المطبق.
 (ب) الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهريٍ سواء بسبب غشٍ أو خطأً.
 (ج) تقدير قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وما إذا كان استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة مناسباً، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، إذا كان ذلك منطبقاً.

كما يتم أيضاً توضيح المسؤولين عن الحوكمة بالجهة المشمولة بالرقابة ودورهم بالنسبة لعملية الإشراف على عمليات إعداد التقرير المالي.

● **مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:** ويجب أن تنص على ما يلي:

(أ) أهداف المدقق تتمثل في الحصول على تأكيد معقول/محدود (حسب الأحوال) على القوائم المالية، والتأكد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهريٍ عندما يكون موجوداً.
 (ب) أن التحريفات يمكن أن تنشأ عن غشٍ أو خطأً، أنها تُعد جوهريّة، إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية، مع تقديم وصفاً للأهمية النسبية طبقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.

● **وصف لطبيعة مسؤوليات المدقق عن عملية تدقيق القوائم المالية وهي:**

1- توضيح ممارسة المدقق للحكم المهني ويحافظ على نزعة الشك المهني خلال عملية التدقيق طبقاً لمعايير التدقيق

2- ويصف عملية التدقيق من خلال النص على ما يلي:

(أ) تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غشٍ أو خطأً، لتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأيه.

(ب) تفهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق، من أجل تصميم إجراءات مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة. وفي الظروف التي يكون فيها المدقق مسؤولاً أيضاً عن إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية بالتزامن مع عملية تدقيق القوائم المالية، يجب عليه حذف عبارة أن أخذ المدقق للرقابة الداخلية في الحسبان ليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للجهة المشمولة بالتدقيق.

(ج) الحكم على مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

د) استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وأن استنتاجاته في هذا الخصوص بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريره. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المنشأة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

هـ) تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

3- عند القيام بتدقيق القوائم المالية المراجعة يجب إدراج إيضاح إضافي بما يلي:
أ) أن مسؤوليات المدقق هي الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للجهات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية للمجموعة.

ب) أن المدقق هو المسؤول عن التوجيه والإشراف وأداء تدقيق المجموعة.

ج) يبقى المدقق وحده المسؤول عن رأيه.

4- يشير إلى اتصاله بالمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط عملية التدقيق والنتائج المهمة لها، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها أثناء التدقيق.

5- يشير بإعلامه المكلفين بالحوكمة ببيان بأنه قد التزم بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلال، وأبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد أنها تؤثر بشكل معقول على استقلالية المدقق في حالة عمليات تدقيق القوائم المالية للمنشآت المدرجة في بورصة الأوراق المالية، والإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة أي تهديدات في هذا الشأن.

6- يوضح أنه من الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة - يذكرها تفصيلاً - أمور كانت لها أهمية بالغة عند تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية - في حالة عمليات تدقيق القوائم المالية للمنشآت المدرجة وأية منشآت أخرى - والتي يتم الإبلاغ باعتبارها الأمور الرئيسية للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (2701). ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو في حالة تقدير المدقق أن الإبلاغ عن هذا الأمر في تقريره، قد يسبب تبعات سلبية تفوق الفوائد من وراء ذلك الإبلاغ.

7- يجب وصف مسؤوليات المدقق عن عملية التدقيق في صلب التقرير ويجوز أن يدرج كملحق على أن يشار في التقرير لكان هذا الملحق، كما يمكن أن يشار لمسؤولياته في موقع إلكتروني لسلطة مختصة في حالة سماح اللوائح والنظم والمعايير الوطنية بذلك.

8- في حالة إصدار تقرير بامتناع المدقق عن إبداء الرأي فيجب عليه إضافة عبارة وبسبب الأمور الموضحة في قسم أساس الامتناع عن إبداء رأي، فإن المدقق كان غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، لتوفير أساس لرأي المدقق في القوائم المالية.

● **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:** يدرج في التقرير قسم منفصل في تقرير المدقق يتناول مسؤوليات تقرير أخرى في تقريره عن القوائم المالية، والتي تكون بالإضافة إلى مسؤولياته بموجب معايير التدقيق.

● **الاستمرارية:** يجب على المدقق¹ أن يبين حصوله على ما يكفي من أدلة التدقيق حول مناسبة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية عند إعداد القوائم المالية، وفي حالة وجود عدم تأكد جوهرى ذي علاقة بأحداث أو ظروف، قد تلقي شكاً بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار أن يعد تقرير بذلك متضمناً العوامل التي أدت لوجود شك في استمرار المؤسسة، وموضحاً به استفساره عن الإدارة تقييم الإدارة لقدرتها على الاستمرار، وخطتها لمواجهة مظاهر التي تمثل خطر يهدد استمرارها أن وجدت، ورأيه بمدى مناسبتها.

● **فقرة لفت الانتباه:** تبدأ تلك الفقرات بعبارة وفيما لا يعد تحفظاً وتشير إلى أمر ما تم عرضه أو الإفصاح عنه بشكل مناسب في القوائم المالية، والذي يعد حسب حكم المدقق، من الأهمية بحيث يشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية، وذلك بشرط أن تتضمن هذه الفقرة ما يتطلب تعديل رأى المدقق عن القوائم المالية ولا تعتبر بديلاً للرأى المعدل في القوائم المالية أو الإفصاح مطلوب في القوائم المالية، وأن لا تتضمن محتوى فقرة لفت الانتباه موضوعات تمت مناقشتها مع المسؤولين عن الحوكمة وتدرج في الأمور الرئيسية للتدقيق، وتوضع قبل أو بعد الأمور الرئيسية في التدقيق وفقاً لما يقضى به المعيار (2706).

تعتبر فقرة لفت الانتباه ضرورية في الحالات التالية:

○ إذا كان إطار التقرير المالى المنصوص عليه بموجب نظام أو لائحة غير مقبول، ولكن للحقيقة فإنه منصوص عليه بموجب نظام أو لائحة.

○ لتنبية المستخدمين بأن القوائم المالية مُعدة طبقاً لإطار ذو غرض خاص.

○ عندما تصبح الحقائق معروفة للمدقق بعد تاريخ تقريره، ويقدم المدقق تقرير جديد أو معدل (أي أحداث لاحقة).

■ ويمكن أن يرى المدقق لفت الانتباه في بعض الحالات التي لا تعتبر ضرورية - المدقق غير ملزم بالإفصاح - مثل:

○ عدم تأكد فيما يتعلق بالنتيجة المستقبلية لتصرف استثنائي قضائي أو تنظيمي.

○ حدث لاحق مهم والذي يحدث بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المدقق.

○ التطبيق المبكر (عندما يكون مسموحاً به) لمعيار محاسبي جديد له تأثير جوهرى على القوائم المالية.

○ كارثة كبيرة أثرت أو لا تزال تؤثر بشكل مهم على المركز المالى للمنشأة.

● **الأمور الرئيسية للتدقيق²:** يدرج هذا القسم في التقرير عن التدقيق على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام لجهات مشمولة بالرقابة مدرجة في البورصة، أو يكون ذلك مطلوب وفقاً للائحة أو نظام، ولكن يحذر إدراج هذا القسم في حالة الامتناع عن إبداء الرأى إلا إذا كان ذلك مطلوب وفقاً لنظام أو لائحة.

¹ ISSAI 2570، المؤسسة العاملة، أبريل 2018.

² ISSAI 2701، الأمور الرئيسية في عملية التدقيق، إبريل 2018.

والأمور الرئيسية في التدقيق هي بعض الموضوعات التي تم إبلاغها للمكلفين بحوكمة تلك الجهات ويرى المدقق أن لها أهمية بالغة عند القيام بعملية التدقيق عن الفترة الحالية ويقصد بذلك الأهمية النسبية والتي ترتبط بالحكم النسبي للبند وطبيعة البند (درجة الخطر التي يتعرض لها) وتأثيره على قرارات أصحاب المصالح والمستفيدين مع التركيز على الأمور التالية:

(أ) البنود ذات المخاطر المرتفعة.

(ب) المجالات في القوائم المالية التي تنطوي على درجة مرتفعة من عدم التأكد وتمثل أحكام هامة للإدارة مثل التقديرات المحاسبية.

(ج) تأثير تلك الأحداث الهامة على القوائم المالية.

يتم إدراج عنوان لكل موضوع من الأمور الرئيسية لعملية التدقيق، ولكن يجب عدم إدراج الأمور الرئيسية للتدقيق التي يحذر نظام أو لائحة الإفصاح عنها، أو الأمور التي تؤدي لإصدار رأى معدل في القوائم المالية سواء في صورة تحفظ أو رفض للقوائم المالية، أو الأمور التي تؤدي لحدوث شك في قدرة الجهة على الاستمرار ويجب على إلقاء الضوء في تلك الفقرة على ما يلي:

● السبب وراء اعتبار هذا الأمر رئيسياً.

● الطريقة التي تم التعامل بها مع هذا الأمر عند القيام بأعمال التدقيق.

يجب أن يقوم المدقق بإبلاغ المكلفين بالحوكمة بالأمور التي سيتم اعتبارها من الأمور الرئيسية في عملية التدقيق، أو عدم وجود أمور رئيسية بعملية التدقيق في حالة عدم وجود مثل تلك الأمور. لا يعد الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق بديلاً عن الإفصاحات التي يجب إدراجها في القوائم المالية، كما يجب الإشارة إلى أن إدراج فقرة الأمور الرئيسية في التدقيق لا يعنى ضماناً للقوائم المالية أكثر مصداقية.

ما لم يكن مطلوباً بموجب نظام أو لائحة، عندما يمتنع المدقق عن ابداء رأي في القوائم المالية، فيجب عليه ألا يُضمن في تقريره قسماً عن الأمور الرئيسية للتدقيق.

● **فقرة الأمور الأخرى في التدقيق:** تتضمن الأمور الأخرى ما يلي:

○ الإبلاغ عن أمور التخطيط والنطاق في تقريره يتطلبها نظام أو لائحة، ويرى المدقق ضرورة الإبلاغ عنها والتي لا يتم مناقشتها مع المسؤولين عن الحوكمة وإدراجها في الأمور الرئيسية للتدقيق.

○ عدم قدرة المدقق على الانسحاب من الارتباط بسبب قيد فرضته الإدارة على نطاق التدقيق، والتأثير المحتمل لعدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، لتوضيح أسباب عدم قدرته على الانسحاب.

○ الموضوعات التي قد يتطلب أو يسمح نظام أو لائحة أو ممارسة مقبولة قبولاً عاماً إدراجها ضمن فقرة الأمور الأخرى في التدقيق توضيح بعض الأمور التي توفر تفسيراً إضافياً لمسؤولياته عند تدقيق القوائم المالية أو تقرير المدقق بشأنها.

○ عندما يتضمن قسم الأمور الأخرى أكثر من أمر ذو صلة بفهم المستخدمين لعمليات أو مسؤوليات المدقق أو تقريره - وفقاً لحكم المدقق- يمكن إدراج عناوين فرعية مختلفة لكل أمر.

○ تضمين تقريره إشارة إلى حقيقة أنه قد تم إعداد مجموعة أخرى من القوائم المالية من قبل نفس المنشأة، طبقاً لإطار آخر ذو غرض عام وذلك في حالة إعداد المنشأة لمجموعتين من القوائم كلاهما يخضع لإطار ذو غرض عام ويوجد اختلاف بين الإطارين (على سبيل المثال أحدهما يطبق المعايير الوطنية والآخر يطبق المعايير الدولية) ويرى المدقق أن تلك الأطر مقبولة ويكون مكلف بإعداد تقرير عن القوائم المالية للمجموعتين من القوائم، وأن المدقق قد أصدر تقرير عن تلك القوائم المالية.

● **اسم الشريك المسؤول عن الارتباط:** إسم المدقق المكلف بعملية التدقيق في الجهة المشمولة بالرقابة، وقد يتطلب أيضاً إسم مدير الإدارة أو القسم الذي تقع تلك الجهة ضمن نطاق إشرافه ويتم ذلك وفقاً لما تقضى به النظم واللوائح في الجهاز الأعلى للرقابة، ما لم يمثل ذلك تهديداً لهذا المسؤول وعليه في هذه الحالة إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بذلك.

● **توقيع المدقق:** يمكن أن يشمل توقيع كل من المدقق المسؤول عن تدقيق القوائم المالية للجهة المشمولة بالتدقيق واعتماد مدير الإدارة المسؤول عنه وينظم ذلك بشكل كبير النظم واللوائح المنظمة في الأجهزة العليا بالرقابة.

● **عنوان المدقق:** عادة يكون عنوان المدقق هو عنوان الجهاز الأعلى للرقابة أو عنوان إدارة التدقيق المختصة وفقاً للوائح والنظم الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة.

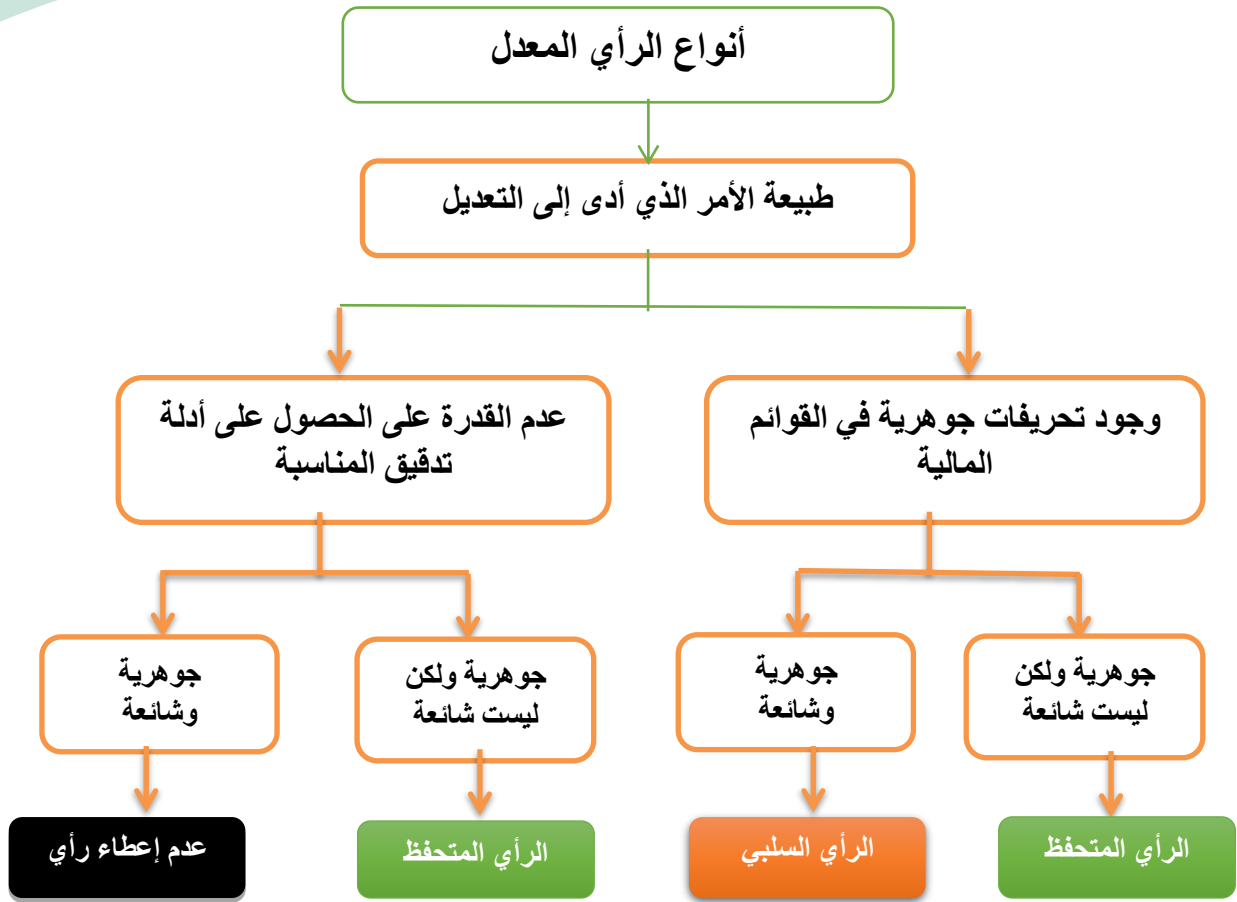
● **تاريخ تقرير التدقيق:** يؤرخ تقرير المدقق بتاريخ لا يسبق التاريخ الذي حصل فيه على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، التي يستند إليها رأيه في القوائم المالية، وذلك في تاريخ لاحق لانتهاء إدارة الجهة من إعداد القوائم المالية النهائية والإيضاحات المتممة لها، وإقرار من لديهم سلطة معترف بها بتحمل المسؤولية عنها.

ثانياً: أنواع الرأي في تقرير المدقق والأسباب التي تؤدي إلى إصدار رأي معدل في تقريره:

[أ] أنواع الرأي: يتنوع رأي المدقق في القوائم المالية إلى أربع أنواع من الرأي وهي:

- الرأي النظيف (غير معدل). (نموذج رقم (1)، (2)، (3)، (4))
- الرأي المتحفظ. (نموذج رقم (5))
- الرأي السلبي (المعارض) (نموذج رقم (6)، (7))
- الامتناع عن إبداء الرأي. (نموذج رقم (8)، نموذج رقم (9))

ويوضح الشكل التالي أنواع الرأي في تقرير المدقق:



وجدير بالذكر أن كلمة شائع في هذا الصدد يستخدم لوصف تأثيرات التحريفات على القوائم المالية، أو التأثيرات المحتملة للتحريفات على القوائم المالية - إن وجدت - والتي لم يتم اكتشافها بسبب عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة. والتأثيرات الشائعة على القوائم المالية هي، التي بحسب حكم المدقق:

- (أ) لا تقتصر على عناصر أو حسابات أو بنود معينة في القوائم المالية.
- (ب) وإذا اقتضت على ذلك، تمثل أو يمكن أن تمثل جزءاً كبيراً من القوائم المالية؛ أو
- (ج) فيما يتعلق بالإفصاحات، فإنها تكون أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية.
- وبذلك فتكون جوهرية وليست شائعة إذا لم تتعدى حدود قيمة الخطأ المحدد كأهمية نسبية وكانت ذات قيمة كبيرة بالنسبة للبند أو القائمة.

يتوقف القرار بخصوص مناسبة أي نوع من تلك الآراء المعدلة على أمرين وهما:

- طبيعة الأمر الذي أدى إلى التعديل، أي إما أن تكون القوائم المالية محرفة بشكلٍ جوهري، أو أنها - في حالة عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة - قد تكون محرفة بشكلٍ جوهري.
- حكم المدقق بشأن مدى شيع التأثيرات أو التأثيرات المحتملة لهذا الأمر على القوائم المالية.

[ب] الظروف التي تؤدي إلى إصدار تقرير برأي غير معدل (نظيف): يصدر المدقق تقريراً نظيفاً عندما ينتهي رأيه إلى أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، ولذلك فينبغي أن تنص فقرة الرأي في تقريره على ذلك (مرفقات أرقام 1، 2، 3، 4 نماذج لتقارير غير معدلة (نظيفة)).
عند إصدار تقرير برأي غير معدل، يجب ألا يشير المدقق إلى عمل أي خبير.

[ج] الظروف التي تؤدي إلى إصدار تقرير برأي متحفظ: يقوم المدقق بإصدار رأي متحفظ عندما:

○ يستنتج - بعد الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة - أن التحريفات بمفردها أو في مجموعها، تعد جوهرية بالنسبة للقوائم المالية، لكنها ليست شائعة؛
○ يكون غير قادرٍ على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة التي تشكل أساس الرأي، ولكنه يستنتج أن التأثيرات المحتملة للتحريفات غير المكتشفة على القوائم المالية - إن وجدت - يمكن أن تكون جوهرية، لكنها ليست شائعة.
ويقصد بكلمة التأثير الشائع على القوائم المالية أنه وفقاً لحكم المدقق تتوافر فيه أحد الشروط الثلاثة التالية:

(أ) لا تقتصر على عناصر أو حسابات أو بنود معينة في القوائم المالية.
(ب) تمثل أو يمكن أن تمثل جزءاً كبيراً من القوائم المالية؛
(ج) بالنسبة للإفصاحات أن تكون أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية.
ويجب على المدقق في هذه الحالة إخطار إدارة الجهة بملاحظاته على القوائم المالية التي توصل إليها من خلال أعمال التدقيق التي قام بها ويطالبها بإجراء التصويبات اللازمة ومراعاة طبيعة تلك التحريفات بالنسبة للعمليات التي تمت على تلك البنود وفي حالة إستجابة الإدارة يقوم بعمل إجراءات تدقيق إضافية للتأكد من أن البيانات المالية بعد التصويب لا تحتوي على تحريفات جوهرية وفي حالة ظهور تحريفات جديدة تؤدي إلى استمرار حالة عدم التأكد من قيم البند فيجب مناقشة الأمر مع المكلفين بالحوكمة، وأن يتحفظ في تقريره على تلك البنود، مع تحديد الأسباب التي أدت إلى تحفظه وأن ينص في فقرة الرأي على أنه باستثناء تأثيرات الأمور الموضحة في قسم أساس الرأي المتحفظ فإن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق (مرفقات أرقام 5، 7 نماذج لتقارير متحفظة).

[د] الظروف التي تؤدي إلى إصدار تقرير برأي سلبي (معارض): يبدي المدقق رأي سلبي (معارض) في القوائم المالية، في ضوء أدلة التدقيق التي يبني عليها رأيه مستنتجاً منها أن البيانات الواردة في القوائم المالية بها تحريفات سواء بمفردها أو في مجموعها، تعد جوهرية وشائعة في القوائم المالية (مرفقات رقم 6 نماذج لتقارير برأي سلبي (معارض)).

[هـ] الامتناع عن إبداء رأي: يتمتع المدقق عن إبداء رأي عندما يكون غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة التي تشكل أساس الرأي، ويستنتج المدقق أن التأثيرات المحتملة للتحريفات غير المكتشفة على القوائم المالية قد تكون جوهرية وشائعة (مرفقات أرقام 8، 9 نماذج لتقارير بالامتناع عن إبداء الرأي).

عندما يوجد قيد على نطاق عمل المدقق يتطلب التعبير عن رأي متحفظ أو الامتناع عن إبداء رأي، يجب أن يبين تقرير التدقيق هذا القيد ويشير إلى التسويات المحتملة التي كان من الممكن حدوثها إذا لم يوجد هذا القيد.

ثالثاً: إمتبارات أخرى عند إعداد تقرير المدقق:

أ] التقرير عن أرقام المقارنة والأرقام المقابلة¹:

- تتمثل الأرقام المقارنة في المبالغ والإفصاحات المدرجة في القوائم المالية والخاصة بفترة واحدة سابقة أو أكثر، أما الأرقام المقابلة هي المعلومات المقارنة حيث تكون المبالغ والإفصاحات الأخرى للفترة السابقة مضمنة كجزء لا يتجزأ من القوائم المالية للفترة الحالية، والقصد منها أن تقرأ فقط في علاقتها بالمبالغ والإفصاحات الأخرى المتعلقة بالفترة الحالية.
- يجب على المدقق تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تتضمن معلومات مقارنة مطلوبة بموجب إطار التقرير المالي المطبق، وما إذا كانت تلك المعلومات مصنفة بشكل مناسب من خلال تدقيق ما يلي:
 - اتفاق المعلومات المقارنة مع المبالغ والإفصاحات الأخرى المعروضة في الفترة السابقة.
 - السياسات المحاسبية المنعكسة في المعلومات المقارنة، تتسق مع تلك المطبقة في الفترة الحالية، أو إذا كان هناك تغيير في السياسات المحاسبية، ما إذا كانت تلك التغييرات قد تمت المحاسبة عنها بشكل سليم، وعرضها والإفصاح عنها بشكل كافٍ.
 - الأحداث اللاحقة التي حدثت في الفترة الحالية وإذا ما كان قد تم تعديل القوائم المالية السابقة، وتحديد المعلومات المقارنة التي تتفق مع القوائم المالية المعدلة.
- عندما يتم عرض القوائم المالية المقارنة أو أرقام مقابلة، فيجب أن يشير رأي المدقق إلى كل فترة تم عرض القوائم المالية عنها، والرأي السابق في تقارير التدقيق بشأنها.
- يطلب المدقق من الإدارة شهادات عن جميع الفترات عن القوائم المالية المقارنة المشار إليها في تقرير المدقق، لإعادة تأكيد على أن الإفادات المكتوبة التي أعدتها مسبقاً فيما يتعلق بالفترة السابقة لا تزال مناسبة. وفي حالة الأرقام المقابلة، يتم طلب الإفادات المكتوبة عن القوائم المالية للفترة الحالية فقط، لأن رأي المدقق يكون عن تلك القوائم المالية، التي تتضمن الأرقام المقابلة. ومع ذلك، يطلب المدقق إفادة مكتوبة محددة فيما يتعلق بأي إعادة عرض تم لتصحيح تحريف جوهري في القوائم المالية للفترة السابقة والذي يؤثر على المعلومات المقارنة.
- عند التقرير عن القوائم المالية للفترة السابقة بالتزامن مع تدقيق الفترة الحالية، إذا اختلف رأي المدقق في القوائم المالية للفترة السابقة عن الرأي الذي أبداه سابقاً، فيجب عليه الإفصاح عن الأسباب الأساسية لاختلاف الرأي في فقرة أمر آخر.

¹ ISSAI 2710، المعلومات المقارنة - الأرقام المناسبة والبيانات المالية المقارنة، إبريل 2018.

● إذا كانت القوائم المالية للفترة السابقة تم تدقيقها عن طريق مدقق آخر، فيجب على المدقق أن ينص في فقرة أمر آخر على أن القوائم المالية المقارنة لم يتم بتدقيقها، ونوع الرأي الذي توصل إليه المدقق السابق وفي حالة أن تقرير المدقق السابق يحتوي على رأي معدل أن يذكر أسباب ذلك، وتاريخ هذا التقرير. بالرغم من أن هذا لا يعفي المدقق من وجوب الحصول على ما يكفي من أدلة تدقيق مناسبة، بأن الأرصدة الافتتاحية لا تحتوي على تحريفات تؤثر بشكلٍ جوهري على القوائم المالية للفترة الحالية.

● في حالة تضمن تقرير المدقق عن الفترة السابقة رأياً متحفظاً أو رأياً عكسياً أو امتناع عن إبداء الرأي وتكون الدواعي التي أدت إلى هذا التعديل مازالت قائمة فينبغي أن يعدل تقرير المدقق فيما يخص الأرقام المقارنة، وبالرغم من الأمر الذي لم يتم حله والذي أدى إلى تعديل رأي المدقق السابق قد لا يكون ذا صلة بأرقام الفترة الحالية. فعلى المدقق دراسة تعديل رأيه إلى المتحفظ أو الامتناع عن إبداء رأي أو الرأي المعارض قد يكون مطلوباً في القوائم المالية للفترة الحالية بسبب التأثيرات أو التأثيرات المحتملة للأمر الذي لم يتم حله على قابلية الأرقام الحالية والمقابلة للمقارنة.

● في حالة التقرير عن الفترة السابقة برأى غير متحفظ وتبين للمدقق وجود تحريف جوهري يؤثر على القوائم المالية للفترة السابقة فيجب على المدقق إبلاغ التحريف للمستوى الإداري المناسب، والمكلفين بالحوكمة ما لم يكونوا جميعاً مشاركين في إدارة المنشأة، ويطلب إطلاع المدقق السابق على ذلك. وإذا تم تعديل القوائم المالية للفترة السابقة، ووافق المدقق السابق على إصدار تقرير جديد عن القوائم المالية المعدلة للفترة السابقة، فيجب على المدقق أن يعد تقريره عن الفترة الحالية فقط، وعليه أن يطلب من الإدارة تعديل أرقام المقارنة، وفي حالة رفض الإدارة إجراء ذلك، يقوم بتعديل التقرير تعديلاً ملائماً.

[ب] المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية التي تمت تدقيقها¹:

● المعلومات الأخرى هي معلومات مالية أو غير مالية (بخلاف القوائم المالية وتقرير المدقق عليها)، المدرجة في التقرير السنوي للمنشأة. وقد يكون التقرير السنوي للمنشأة وثيقة واحدة أو مجموعة من الوثائق التي تخدم نفس الغرض.

● إن تحديد الوثائق التي تُعد مصدر للمعلومات الأخرى ومنها التقرير السنوي، غالباً ما تستند بوضوح على نظام أو لائحة أو عرف، وفي العديد من الحالات، قد تصدر الإدارة أو المكلفين بالحوكمة مجموعة من الوثائق التي تشكل معاً تقريراً سنوياً، ومع ذلك، ففي بعض الحالات، قد لا يكون واضحاً ما هي الوثائق التي تُعد أو تشمل التقرير السنوي. في مثل تلك الحالات، فإن توقيت وغرض الوثائق وأولئك المستهدفين منها والأمر التي قد تكون أساساً بتوثيق المدقق للمستندات التي تُعد أو تشمل التقرير السنوي.

● عند ترجمة التقرير السنوي إلى لغات أخرى بمقتضى نظام أو لائحة، أو عندما يتم إعداد "تقارير سنوية" متعددة بموجب قوانين مختلفة عندما تكون المنشأة مدرجة في أكثر من دولة، قد تحتاج إلى النظر عما إذا كان واحد أو أكثر من واحد من "التقارير السنوية"

¹ ISSAI 2720، مسؤوليات المدقق المتعلقة بالمعلومات الأخرى الواردة في الوثائق المتضمنة للبيانات المالية التدقيق، إبريل 2018.

تشكل جزءاً من المعلومات الأخرى. وقد يوفر نظام أو لائحة محلية المزيد من الارشادات في هذا الصدد.

- لا تعتبر من قبيل المعلومات الأخرى الإعلانات الأولية عن القوائم المالية، أو وثائق طرح الأوراق المالية، بما في ذلك نشرات الإصدار.

- يقوم المدقق بإبلاغ الإدارة أو المكلفين بالحوكمة بما يلي:

- توقعات المدقق فيما يتعلق بالحصول على النسخة النهائية من التقرير السنوي في الوقت المناسب قبل تاريخ تقريره، بحيث يستطيع إكمال الإجراءات المطلوبة قبل تاريخ التقرير، أو إذا لم يكن ذلك ممكناً، في أقرب وقت ممكن وعلى أي حال قبل إصدار الجهة لتلك المعلومات.

- الانعكاسات المحتملة عندما يتم الحصول على المعلومات الأخرى بعد تاريخ تقرير المدقق.

- عند إتاحة المعلومات الأخرى للمستخدمين عبر الموقع الإلكتروني فقط، فإن نسخة المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها من المنشأة، وليس مباشرة من موقع المنشأة، هي الوثيقة ذي الصلة التي سينفذ عليها المدقق إجراءاته ولا يتحمل أية مسؤولية بموجب هذا للبحث عن المعلومات الأخرى، بما في ذلك المعلومات الأخرى التي قد تكون على الموقع الإلكتروني للمنشأة، ولا لتنفيذ أية إجراءات للتأكد من أن المعلومات الأخرى يتم عرضها بشكل مناسب على الموقع الإلكتروني للمنشأة، أو غير ذلك قدتم نقلها أو عُرضت إلكترونياً بشكل مناسب.

- لا يمثل تدقيق المعلومات الأخرى عملية تأكد بالنسبة لتلك المعلومات إلا إذا كان ذلك مطلوب وفقاً لنظام أو لائحة، وبالرغم من ذلك يجب قراءة المعلومات الأخرى وأخذها في الحسبان، لأن المعلومات الأخرى التي لا تتسق بشكل جوهري مع القوائم المالية أو معرفة المدقق التي تم الحصول عليها عند القيام بعملية التدقيق قد تشير إلى وجود تحريف جوهري في القوائم المالية، أو وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى، وقد يضعف أي منهما من مصداقية القوائم المالية وتقرير المدقق بشأنها. وقد تؤثر تلك التحريفات الجوهرية أيضاً بشكل غير مناسب على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، الذين يتم إعداد تقرير المدقق لهم.

- كما قد تساعد عملية تدقيق المعلومات الأخرى المدقق في الالتزام بمتطلبات قواعد سلوك وآداب المهنة التي تتطلب من المدقق تجنباً لارتباط عن علم بمعلومات يعتقد المدقق أنها تحتوي على عبارة خاطئة أو مضللة بشكل جوهري، أو قوائم أو معلومات مُعدة بإهمال، أو تحذف أو تحجب معلومات مطلوب تضمينها في حين أن ذلك الحذف أو الحجب يعد مضللاً.

- يجب على المدقق القيام بما يلي:

- تحديد، من خلال المناقشة مع الإدارة، ماهية الوثائق التي تشكل التقرير السنوي، والطريقة والتوقيت المخطط من المنشأة لإصدار تلك الوثائق.

- وضع الترتيبات المناسبة مع الإدارة للحصول في الوقت المناسب، على النسخة النهائية من الوثائق التي تشكل التقرير السنوي، وإذا كان ذلك ممكناً، قبل تاريخ تقرير المدقق.

○ عندما لا تكون بعض أو جميع الوثائق المحددة متاحة حتى بعد تاريخ تقرير المدقق، يطلب من الإدارة تقديم افادة مكتوبة بأن النسخة النهائية للوثائق سيتم تقديمها للمدقق عند توافرها، وقبل أن تصدرها المنشأة، بحيث يستطيع المدقق إكمال إجراءاته.

● يجب على المدقق قراءة المعلومات الأخرى لتحديد أية اختلافات هامة بينها وبين القوائم المالية التي قام بتدقيقها.

● إذا تبين للمدقق وجود اختلاف هام، يجب عليه تحديد ما إذا كانت القوائم المالية التي قام بتدقيقها تحتاج إلى تعديل أم أن المعلومات الأخرى المرافقة هي التي يجب تعديلها.

● إذا علم المدقق بأن المعلومات الأخرى المرافقة تحتوي على أي تحريف هام للحقائق قبل تاريخ التقرير، يجب عليه مناقشة الأمر مع إدارة الجهة والمكلفين بالحوكمة، وإذا لم يتم تصحيح تلك المعلومات يجب أن يأخذ في الحسبان انعكاس ذلك على تقريره وإبلاغ المكلفين بالحوكمة عن كيفية تخطيط عملية التدقيق لمعالجة التحريف الجوهرية في تقريره.

● إذا حُصِّل المدقق إلى وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها بعد تاريخ التقرير، يجب عليه:

○ تنفيذ الإجراءات اللازمة بحسب الظروف، إذا تم تصحيح المعلومات الأخرى.

○ اتخاذ التصرف المناسب إذا لم يتم تصحيح المعلومات الأخرى بعد إبلاغ المكلفين بالحوكمة، أخذاً في الحسبان الحقوق والالتزامات القانونية، وكذا السعي إلى لفت اهتمام المستخدمين الذين يُعد لهم تقرير عن التحريف الجوهري غير المصحح بشكل مناسب.

● يجب أن يتضمن تقرير المدقق قسماً منفصلاً ضمن الأمور الرئيسية بالتدقيق أو أمور التدقيق الأخرى - وفقاً لما هو مناسب - بعنوان "المعلومات الأخرى"، موضحاً به أن إدارة الجهة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، وتحديد المعلومات الأخرى التي حصل عليها قبل تقريره، والمعلومات الأخرى المتوقع حصوله عليها بعد تقريره، وموضحاً أن رأى المدقق لا يغطيها وبالتالي فإنه لم ولن يبدي رأياً كمدقق عنها ولن يوفر أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي فيها، مع وصف مسؤولياته كمدقق ذات العلاقة بقراءة ومراعاة المعلومات الأخرى، والتقرير عنها.

● إذا كان مطلوب من المدقق بموجب نظام أو لائحة الإشارة إلى المعلومات الأخرى في تقريره باستخدام تصميم أو صياغة محددة، فيجب أن يشير تقريره لذلك، مع تحديد المعلومات الأخرى التي حصل عليها المدقق قبل تاريخ تقريره، وصفا لمسؤولياته فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى وفقاً لما يقضى به هذا النظام أو تلك اللائحة، عبارة توضح نتيجة عمله لهذا الغرض.

[ج] اعتبارات تدقيق قائمة مالية واحدة وعناصر أو حسابات أو بنود محددة¹:

● إذا كلف المدقق بإعداد تقرير عن قائمة مالية واحدة أو عن عنصر محدد في قائمة مالية بالتزامن مع ارتباط لتدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية للجهة المشمولة بالرقابة، فيجب عليه ابداء رأي منفصل لكل ارتباط.

¹ معيار التدقيق الدولي 805، اعتبارات مدققة قائمة مالية واحدة وعناصر وحسابات أو بنود محددة في قائمة مالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017.

● يجب عدم نشر القائمة المالية الواحدة التي تم تدقيقها أو العنصر المحدد مع قائمة مالية تم تدقيقه مع المجموعة الكاملة من القوائم المالية للجهة المشمولة بالرقابة. حتى إذا استنتج المدقق أن عرض القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في قائمة مالية لا يختلف بشكل كاف عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية، وفي حالة حدوث ذلك يطالب الإدارة بتصحيح الوضع.

● يجب على المدقق أيضاً أن يميز بين الرأي في القائمة المالية الواحدة أو عن العنصر المحدد في قائمة مالية والرأي في المجموعة الكاملة من القوائم المالية.

● يجب ألا يصدر المدقق تقريره الذي يحتوي على رأي في القائمة المالية الواحدة أو العنصر المحدد في قائمة مالية حتى يكون مقتنعاً بهذا التمييز وبمراعاة ما يلي:

○ إذا توصل المدقق إلى أنه من الضروري إبداء رأي معارض أو الامتناع عن إبداء الرأي في المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة ككل، فلا يمكن للمدقق إصدار رأياً غير معدل في تقريره عن قائمة مالية واحدة والتي تشكل جزءاً من تلك القوائم المالية أو عن عنصر محدد من تلك القوائم المالية، وذلك لأن هذا الرأي غير المعدل يتناقض مع الرأي المعارض أو الامتناع عن إبداء الرأي في المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة ككل.

○ يمكن للمدقق إذا توصل إلى أنه من الضروري إبداء رأي معارض أو الامتناع عن إبداء الرأي في المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة ككل، إلا أنه - في سياق عملية تدقيق منفصلة لعنصر محدد في تلك القوائم المالية - يرى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل بشأن هذا العنصر، فيجب عليه أن يقوم بذلك فقط في الحالات التالية:

■ لا يوجد نظام أو لائحة تمنع من فعل ذلك.

■ الرأي الذي تم ابدائه في تقرير المدقق لم يتم نشره مع تقريره الذي يحتوي على رأي معارض أو الامتناع عن إبداء الرأي.

■ العنصر لا يمثل نسبة كبيرة في المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة.

○ إذا كانت القائمة المالية الواحدة تمثل نسبة كبيرة من المجموعة الكاملة من القوائم المالية وكان رأي المدقق في المجموعة الكاملة ككل رأياً معارضاً أو امتناعاً عن إبداء الرأي، فلا يمكن للمدقق أن يبدي رأياً غير معدل عن القائمة المالية الواحدة، حتى لو كان تقرير المدقق عن القائمة المالية الواحدة لم يتم نشره مع تقرير المدقق الذي يحتوي على رأياً معارضاً أو الامتناع عن إبداء الرأي.

● يجب على المدقق مراعاة انعكاسات بعض الأمور المضمنة في تقريره عن المجموعة الكاملة من القوائم المالية للمنشأة مثل إصداره رأى معدل، أو فقرات لفت الانتباه أو الأمور الأخرى، أو وجود شك في الاستمرارية، أو تحديده لتحريف جوهرى غير مصحح على تقريره عن تدقيق قائمة واحدة أو عنصر أو حساب.

[د] إعتبرات تدقيق القوائم المالية الملخصة¹:

● القوائم المالية الملخصة هي معلومات مالية تاريخية مُشتقة من قوائم مالية، ولكنها تحتوي تفاصيل أقل من القوائم المالية، بينما لا تزال توفر عرض يتسق مع العرض الوارد

¹ معيار التدقيق الدولي 810، إعتبرات إعداد التقارير عن القوائم المالية الملخصة، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017.

في القوائم المالية للموارد الاقتصادية للجهة المشمولة بالرقابة، أو التزاماتها في لحظة زمنية معينة، أو التغييرات فيها خلال فترة من الزمن.

• يمكن للمدقق التقرير عن القوائم المالية الملخصة عند تكليفه بالقيام بتدقيق القوائم المالية لمجموعة كاملة من القوائم المالية التي تم اشتقاق القوائم المالية الملخصة منها.

• يبني المدقق رأيه عن القوائم المالية الملخصة بتنفيذ الإجراءات التالية:

❖ تقويم ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تفصح بشكل كاف عن طبيعتها المُلخصة وتحدد القوائم المالية الكاملة المدققة.

❖ عندما لا تكون القوائم المالية الملخصة مصحوبة بالقوائم المالية الكاملة المدققة، فيجب تقويم ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تبين بوضوح:

(i) ممن أو من أين يتم الحصول على القوائم المالية الكاملة المدققة.

(ii) النظام أو اللائحة التي تنص على الحاجة لتوفير القوائم المالية الكاملة المدققة للمستخدمين المعنيين للقوائم المالية الملخصة، والتي تضع الضوابط لإعداد القوائم المالية الملخصة.

❖ تقويم ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تفصح بشكل كاف عن الضوابط المطبقة.

❖ مقارنة القوائم المالية الملخصة بالمعلومات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الكاملة المدققة، لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تتفق مع المعلومات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الكاملة المدققة، أو يمكن أن يعاد حسابها منها.

❖ تقويم ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة قد تم إعدادها طبقاً للضوابط المطبقة.

❖ تقويم - في ضوء الغرض من القوائم المالية الملخصة - ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة تحتوي على معلومات ضرورية، وعند مستوى مناسب من التجميع، بحيث لا تكون مضللة بحسب الظروف.

❖ تقويم ما إذا كانت القوائم المالية التدقيق متاحة للمستخدمين المعنيين للقوائم المالية الملخصة بدون صعوبة كبيرة، ما لم ينص نظام أو لائحة على أنه لا حاجة لأن تكون متاحة، وتضع الضوابط لإعداد القوائم المالية الملخصة.

• عندما يخلص المدقق إلى أن الرأي غير المعدل عن القوائم المالية الملخصة هو المناسب، فيجب أن يستخدم إحدى العبارات التالية:

❖ تتسق القوائم المالية الملخصة المرفقة، من جميع الجوانب الجوهرية، مع القوائم المالية الكاملة المدققة، طبقاً للضوابط المطبقة.

❖ تعد القوائم المالية الملخصة المرفقة ملخص عادل للقوائم المالية الكاملة المدققة، طبقاً ل [الضوابط المطبقة].

• إذا اكتشف المدقق وجود عدم اتساق جوهري بين القوائم الملخصة والمجموعة الكاملة من القوائم، فيجب عليه مناقشة الأمر مع الإدارة. وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الملخصة أو المعلومات الواردة في الوثيقة التي تحتوي على القوائم المالية الملخصة وتقرير المدقق عنها تحتاج إلى تعديل. وإذا حدد أن تلك المعلومات تحتاج إلى تعديل، وترفض الإدارة أن تعدل المعلومات عند الضرورة، يجب على المدقق أن يتخذ التصرف المناسب بحسب الظروف، بما في ذلك الأخذ في الحسبان الانعكاسات على تقرير المدقق عن القوائم المالية الملخصة.

● يتضمن التقرير عن القوائم المالية الملخصة العناصر الأساسية التالية وبالترتيب التالي:

- ✗ العنوان: يعنون التقرير بعبارة تقرير المدقق عن القوائم المالية الملخصة.
- ✗ الموجه إليهم التقرير.
- ✗ تحديد للقوائم المالية التي تم تدقيقها واستخراج القوائم المالية الملخصة منها.
- ✗ إشارة إلى تاريخ تقرير المدقق على القوائم المالية التي تم استخراج القوائم المالية الملخصة منها ونوع الرأي الوارد بالتقرير.
- ✗ إبداء الرأي عما إذا كانت المعلومات الواردة في القوائم المالية الملخصة متفقة مع القوائم المالية التي تم تدقيقها والتي تم استخراجها منها. وفي حالة ما إذا كان قد أصدر تقريراً بيدي فيه رأياً معدلاً على القوائم المالية الكاملة إلا أنه مقتنع بعرض القوائم المالية الملخصة، فإن تقرير المدقق عن القوائم المالية الملخصة يجب أن يذكر أنه بالرغم من اتساقها مع القوائم المالية الكاملة إلا أن القوائم المالية الملخصة قد تم استخراجها من قوائم مالية صدر عنها تقرير برأي معدل.
- ✗ عبارة أو إشارة إلى الإيضاح المرفق مع القوائم المالية الملخصة والذي يبين أنه للحصول على تفهم أفضل للأداء المالي للجهة والمركز المالي لها وكذلك لنطاق أعمال التدقيق التي تمت وأنه يتعين قراءة القوائم المالية الملخصة مع القوائم المالية الكاملة وتقرير التدقيق الصادر عنها.
- ✗ تاريخ التقرير.
- ✗ عنوان المدقق.
- ✗ توقيع المدقق.

تدقيق ما قبل الإصدار:

- ينبغي القيام بتدقيق ما قبل الإصدار من قبل مستوى إشرافي أعلى في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة عند تدقيق القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة والقيام بالآتي:
- التأكد من تعيين فاحص ما قبل الإصدار.
- مناقشة الأمور الجوهرية التي قد تطرأ أثناء عملية التدقيق وتشمل تلك التي تم تحديدها أثناء تدقيق ما قبل الإصدار مع فاحص ما قبل الإصدار.
- عدم إصدار تقرير التدقيق قبل استكمال تدقيق ما قبل الإصدار.
- أداء تدقيق ما قبل الإصدار بالنسبة لمهام التدقيق الآخري يجب أن يتبع المستوي الإشرافي الأعلى نفس المتطلبات.
- ينبغي أن يحتوي تدقيق ما قبل الإصدار على تقييم موضوعي لما يلي:
 - الأحكام الشخصية الجوهرية التي اتخذها فريق العمل.
 - النتائج التي تم التوصل إليها عند صياغة تقرير التدقيق.

- في حالة حدوث اختلافات في الرأي داخل فريق العمل مع أولئك الذين تم استشارتهم، وكذلك بين المستوي الإداري الأعلى وفاحص ما قبل الإصدار، ينبغي على فريق العمل إتباع سياسات الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة وإجراءاته للتعامل مع مثل هذه الأمور وحلها.
- إذا حدد المدقق معلومات تتعارض مع النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بموضوع هام فعليه أن يوثق كيفية معالجة هذا التعارض عند تكوين استنتاجه النهائي.
- ينبغي على المستوي الإشرافي الأعلى من خلال تدقيقه لتوثيق عملية التدقيق والمناقشة مع فريق العمل وقبل إصدار تقرير التدقيق أن يكون على قناعة بأنه قد تم الحصول على أدلة كافية وملائمة وذلك لدعم النتائج التي تم التوصل إليها من أجل إصدار تقرير التدقيق.

قائمة المصطلحات

المصطلح	المفهوم
الملف الدائم	أحد ملفات المراجعة يحتوي على أوراق ترتبط بالوحدة منذ نشأتها حتى نهاية عمرها وتتسم بصفة بالثبات بشكل عام.
الملف الجارى	أحد ملفات المراجعة يحتوي على البيانات الخاصة بمراجعة الفترة مالية واحدة سواء في المرحلة التمهيديّة أو مرحلة التخطيط أو مرحلة التنفيذ أو مرحلة التقرير.
سجل الملاحظات	السجل يتم تجميع لتقارير اعضاء فريق العمل والتي تتضمن أهم استنتاجات فيه.
خطاب تقهم مهمة التدقيق	هو خطاب يقوم المدقق بإرساله للجهة الخاضعة للرقابة بهدف تجنب أى فهم خاطئ للمهمة المطلوبة، وتوثيق تكليفه بالقيام بمهمة التدقيق بها، وتوضيح هدف ونطاق عملية التدقيق وحدود ومسئوليات المدقق تجاه الجهة محل التدقيق بالإضافة إلى شكل التقارير المزمع إصدارها.
أهداف عمليات التدقيق	تهدف أعمال التدقيق التي يقوم بها المدققون إلى توفير درجة من التأكد (الثقة) في البيانات المالية التي تقدمها إدارة الجهة محل التدقيق لمستخدمي القوائم المالية بأنها تتفق مع الإطار المحدد لها
تأكيد الحدوث	التأكيد على أن المعاملة قد تمت في الفترة المحاسبية محل الفحص.
تأكيد الاكتمال	التأكيد على أنه لا توجد أصول أو التزامات أو حقوق ملكية أو معاملات أو أحداث لم يتم تسجيلها، وعلى شمول القوائم المالية كافة الإفصاحات الواجبة.
تأكيد التقييم (الدقة)	التأكيد على أن الأصول أو الالتزامات قد تم تسجيله بقيمة مناسبة، وأن المبالغ المرتبطة بالمعاملات والأحداث قد تم تسجيلها بقيمتها وبصورة ملائمة.
تأكيد العرض والإفصاح (التبويب)	التأكيد على أن العرض والإفصاح يتماشيان مع متطلبات كلا من للتشريعات ذات الصلة، والمعايير المحاسبية التي يحددها الإطار المحدد للقوائم المالية.

المفهوم	المصطلح
التأكيد بوجود الأصول والالتزامات في وقت معين (أى لا توجد مبالغة في الأصول والالتزامات) ويعتبر هذا التأكيد أساسيا حيث لا يوجد معنى لأي تأكيد آخر إذا كان الأصل أو الالتزام غير موجود أصلا.	تأكيد الوجود
التأكيد على أن الأصول أو الالتزامات تخص الجهة محل التدقيق أو أنها مملوكة لها في تاريخ القوائم المالية وأن المعاملات المفصح عنها تخصها أيضاً.	تأكيد الحقوق والواجبات
التأكيد بان الافصاح عن المعلومات المالية والمعلومات الأخرى قد تم بصورة عادلة وقيم مناسبة.	تأكيد القياس
هى جميع المعلومات التي يستخدمها المدقق للوصول إلى الاستنتاجات التي تمكنه من ابداء رأيه. وهي تشتمل على المعلومات الموجودة في السجلات المحاسبية المؤيدة للقوائم المالية والمعلومات الأخرى.	أدلة الإثبات
هي مقياس لتقييم كفاية كمية أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها المدقق.	كفاية أدلة الإثبات
هي مقياس لنوعية الدليل ومدى ارتباطه بموضوع التدقيق ومصداقيته في توفير الدعم أو اكتشاف التحريفات في فئات من المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات والتأكيدات ذات الصلة.	ملاءمة أدلة الإثبات
البرنامج الزمني لتنفيذ فريق مهمة التدقيق للأعمال الرقابة المطلوبة لتحقيق أهداف التدقيق.	خطة المراجعة
تقييم المعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقات المتوقعة فيما بين البيانات المالية أوغير المالية.	الإجراءات التحليلية
استخدام مجموعة من الأساليب بهدف إظهار الارتباطات المختلفة بين عناصر القوائم المالية والتغيرات التي طرأت على تلك العناصر من فترة مالية لأخرى.	التحليل المالي

المصطلح	المفهوم
التحليل الأفقي للقوائم المالية	مقارنة البنود الواردة بهذه القوائم لعدة فترات مالية متتالية بحيث يتم تحديد قيمة ونسبة التغيرات بين كل فترة مالية وفترة محددة كسنة أساس.
التحليل الرأسي للقوائم المالية	تحديد التوزيع النسبي للبنود الواردة بهذه القوائم عن فترة محاسبية معينة من خلال الأرقام المطلقة لهذه البنود إلى نسب مئوية وفقاً لمجموعات متماثلة بغية إظهار الأهمية النسبية لكل بند وما يطرأ عليه من تغيير بالمقارنة مع الفترات المالية السابقة أو بالمقارنة مع مثيله في الصناعة أو المنشآت المثيلة، بالإضافة لتحديد مدى ملاءمة هذا التوزيع النسبي وإظهار التقلبات غير العادية.
المعايير المطلقة للنسب المالية	وهي النسب التي أصبح استعمالها في مجال التحليل المالي متعارف عليه في جميع المجالات.
معايير الصناعة للنسب المالية	متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من الشركات التي تنتمي إلى صناعة واحدة من فترة زمنية محددة.
المعيار التاريخي للنسب المالية	الاتجاه الذي اتخذه أداء الجهة محل التدقيق في الماضي معيار هام لقياس أدائها الحالي والوقوف على أدائها المتوقع في المستقبل.
المخاطر المتأصلة	مخاطر تعرض أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات بطبيعتها لتحريفات قد تكون هامة سواء بمفردها أو عند تجميعها بأخطاء في أرصدة أو فئات آخري.
مخاطر الرقابة	مخاطر وقوع تحريف هام في أرصدة الحسابات أو في فئة من المعاملات والتي قد تكون هامة سواء بمفردها أو عند تجميعها مع أخطاء في أرصدة أو فئات آخري ولا يتم منعها أو اكتشافها وتصحيحها في وقت مناسب عن طريق نظام الرقابة الداخلية.

المفهوم	المصطلح
مخاطر أن تعجز إجراءات التحقق التي يطبقها المدقق عن اكتشاف أخطاء في أرصدة الحسابات أو في فئات المعاملات قد تكون هامة سواء بمفردها أو عند تجميعها مع أخطاء في أرصدة أو فئات أخرى.	مخاطر عدم الاكتشاف
هي النسبة المكتملة لدرجة الثقة التي يحددها الجهاز كهدف لدرجة التأكد التي يقبلها في تقرير المدقق، ففي حالة درجة الثقة المطلوبة هي 95% مثلاً تكون المخاطر المقبولة هي نسبة 5%، وهكذا.....	مخاطر التدقيق الكلية (المقبولة)
العملية المصممة والتي يتم تنفيذها بواسطة المسؤولين عن الحوكمة والإدارة والأفراد وذلك لإعطاء درجة تأكد معقولة عن تحقيق أهداف الجهة محل التدقيق فيما يخص مصداقية التقارير المالية، وفعالية وكفاءة العمليات، والالتزام بالقوانين والنظم المطبقة، ويستتبع ذلك أن نظام الرقابة الداخلية يتم تصميمه وتنفيذه لمواجهة مخاطر النشاط المحددة التي تهدد تحقق أى من هذه الأهداف	الرقابة الداخلية
أن بيئة الرقابة أسست بحيث يقوم الأفراد بمراعاة عناصر الرقابة التي يتم تحديدها بدلاً من تجاهلها	الوعي الرقابي كجزء من بيئة الرقابة الداخلية
هي آليات جيدة لتحقيق الرقابة، وهل يتم تنفيذها كما يجب تتكون من الهيكل التنظيمي، توزيع السلطات والمسؤوليات، وخبرة ومكانة المسؤولين عن الحوكمة.	آليات الرقابة العامة كجزء من بيئة الرقابة الداخلية
هي عملية تتم من جانب مجلس إدارة الجهة محل التدقيق، والإدارة وغيرهم من الموظفين، وتطبق في بيئة استراتيجية داخل الجهة محل التدقيق، بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على الجهة محل التدقيق، وإدارة المخاطر تكون في إطار مقدار المخاطر التي يمكن أن تقبلها الجهة محل التدقيق تحملها لتقديم ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق أهدافها	عملية تقييم المخاطر كجزء من الرقابة الداخلية

المفهوم	المصطلح
السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان أن توجيهات الإدارة قد تم تنفيذها من خلال اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الجهة محل التدقيق، وترتبط الأنشطة الرقابية بتحديد كل من سلطة الاعتماد، فحص الأداء، معالجة البيانات، عناصر الرقابة المادية، فصل الاختصاصات.	الأنشطة الرقابية كجزء من الرقابة الداخلية
عملية متابعة عناصر الرقابة عبارة عن عملية تقييم لتصميم، وتشغيل عناصر الرقابة دورياً واتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية المعدلة بسبب التغير في الظروف.	متابعة عناصر الرقابة كجزء من الرقابة الداخلية
تعتبر المعلومة هامة إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية اعتماداً على تلك القوائم، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ظل الظروف الخاصة بحذفه أو تحريفه.	الأهمية النسبية/ المادية
يتم قياس الأهمية النسبية لبند القوائم المالية للمنشأة استناداً إلى طبيعة أو حجم البند، أو كليهما، التي تتعلق بها المعلومات في القوائم المالية للمنشأة.	
للتعرف على الأهمية للبند من ناحية الحجم يمكن تحديدها في ضوء قيمة للعنصر، أما بالنسبة لطبيعة العنصر فترتبط بدرجة الثقة التي تحدد في ضوء درجة الخطر التي يتعرض لها العنصر.	
تطبيق إجراءات المراجعة على أقل من 100 % من البنود داخل مجتمع المراجعة، بحيث يتاح لكل وحدات العينة فرصة للاختيار، بهدف توفير أساس معقول للمراجع لاستخلاص استنتاجاته عن مجتمع المراجعة بالكامل.	عينة المراجعة
المدخل الذي يعتمد فيه المدقق على تقديره وحكمه الشخصي في تحديد حجم العينة واختيار مفرداتها وتقييم نتائج فحصها	مدخل المعاينة الحكمية

المفهوم	المصطلح
<p>فى ظل هذا المدخل يعتمد المدقق على قواعد الرياضيات وقوانين الاحتمالات فى اختيار العينة ويدعمها تقديره وحكمه الشخصى حال تحديده لحجم العينة واختيار مفرداتها وتقييم نتائج فحصها.</p>	<p>مدخل المعاينة الإحصائية</p>
<p>هو أحد أساليب العينات يصلح للمجموعات محدودة الحجم والمتجانسة، ويتم عادة بترتيب مفردات المجتمع الأصلي وترقيمها داخل إطار معين وتسحب العينة بعد تحديد حجمها عشوائيا إما باستخدام البطاقات أو الكروت المرقمة، أو باستخدام الحاسب الألى، أو باستخدام جداول الأرقام العشوائية.</p>	<p>اسلوب العينات العشوائية البسيطة</p>
<p>هو أحد أساليب العينات يصلح للمجموعات كبيرة الحجم ولكن بشرط تجانس مفرداته أو تشابهها فى الخصائص وبموجب هذا الاسلوب يتم ترتيب المجتمع ترتيبا تصاعديا أو تنازليا ثم يقسم إلى مجموعات متساوية فى الحجم متتالية بحيث يكون عدد المجموعات هو نفس حجم العينة ويتم اختيار المفردة الأولى من المجموعة الأولى بطريقة العينة العشوائية، ثم يتم تكرار اختيار نفس ترتيب المفردة فى باقى المجموعات التالية بانتظام.</p>	<p>اسلوب العينات المنتظمة</p>
<p>هو أحد أساليب العينات يصلح للمجموعات الكبيرة غير المتجانسة حيث يتم تقسيم المجتمع إلى طبقات بحيث تكون كل طبقة من هذه الطبقات متجانسة فيما بينها ولكن عدم التجانس يكون بين الطبقات ويتم اختيار العينة من الطبقات المختلفة بأحد الطرق التالية:</p> <p>أ- طريقة التوزيع المتساوي: تكون عدد مفردات العينة من كل الطبقات متساوي.</p>	<p>اسلوب العينات الطبقيه</p>

المصطلح	المفهوم
	<p>ب- طريقة التوزيع النسبي: تكون عدد مفردات العينة من كل طبقة متناسبا مع نسبة تمثيل كل طبقة في المجتمع الأصلي.</p> <p>ج- طريقة التوزيع الأمثل: تكون عدد مفردات العينة من كل طبقة مع التباين النسبي داخل كل طبقة فالطبقات المتجانسة تقل حجم العينة بها أما الطبقات المتباينة يزداد حجم العينة وفقا لدرجة التباين.</p>
التقديرات المحاسبية	<p>تقدير تقريبي لمبلغ نقدي لبعض البنود القوائم المالية في ظل غياب وسائل دقيقة لقياسها بدقة.</p>
القوائم المالية الدورية:	<p>هي قوائم مالية تعد وتعرض طبقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق وتشمل إما مجموعة من القوائم المختصرة أو الكاملة لفترة تعد أقصر من العام المالي للمنشأة.</p>
الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية	<p>هو عملية فحص تهدف إلي تمكين المدقق من إبداء استنتاج عما إذا كان، قد نما إلى علمه ما يجعله يعتقد أن القوائم المالية الدورية غير معدة في جميع جوانبها الهامة طبقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق. ويقوم المدقق بعمل الاستفسارات كما يقوم بأداء الإجراءات التحليلية وغيرها من إجراءات الفحص وذلك حتى يمكنه تقليل خطر إبداء استنتاج غير ملائم إلى مستوى مقبول، بعدم وجود تحريفات مؤثرة أو جوهرية في القوائم المالية الدورية.</p>
الأرقام المقارنة	<p>تتمثل في المبالغ والإفصاحات المدرجة في القوائم المالية والخاصة بفترة واحدة سابقة أو أكثر، أما الأرقام المقابلة هي المعلومات المقارنة حيث تكون المبالغ والإفصاحات الأخرى للفترة السابقة مضمنة كجزء لا يتجزأ من القوائم المالية للفترة الحالية، والقصد منها أن تقرأ فقط في علاقتها بالمبالغ والإفصاحات الأخرى المتعلقة بالفترة الحالية.</p>

المصطلح	المفهوم
المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية	هي معلومات مالية أو غير مالية (بخلاف القوائم المالية وتقرير المدقق عليها)، المدرجة في التقرير السنوي للمنشأة. وقد يكون التقرير السنوي للمنشأة وثيقة واحدة أو مجموعة من الوثائق التي تخدم نفس الغرض.
القوائم المالية الملخصة	هي معلومات مالية تاريخية مُستتقة من قوائم مالية، ولكنها تحتوي تفاصيل أقل من القوائم المالية، بينما لا تزال توفر عرض يتسق مع العرض الوارد في القوائم المالية للموارد الاقتصادية للجهة المشمولة بالرقابة، أو التزاماتها في لحظة زمنية معينة، أو التغييرات فيها خلال فترة من الزمن.

الملاحق

ملاحق الأعمال التمهيديّة

بيانات الجهة محل التدقيق

- 1- أسم الجهة محل التدقيق :
- 2- العنوان :
- 3- الفروع :
- 4- السجل التجاري :
- 5- البطاقة الضريبية :
- 6- أخرى :
- 7- الشكل القانوني :

8- أسماء الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة:

اسم الشخص	الوظيفة	رقم الهاتف

9- بيان مساهمي الجهة محل التدقيق:

الاسم	هل هو من موظفي الجهة محل التدقيق	هل هو ضمن إدارة الجهة محل التدقيق	هل هو من المساهمين الرئيسيين	نسبة المساهمة	معلومات أخرى

10- أى معلومات عامة عن الجهة محل التدقيق أو أحد من المسؤولين عن الحوكمة:

.....

 11- الهيكل التنظيمي ووصف مختصر عن نشاط الجهة محل التدقيق:

.....

 12- هل الجهة محل التدقيق فى بداية النشاط (فى خلال الخمس سنوات السابقة؟) نعم / لا

فى حالة الإجابة بنعم حدد تاريخ بداية النشاط.
 13 القوائم المالية (الثلاث سنوات السابقة) وتقارير تدقيقها.

هل المعلومات المالية متاحة عن الثلاث سنوات السابقة؟ نعم / لا
 إذا كانت الإجابة لا حدد لماذا:

.....

 14- أى معلومات أخرى:

.....

بيان المهمة الرقابية

الجهة محل التدقيق :
 السنة المالية :
 أعدت بواسطة : التاريخ :
 روجعت بواسطة : التاريخ :

- 1- الفترة المالية التي تغطيها القوائم المالية:
- 2- طبيعة ونطاق عملية التدقيق:
- 3- الإطار المحاسبي المطبق بالجهة محل التدقيق:
- 4- تاريخ انتهاء تدقيق القوائم المالية: / /
- 5- هل للجهة الخاضعة للرقابة تابعة لمؤسسة قابضة:
- 6- حدد اسم المؤسسة القابضة إن وجدت:
- 7- هل تقوم المؤسسة القابضة بإصدار قوائم مالية مجمعة:
- 8- حدد الجهات التابعة المدرجة في القوائم المجمعة إن وجدت:
- 9- هل يوجد معالجات محاسبية خاصة بالصناعة التي تنتمي إليها الجهة محل التدقيق: نعم / لا
- 10- اشرح باختصار المعالجات الخاصة:
- 11- هل المهمة الرقابية تحتاج إلى معرفة متخصصة أو تتطلب الاستعانة بخبير: نعم / لا
 في حالة الإجابة بنعم حدد الاجراء المناسب:
- 12- بيان بأسماء فريق التدقيق:

- مدير الإدارة:
- الرئيس المباشر للمدقق:
- المدقق:
- فريق التدقيق:

اسم الشخص	الدرجة الوظيفية	رقم الهاتف

تعهد بالالتزام بالاستقلالية وعدم تضارب المصالح

وفقاً لميثاق الانتوساي لأداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والتدقيق

أولاً: الالتزام بمتطلبات ميثاق آداب وسلوكيات المهنة المعتمد وفقاً لقرار

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX رقم (XXX) لسنة XXXX:

اطلعت على ميثاق آداب وسلوكيات المهنة المعتمد وفقاً لقرار XXXXXXXXXXXXXXX

واقر بأنني التزم ببنود الميثاق فيما يخص الاشتراك في مهمة تدقيق:

ثانياً: التعهدات المرتبطة بالتهديدات المتعلقة بالاستقلالية:

- أتعهد بأنني أو أحد أفراد عائلتي حتى المقربون ليس لنا أى مصلحة شخصية مع الجهة محل التدقيق المذكورة أو أحد أفراد إدارتها.
- أتعهد بأنني لم ينم لعلمي أى ظروف تؤدي إلى تضارب المصالح مع الجهة محل التدقيق: XXXXXXXX.
- أتعهد بأنه لم ينم لعلمي أى ظروف تؤدي إلى وجود تهديدات على استقلاليتي عند تكليفي بالاشتراك في مهمة تدقيق الجهة محل التدقيق المذكورة.
- أتعهد بأنه حال وجود ظروف أو علاقات قد تؤدي لتهديد استقلاليتي بعد توقيعي على الإقرار بعاليه أن أحيط المستوى الإشرافي الأعلى.
- أقر بأنني على علم بأنه في حالة مخالفتي لمتطلبات واجراءات الاستقلالية الواردة في ميثاق وآداب وسلوكيات المهنة المعتمد وفقاً لقرار XXXXXXX لسنة XXXXX فإنني اتعرض للعقوبات التأديبية المنصوص عليها بلائحة الجهاز

الاسم :

الوظيفة :

التوقيع :

التاريخ : / /

نوع الرأي في تقرير المدقق عن العام الماضي

الجهة محل التدقيق: العام المالى:

أعدت بواسطة: التاريخ: / /

روجعت بواسطة: التاريخ: / /

[1] حدد نوع الرأي في تقرير المدقق عن العام الماضي:

- تقرير نظيف.
- رأى متحفظ: يتم ارفاق قائمة بالتحفظات على الرأى.
- رأى عكسي.
- الامتناع عن البداء الرأى: سبب الامتناع عن ابداء الرأى.

* فى حالة تقرير بخلاف غير المتحفظ تزيد المخاطر المتأصلة وبالتالي تزداد مخاطر عدم الاكتشاف المتوقعة وبالتالي زيادة حجم عينة التدقيق.

[2] هل تضمن التقرير عن العام المالى أى إشارة إلى وجود مؤشرات تهدد استمرارية الجهة محل التدقيق؟ وفى حالة وجودها يرفق بيان يوضح هذه المؤشرات وما قامت به إدارة الجهة محل التدقيق بشأنها ورأى المدقق فى تلك الاجراءات.

* فى حالة وجود مؤشرات تهدد استمرارية الجهة محل التدقيق تزيد المخاطر المتأصلة وبالتالي يجب على المدقق القيام بالإجراءات التى من شأنها النظر فى استمرار تلك التهديدات من عدمه والإجراءات التى تقوم بها الجهة محل التدقيق لمجابهتها وتزيد من المخاطر المتأصلة وبالتالي ترتفع مخاطر عدم الاكتشاف المقدره وبالتالي زيادة حجم عينات التدقيق.

[3] فى حالة التقرير برأى غير متحفظ مع فقرات لفت انتباه:

حدد تلك الفقرات:

.....

نموذج لخطاب تفهم لأداء مهمة تدقيق

يعد هذا الخطاب نموذج استرشادي لخطاب المهمة تدقيق لقوائم مالية ذات أغراض عامة بالإضافة إلى الاعتبارات الواردة في معيار الإنتوساي وقد يتطلب الأمر تعديله وفقاً للظروف والمتطلبات.

المرسل اليه: (إلى ممثل الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة في الجهة محل التدقيق)
التاريخ:

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة الى قيام الجهاز / الديوان بمهامه الرقابية فإن البيانات المالية ل XXXXX (إسم الجهة محل التدقيق) و(أسماء الجهات التابعة) مشمولة بداية من (تاريخ) وبالنسبة إلى السنة المنتهية في () بالرقابة من قبل الجهاز / الديوان وفقاً لقانون الجهاز/ الديوان رقم xxx لسنة xxxx , ويهدف هذا الخطاب الى تقديم عرض موجز ل:

- 1- شروط المهمة الرقابية وطبيعة الرقابة السنوية وحدودها.
- 2- مسؤوليات الجهاز/ الديوان في الرقابة السنوية.

وفيما يلي عرض لشروط المهمة الرقابية، ويبقى هذا الخطاب سارياً إلى حين إصدار خطاب مهمة رقابية جديد.

هدف (أهداف) العملية الرقابية:

يتمثل هدف (أهداف) الرقابة السنوية في يما يلي

- 1- إبداء رأى مستقل حول البيانات المالية الخاصة ب XXXX (إسم الجهة محل التدقيق) والتي تم إعدادها وفقاً (لإطار إعداد التقارير المالية المطبق) .
- 2- أهداف إضافية تتعلق على سبيل المثال (الالتزام بالقوانين أو بنظم الرقابة الداخلية) .

مسؤوليات المدقق:

سوف نقوم بعملية الرقابة وفقاً لقانون الجهاز/ الديوان ومعايير تدقيق الإنتوساي.

المعايير الرقابية المطبقة:

سوف نقوم بأداء عملية وفقاً لمعايير التدقيق والتي تتطلب الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد مناسب عما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الهامة المؤثرة، وتتضمن أعمال التدقيق إجراء فحص اختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وتتوقف الإجراءات المطبقة على الحكم المهني للمدقق بما في ذلك تقييم خطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء كان ناتجاً عن غش أو عن خطأ وتتضمن أعمال التدقيق أيضاً تقييماً للسياسات المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية . ونظراً لطبيعة الاختبارات والمحددات الملازمة لعملية التدقيق، وتلك المحددات الملازمة لأي نظام محاسبي أو نظام للرقابة الداخلية فإنه لا بد وأن تظل هناك مخاطر لا يمكن تجنبها وتحريفات هامة ومؤثرة تظل بدون اكتشاف، في تقييماً للخطر نقوم بدراسة نظم الرقابة الداخلية المحيطة بإعداد القوائم المالية للجهة محل التدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة لظروف الحال، ولكن ليس من أجل إبداء رأى على فعالية نظام الرقابة الداخلية للجهة محل التدقيق ومع هذا فمن المتوقع إرسالنا لخطاب مستقل يتعلق بأي نقاط ضعف

هامة فى تصميم أو تطبيق نظام الرقابة الداخلية فى إعداد التقارير المالية والتي نمت إلى علمنا أثناء قيامنا بتدقيق القوائم المالية.

ومع أن عملياتنا الرقابية ليست مطالبة بالتقرير عن العناصر التالية، إلا إننا سوف نبلغ عنها فى حال إذا ما انتبهنا إليها أثناء قيامنا بالعملية الرقابية:

- أ- الأداء غير الفعال للعمليات.
- ب- حالات مخالفة القوانين أو الصلاحيات الممنوحة للجهة الخاضعة للرقابة.
- ج - حالات سوء الاستعمال أو الاستخدام غير الاقتصادي للموارد.

التقرير:

قد يكون من الضروري تعديل التقرير فى ضوء النتائج التى تتوصل إليها العملية الرقابية.

الاستقلالية:

إن متطلباتنا الاخلاقية تتطلب منا أن نبقى مستقلين عن (الجهة محل التدقيق) ونحن بهذا نؤكد استقلاليتنا فيما يتعلق بهذه العملية الرقابية، وهذا يعنى أننا فى الحقيقة وفى الظاهر ليست لنا أى مصلحة يمكن اعتبارها متنافية مع النزاهة والموضوعية والاستقلالية وذلك مهما كان تأثيرها الفعلى.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة:

سوف نقوم بعملياتنا الرقابية بناء على إن الإدارة وفى الحالات المناسبة المسؤولين عن الحوكمة يقرون ويفهمون أنهم مسؤولون عن:

- أ- إعداد البيانات المالية وعرضها بطريقة عادلة وفقاً (لإطار إعداد التقارير المالية الجارى العمل به).
- ب- الرقابة الداخلية حسب ما تقرر الإدارة أنه ضروري للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من اخطاء جوهرية، سواء كان مردها الاحتيال أو الخطأ.
- ج - تمكيننا من:

- الوصول إلى كل المعلومات التى تترك الإدارة أنها ذات صلة بإعداد البيانات المالية، مثل السجلات والوثائق وغيرها، معلومات إضافية يمكن أن نطلبها من الإدارة بهدف إجراء العملية الرقابية.
- الوصول غير المقيد الى الأشخاص داخل الهيئة الخاضعة للرقابة والذين نحدد أنه من الضروري الحصول على أدلة رقابية منهم.

خطاب التمثيل (اقرارات الإدارة):

سوف نطلب من الإدارة أن تمدنا بتأكيد خطى بخصوص التأكيدات التى قدمت لنا حول العملية الرقابية وذلك كجزء من مسار الرقابة التى نقوم بها.

معلومات أخرى ذات صلة:

- الأجال القانونية للانتهاء من إعداد التقارير.
- معلومات الاتصال.
- أية مسائل أخرى للمساعدة على تعزيز التواصل الفعال.

إقرار شروط المهمة:

الرجاء الإقرار بتسلم هذا الخطاب وتفهم شروط المهمة الرقابية، وذلك بالتوقيع على نسخة من هذا الخطاب المصاحبة في المكان المخصص وإعادتها الى الإدارة المختصة.

مع خالص التحية ،،،

التوقيع

إسم المدقق

إن شروط المهمة الرقابية متفق عليها ومعتترف بها من قبل (الشخص الموقع) نيابة عن (اسم الجهة محل التدقيق).

التوقيع:

الوظيفة :

نموذج توضيحي لخطاب تمثيل

يتضمن الخطاب التوضيحي التالي إفادات مكتوبة يتطلبها هذا المعيار - ومعايير التدقيق الأخرى سارية المفعول - لعمليات تدقيق القوائم المالية ومن المفترض في هذا التوضيح أن إطار التقرير المالي المعمول به هو المعايير الدولية للتقرير المالي، وأن المتطلب الوارد في معيار التدقيق (2570) للحصول على إفادة مكتوبة غير ملائم، وأنه ليس هناك استثناءات في الإفادات المكتوبة المطلوبة. ولو كان هناك استثناءات فإن الإفادات ستحتاج إلى تعديل لتعكس هذه الاستثناءات.

(مطبوعات المنشأة)

(إلى مدقي القوائم المالية)

(التاريخ)

نتقدم بهذا الخطاب باعتباره مرتبطاً بمراجعتكم للقوائم المالية لجهة س ص ع عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 000000 بغرض إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية للجهة تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي في 31 ديسمبر 000000 ونتيجة نشاطها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ومدى اتفاقها مع (الإشارة إلى إطار إعداد التقارير المالية المطبق).

نحن نؤكد مسؤوليتنا عن العرض العادل والواضح للقوائم المالية وذلك طبقاً لـ (الإشارة إلى إطار إعداد التقارير المالية المطبق).

وفي هذا الصدد وطبقاً لأحسن معلومات متوافرة لدينا نقر بالآتي:

تضاف هنا الإقرارات ذات الصلة بالجهة محل التدقيق ويمكن أن تشمل تلك الإقرارات ما يلي:

- * أنه لا يوجد أي مخالفات من أي من أعضاء مجلس الإدارة أو من العاملين الذين لهم دور مؤثر في الحسابات والتدقيق الداخلي والتي يكون لها تأثير هام على القوائم المالية.
- * أننا قد وضعنا تحت تصرفكم كافة دفاتر الحسابات والمستندات المالية والبيانات المؤيدة لها وكافة محاضر اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الإدارة. (خاصة التي عقدت في
- * إننا نؤكد اكتمال البيانات المقدمة المتعلقة بتحديد الأطراف ذوي العلاقة.

- * أن القوائم المالية خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة بما في ذلك الحذف.
- * أن الجهة محل التدقيق محل التدقيق قد التزمت بكافة تعاقدها مع الغير التي يمكن أن يكون لها أثر هام ومؤثر على القوائم المالية.
- * أنه لا يوجد أي إخلال بمتطلبات الجهات الرقابية والنظامية والتي قد يكون لها أثر هام على القوائم المالية في حالة حدوثها.
- * تم تسجيل البنود التالية والتي تم الإفصاح عنها بصورة مناسبة وكافية في القوائم المالية:
 - (أ) هوية الأطراف ذوي العلاقة والأرصدة والمعاملات معهم.
 - (ب) الخسائر الناتجة عن ارتباطات شراء أو بيع.
 - (ج) الاتفاقيات والخيارات لإعادة شراء أصول سبق بيعها.
 - (د) أصول المنشأة المرهونة كضمان للغير.
- * لا يوجد لدينا أية خطط أو نوايا قد تؤثر بشكل هام على القيم الدفترية للأصول أو الالتزامات أو تبويبها بالقوائم المالية.
- * لا يوجد أي خطط لوقف تشغيل أي خطوط إنتاج أو خطط أخرى أو نوايا مما قد ينتج عنه مخزون راكد أو زائد عن الحاجة، ولم يتم تقييم أي مخزون بقيمة أعلى من صافي القيمة البيعية المتوقعة له.
- * تملك الجهة محل التدقيق كافة أصولها ملكية خالصة من أي رهن أو التزام عليها بخلاف ما تم الإفصاح عنه بالقوائم المالية بالإيضاح رقم
- * قمنا بتسجيل أو الإفصاح بطريقة مناسبة عن جميع الالتزامات - الفعلية والمحتملة - وتم الإفصاح في الإيضاح رقم بالقوائم المالية عن كافة الضمانات المقدمة للغير.
- * لا يوجد أي أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية تتطلب تعديل أو إفصاح في القوائم المالية أو أية إيضاحات متعلقة بها. بخلاف ما تم الإفصاح عنه بالإيضاح رقم.....
- * تم سداد مطالبة الجهة محل التدقيق بمبلغ إجمالي قدره والذي كان قد تم عمل الاستحقاق المناسب له في القوائم المالية ولا يوجد مطالبات قائمة أو غير نهائية قد ينتج عنها التزامات محتملة يجب أخذها في الاعتبار أو الإفصاح عنها.
- * لا يوجد أي ترتيبات لتعويضات رسمية أو غير رسمية بالنسبة لأي من حساباتنا النقدية أو الاستثمارية، وفيما عدا ما تم الإفصاح عنه في الإيضاح رقم في القوائم المالية، ليس لدينا أية ترتيبات ائتمان أخرى.

* قمنا بتسجيل أو الإفصاح بصورة ملائمة في القوائم المالية عن اتفاقيات وخيارات إعادة شراء أسهم رأس المال، وكذلك أسهم رأس المال المحتفظ بها من أجل الخيارات، الضمانات، التحويلات وغيرها من المتطلبات.

الرئيس التنفيذي

المدير المالي

ملاحق مرحلة التخطيط

التحليل الأفقى لقائمة المركز المالى

الجهة محل التدقيق: السنة المالية: /

2017		2016		2015		سنة الأساس 2014	البند
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	القيمة	
							<u>الأصول</u>
							أصول ثابتة
							مشروعات تحت التنفيذ
							أصول غير ملموسة
							استثمارات فى شركات تابعة
							استثمارات مالية متاحة للبيع
							أصول ضريبية مؤجلة
							المخزون
							عملاء وأوراق قبض ومديون
							حسابات مدينة مع الشركات القابضة والشقيقة
							دفعات مقدمة
							استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
							نقدية وأرصدة لدى البنوك
							مجموع الأصول

أعدت بواسطة : التاريخ : / /

روجعت بواسطة : التاريخ : / /

- يتم حساب النسبة بقسم قيمة البند فى السنة إلى قيمته فى سنة الأساس.

تابع التحليل الأفقى لقائمة المركز المالى

2017		2016		2015		سنة الأساس 2014	البند
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	القيمة	
							حقوق الملكية
							رأس المال المدفوع
							الاحتياطيات
							أرباح وخسائر مرحلة
							أرباح (أو خسائر) العام قبل التوزيع
							الالتزامات
							سندات
							قروض من البنوك
							قروض من شركات قابضة وشقيقة
							التزامات أخرى طويلة الأجل
							مخصصات
							بنك سحب على المكشوف
							موردون واوراق دفع ودائنون آخرون
							حسابات دائنة من الشركات القابضة والشقيقة
							التزامات قصيرة الأجل أخرى
							إجمالى حقوق الملكية والالتزامات

التحليل الأفقى لقائمة الدخل

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : / /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /

2017		2016		2015		سنة الأساس 2014	البند
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	القيمة	
							المبيعات / الإيرادات
							تكلفة المبيعات/ تكلفة الحصول على الإيراد
							مصروفات بيع وتوزيع
							مجمل الربح
							الدخل من الاستثمار
							مكاسب وخسائر أخرى
							إيرادات أخرى
							مخصصات انتقى الغرض منها
							مصروفات إدارية وعمومية
							مصروفات تمويلية
							مخصصات مكونة
							خسائر الاضمحلال
							مصروفات أخرى
							الأرباح قبل الضريبة
							مصروف ضريبة الدخل
							صافي الربح

التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /

2017		2016		البند
النسبة لإجمالي الأصول	القيمة	النسبة لإجمالي الأصول	القيمة	
				الأصول
				أصول ثابتة
				مشروعات تحت التنفيذ
				أصول غير ملموسة
				استثمارات في شركات تابعة
				استثمارات مالية متاحة للبيع
				أصول ضريبية مؤجلة
				المخزون
				عملاء وأوراق قبض ومدينون
				حسابات مدينة مع الشركات القابضة والشقيقة
				دفعات مقدمة
				استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
				نقدية وأرصدة لدى البنوك
				مجموع الأصول

تابع التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي

2017		2016		البند
النسبة لإجمالي حقوق الملكية والالتزامات	القيمة	النسبة لإجمالي حقوق الملكية والالتزامات	القيمة	
				حقوق الملكية
				رأس المال المدفوع
				الاحتياطيات
				أرباح وخسائر مرحلة
				أرباح (أو خسائر) العام قبل التوزيع
				الالتزامات
				سندات
				قروض من البنوك
				قروض من شركات قابضة وشقيقة
				التزامات أخرى طويلة الأجل
				مخصصات
				بنك سحب على المكشوف
				موردون واوراق دفع ودائنون آخرون
				حسابات دائنة من الشركات القابضة والشقيقة
				التزامات قصيرة الأجل أخرى
				إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

التحليل الرأسي لبنود قائمة الدخل

2017		2016		البند
النسبة لإجمالي المبيعات	القيمة	النسبة لإجمالي المبيعات	القيمة	
	XXX		XXX	المبيعات / الإيرادات
	(xx)		(xx)	تكلفة المبيعات/ تكلفة الحصول على الإيراد
	(xx)		(xx)	مصروفات بيع وتوزيع
	Xx		Xx	مجمّل الربح
	X		X	الدخل من الاستثمار
	X		X	مكاسب وخسائر أخرى
	X		X	إيرادات أخرى
	X		X	مخصصات انتقى الغرض منها
	(X)		(X)	مصروفات إدارية و عمومية
	(X)		(X)	مصروفات تمويلية
	(X)		(X)	مخصصات مكونة
	(X)		(X)	خسائر الاضمحلال
	(X)		(X)	مصروفات أخرى
	Xx		Xx	الأرباح قبل الضريبة
	(X)		(X)	مصروف ضريبة الدخل
				صافي الربح

الجهة محل التدقيق: السنة المالية: / /
أعدت بواسطة : التاريخ : / /
روجعت بواسطة : التاريخ : / /

نموذج رقم 5 مرحلة التخطيط

تحليل المخاطر المتأصلة

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : /
أعدت بواسطة : التاريخ : / /
روجعت بواسطة : التاريخ : / /
العنصر: ظروف الصناعة
الوزن النسبي للعنصر : 10%

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر على مستوى القوائم المالية			مجال التفهم
مرتفع	متوسط	مرتفع	متوسط	منخفض	
80%	50%	80%	50%	20%	
					1- طبيعة السوق الذي تعمل به الجهة محل التدقيق من حيث درجة النمو والاستقرار.
					2- نوع وقوة المنافسة في السوق.
					3- ثبات الطلب على السلعة واستراتيجيتها بالنسبة للمستهلك.
					4- ارتباط الطلب والعرض لسلعة بالسوق المحلي أم بالسوق الدولي.
					5- توافر ميزة تنافسية للسوق المحلي للصناعة.
					6- مدى توفير الدولة إجراءات حماية للصناعة المحلية.
					7- درجة استقرار أسعار منتجات الصناعة.
					8- درجة مرونة الطلب والعرض على منتجات الصناعة.
					9- قدرة الجهة محل التدقيق للتوافق مع ظروف الصناعة.
					10- مدى موسمية الأنشطة وفقا لظروف الصناعة.
					11- درجة التعقد والتنوع التكنولوجي للصناعة.
					12- درجة اعتماد الصناعة على الطاقة ومدى توافر مصادرها.
					13- مدى توافر العمالة المتخصصة وعناصر الانتاج الأخرى.
					14- أثر التنظيمات العمالية على الصناعة.
					15- مدى وجود إجراءات للرقابة على الجودة في اسواق السلعة
					16- أثر منظمات جمعيات حماية المستهلك.
ملخص الجدول					
تقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية : %					
تقييم المخاطر على مستوى البنود: بند : % بند..... : %					

نموذج رقم 6 مرحلة التخطيط

تحليل المخاطر المتأصلة

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /
 العنصر: الظروف الاقتصادية والتشريعية العامة. الوزن النسبي للعنصر : 10%

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر على مستوى القوائم المالية			مجال التفهم
مرتفع	متوسط	مرتفع	متوسط	منخفض	
80%	50%	80%	50%	20%	
					1- مدى تأثير التشريعات واللوائح بشكل مباشر على العمليات التنظيمية والإنتاجية للجهة ودرجة استقرارها.
					2- مدى تأثير السياسات الحكومية على أنشطة الجهة محل التدقيق: - السياسات النقدية، بما في ذلك الضوابط على النقد الأجنبي. - السياسات المالية. - الحوافز المالية. (على سبيل المثال برامج المساعدة الحكومية). - التعريفات الجمركية، والقيود على التجارة.
					3- أثر التشريعات واللوائح ذات الصلة بالأنشطة الإشرافية المباشرة المتعلقة بالإنتاج.
					4- أثر الإطار العمل التنظيمي للصناعة.
					5- أثر العوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر على نشاط الجهة محل التدقيق بما فيها: - المستوى العام للنشاط الاقتصادي (على سبيل المثال الكساد، النمو). - معدلات الفائدة ومدى توافر التمويل. - التضخم، وإعادة تقييم العملة.
					6- آثار الضرائب التي تخضع لها الجهة محل التدقيق.
					7- أثر المتطلبات البيئية التي تؤثر على الصناعة وعلى نشاط الجهة محل التدقيق.
					8- درجة الاستقرار التشريعي والاقتصادي في الدول التي يوجد بها مشروعات وفروع وتوابع واستثمارات.
ملخص الجدول					
تقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية: %					
تقييم المخاطر على مستوى البنود: بند : % بند : % بند : %					

نموذج رقم 8 مرحلة التخطيط

تحليل المخاطر المتأصلة

الجهة محل التدقيق: السنة المالية: / /
 أعدت بواسطة: التاريخ: / /
 روجعت بواسطة: التاريخ: / /
 العنصر: الظروف التشغيلية. الوزن النسبي للعنصر: 10%

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر على مستوى القوائم المالية			مجال التفهم
مرتفع	متوسط	مرتفع	متوسط	منخفض	
80%	50%	80%	50%	20%	
					1- درجة التنوع في قطاعات النشاط.
					2- قدرة الجهة محل التدقيق على القيام بكافة مراحل وطرق الإنتاج.
					3- أثر أساليب الجهة محل التدقيق لتسليم المنتجات والخدمات.
					4- وجود خطط للتوسعات في النشاط التشغيلي.
					5- مدى وجود استقرار في النشاط التشغيلي.
					6- وجود عمليات التي تم تقليصها أو وجود خطط بذلك.
					7- هل يوجد مشروعات المشتركة نفس نشاط التشغيل؟
					8- وجود مشروعات مشتركة مع الموردين وأثر ذلك.
					9- مدى توافر العمالة المدربة للقيام بأعمال الإنتاج.
					10- مدى استقرار أسواق الخامات.
					11- مدى تعرض الجهة محل التدقيق لتوقف بسبب عدم توفر الخامات أو العمالة.
					12- مدى اعتماد الجهة محل التدقيق على خدمات من خبراء.
					13- مدى توافر الخبراء في السوق المحلي.
					14- مدى مناسبة سياسات التعيين بالجهة محل التدقيق.
					15- آثار مستويات الأجور على اقتصاديات الجهة محل التدقيق.

					16- أثر الضغوط النقابية.
					17- أثر نظم المعاش و مزايا ما بعد التقاعد.
					18- آثار نظم الحوافز المطبقة.
					19- مدى فعالية أنشطة الأبحاث والتطوير.
					20- تأثير أنشطة الأبحاث والتطوير.
ملخص الجدول					
تقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية: %					
تقييم المخاطر على مستوى البنود: بند : % بند: % : %					
إلخ.....					

نموذج رقم 9 مرحلة التخطيط

تحليل المخاطر المتأصلة

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : /
أعدت بواسطة : التاريخ : / /
روجعت بواسطة : التاريخ : / /
العنصر: الظروف تسويقية.
الوزن النسبي للعنصر : 10%

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر على مستوى القوائم المالية			مجال التفهم
مرتفع	متوسط	مرتفع	متوسط	منخفض	
80%	50%	80%	50%	20%	
					1- ما هي سمعة منتجات الجهة محل التدقيق وأثرها؟
					2- ما هي طبيعة الاتجاهات التسويقية واستراتيجيات وأهداف التسويق وأثارها؟
					3- ما هو نصيب الجهة محل التدقيق من السوق وقوة تأثيرها؟
					4- طبيعة العلاقة مع المنافسين وأثرها على الجهة محل التدقيق؟
					5- درجة توافر أسواق خارجية للمنتجات في وحجم الصادرات منها؟
					6- ما هي درجة استقرار الطلب الخارجي على المنتجات؟
					7- ما أثر سياسات التسعير على عمليات التشغيل والمنافسة؟
					8- هل تستخدم الجهة محل التدقيق التجارة الإلكترونية؟
					9- درجة تنوع واستقرار المبيعات على الانترنت؟
					10- الأثار المترتبة على أنشطة التسويق من خلال التجارة الإلكترونية؟
ملخص الجدول					
تقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية: %					
تقييم المخاطر على مستوى البنود: بند : % بند : % بند : % بند : % بند : % بند : %					

نموذج رقم 10 مرحلة التخطيط

تحليل المخاطر المتأصلة

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : /
أعدت بواسطة : التاريخ : / /
روجعت بواسطة : التاريخ : / /
العنصر: الظروف استثمارية وتمويلية. الوزن النسبي للعنصر : 15%

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر على مستوى القوائم المالية			مجال التفهم
مرتفع	متوسط	مرتفع	متوسط	منخفض	
80%	50%	80%	50%	20%	
					1- هل يوجد للجهة أنشطة الاستحواذ وأثرها على نشاط واقتصادياتها؟
					2- هل يوجد اتجاهات للقيام بأنشطة اندماج وأثرها على نشاط الجهة محل التدقيق واقتصادياتها؟
					3- أثر الأنشطة التي تخلصت الجهة محل التدقيق منها؟
					4- ما هي درجة تنوع الاستثمارات وتوقعات بأثارها على النشاط واقتصاديات الجهة محل التدقيق؟
					5- ما هو أثار التصرفات المتوقعة الأوراق المالية؟
					6- ما أثر أنشطة الاستثمار الرأسمالي المزمع القيام بها ودراسات الجدوى لها؟
					7- هل يوجد استثمارات في منشآت لا تدخل في عملية التجميع, وأسباب ذلك وأثره؟
					8- أثر هيكل الديون؟
					9- هل يوجد حدد الاتفاقيات المرتبطة بالديون والقيود عليها وحدد الضمانات لها والترتيبات التمويلية الخاصة بها وأثرها على الجهة محل التدقيق
					10- هل يوجد عقارات المستأجرة وأثر ذلك؟
					11- هل توجد مصانع المستأجرة والاثار المتوقعة؟
					12- هل توجد المعدات المستأجرة وتستخدم في النشاط؟
					13- هيكل الملكية وجنسياتهم وأثر ذلك؟
					14- هل يوجد أطراف ذوي العلاقة وطبيعة هذه العلاقات وأثرها؟
ملخص الجدول					
تقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية: %					
تقييم المخاطر على مستوى البنود: بند : % بند.....: %					
الخ.....: %					

تحليل المخاطر المتأصلة

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : / /
أعدت بواسطة : التاريخ : / /
روجعت بواسطة : التاريخ : / /
العنصر: تقييم الإدارة وإطار إعداد القوائم المالية.
الوزن النسبي للعنصر : 15%

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر على مستوى القوائم المالية			مجال التفهم
مرتفع	متوسط	مرتفع	متوسط	منخفض	
80%	50%	80%	50%	20%	
					1- تقييم لكفاءة إدارة الجهة محل التدقيق ونزاهتها؟
					2- مدى مناسبة الإطار المستخدم لإعداد القوائم المالية؟
					3- مدى مناسبة أسس الاعتراف بالإيراد المطبقة؟
					4- الوزن النسبي للبنود التي تتم فيها المحاسبة بالقيمة العادلة؟
					5- مدى مناسبة التنوع في المخزون ومعدلات دورانه؟
					6- مناسبة مواقع مخازن الجهة محل التدقيق وظروف التخزين بها؟
					7- حجم المديونيات والالتزامات والمعاملات بالعملة الأجنبية وأثرها المتوقع على نتائج الأعمال.
					8- عناصر الهامة في الصناعة (على سبيل المثال) : القروض والاستثمارات في البنوك, وحسابات العملاء والمخزون في الشركات الصناعية، والأبحاث والتطوير في شركات صناعة الأدوية.
					9- كفاية المعالجات المحاسبية عن المعاملات غير العادية أو المعقدة بما في ذلك تلك المعاملات في المجالات المتعارضة أو الحديثة.
					10- مدى توافق العرض والافصاح في القوائم المالية مع الاطار المحاسبي المطبق.
					11- الأهمية النسبية للأرصدة المعرضة للاختلاس وحوث العث.
					12- الأهمية النسبية للبنود التي تعتمد على التقدير.
					13- مخاطر المشكلات التي أوضحتها عمليات التدقيق السابقة.
ملخص الجدول					
تقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية: %					
تقييم المخاطر على مستوى البنود: بند : % بند: % : %					

نموذج رقم 12 مرحلة التخطيط

تحليل المخاطر المتأصلة

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : / /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /
 العنصر: الأهداف والاستراتيجيات ومخاطر النشاط ذات الصلة
 الوزن النسبي للعنصر : 10%

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر على مستوى القوائم المالية			مجال التفهم
مرتفع	متوسط	مرتفع	متوسط	منخفض	
80%	50%	80%	50%	20%	
					1- أهداف الجهة محل التدقيق.
					2- مخاطر تطورات الصناعة (مخاطر النشاط المحتملة مثل افتقار الجهة محل التدقيق للأفراد أو الخبرات للتعامل مع المتغيرات في الصناعة).
					3- مخاطر المنتجات والخدمات الجديدة (مخاطر النشاط المحتملة يمكن أن تكون على سبيل المثال تزايد الالتزامات المتعلقة بالمنتج)
					4- مخاطر التوسع في النشاط (مخاطر النشاط المحتملة والتي قد تتمثل في عدم تقدير الطلب بدقة).
					5- مخاطر المتطلبات الحاسوبية الجديدة (مخاطر النشاط المحتملة مثل التنفيذ غير المكتمل أو غير السليم، أو التكاليف المتزايدة).
					6- مخاطر المتطلبات التنظيمية (مخاطر النشاط المحتملة مثل تزايد التعرض للمخاطر القانونية).
					7- المتطلبات المالية الحالية والمنتظرة (مخاطر النشاط المحتملة قد تتمثل في فقدان التمويل نتيجة لعدم قدرة الجهة محل التدقيق على الوفاء بالتزاماتها).
					8- مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات (مخاطر النشاط المحتملة مثل عدم توافق النظام مع العمليات).
					9- مخاطر تنفيذ الاستراتيجية، وبصفة خاصة المخاطر التي قد تؤدي إلى متطلبات حاسوبية جديدة (مخاطر النشاط المحتملة قد تتمثل في التنفيذ غير المكتمل أو غير السليم).
ملخص الجدول					
تقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية: %					
تقييم المخاطر على مستوى البنود: بند : % بند : % إلخ					

نموذج رقم 13 مرحلة التخطيط

تحليل المخاطر المتأصلة

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : / /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /
 العنصر: قياس وفحص الأداء المالي للجهة الوزن النسبي للعنصر : 10%

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر على مستوى القوائم المالية			مجال التفهم
مرتفع	متوسط	مرتفع	متوسط	منخفض	
%80	%50	%80	%50	20 %	
					1- نسب الهامة وإحصائيات التشغيل.
					2- مؤشرات الأداء الهامة.
					3- مقاييس أداء الموظفين.
					4- السياسات التشجيعية للأجور.
					5- تقارير التنبؤ، والموازنات التقديرية، وتحليل الانحرافات.
					6- تقارير المحللون وتقارير التصنيف الائتماني.
					7- تحليل المنافسين.
					8- تطور الأداء المالي من فترة لأخرى (نمو الإيرادات، والربحية، والرافعة المالية).
ملخص الجدول					
تقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية: %					
تقييم المخاطر على مستوى البنود: بند : % بند : % الخ					

نموذج رقم 14 مرحلة التخطيط

تفهم الجهة محل التدقيق وبيئتها وقياس المخاطر المتأصلة على مستوى القوائم المالية

التقييم النهائي	درجة المخاطر المتأصلة			الوزن النسبي	مجال التفهم
	%80	%50	%20		
				%10	ظروف الصناعة
				%10	الظروف الاقتصادية والتشريعية العامة
				%10	طبيعة الجهة محل التدقيق
				%10	الظروف التشغيلية
				%10	الظروف التسويقية
				%15	الظروف الاستثمارية والتمويلية
				%15	تقييم الإدارة وإطار اعداد القوائم المالية
				%10	الأهداف والاستراتيجيات ومخاطر النشاط ذات الصلة
				%10	قياس وفحص الأداء المالي للجهة
	الإجمالي				

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : / /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /

إعتبرات استخدام نماذج تحليل المخاطر المتأصلة:

- يتم تجميع الدرجات وقسمتها على عدد البنود ويتم تقريب الناتج إلى أقرب درجة مخاطر.
- بالنسبة للبنود التي لم تدرج في خانة المخاطر على مستوى البنود (متوسط أو مرتفع) فإن تقييم المخاطر الخاصة بها بالنسبة لهذا العنصر يعتبر (منخفض).

نموذج رقم 15 مرحلة التخطيط

تفهم الجهة محل التدقيق وبيئتها وقياس المخاطر المتأصلة على مستوى بند/

التقييم النهائي	درجة المخاطر المتأصلة			الوزن النسبي	مجال التفهم
	%80	%50	%20		
				%10	ظروف الصناعة
				%10	الظروف الاقتصادية والتشريعية العامة
				%10	طبيعة الجهة محل التدقيق
				%15	الظروف التشغيلية
				%15	الظروف التسويقية
				%20	الظروف الاستثمارية و التمويلية
				%20	تقييم الإدارة وإطار اعداد القوائم المالية
	الإجمالي				

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : / /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /

إعتبرات استخدام نماذج تحليل المخاطر المتأصلة:

- يتم تجميع الدرجات وقسمتها على عدد البنود ويتم تقريب الناتج إلى أقرب درجة مخاطر.
- بالنسبة للبنود التي لم تدرج في خانة المخاطر على مستوى البنود (متوسط أو مرتفع) فإن تقييم المخاطر الخاصة بها بالنسبة لهذا العنصر يعتبر (منخفض).

نموذج رقم 16 مرحلة التخطيط

ملخص نتائج تقييم المخاطر المتأصلة على مستوى بنود القوائم المالية

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : / /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /

التقييم النهائي للمخاطر المتأصلة	البند

• البنود التي يتم إدراجها في هذا الجدول تتفق مع بنود القوائم المالية للجهة محل الرقابة.

نموذج رقم 17 مرحلة التخطيط

تحليل مخاطر الرقابة الداخلية

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /
 العنصر: بيئة الرقابة
 الوزن النسبي للعنصر : 10%

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر على مستوى القوائم المالية			العنصر
لا	إلى حد ما	لا	إلى حد ما	نعم	
80 %	50 %	80 %	50 %	20 %	<p>تطبيق النزاهة والقيم الاخلاقية:</p> <p>1- هل الإدارة تعمل على غرس وتطبيق النزاهة والقيم الأخلاقية من خلال التصرفات والأقوال؟ 2- هل هناك قواعد للسلوك الأخلاقي بالجهة محل التدقيق؟ 3- هل الحوافز والإغراءات بشأن التصرف غير الأخلاقي يتم العمل على تلافيتها؟</p>
					<p>الالتزام بالكفاءة:</p> <p>5- هل تراعى الإدارة مستويات الكفاءة بالنسبة الى الوظائف التي تتطلب مستويات معينة؟</p>
					<p>مساهمة المسؤولين عن الحوكمة:</p> <p>6- هل هناك اجتماعات دورية للمسؤولين عن الحوكمة؟ 7- هل تتوفر الخبرة والتأهيل لأعضاء لجان الحوكمة؟ 8- هل تشكيل لجنة التدقيق يتوافر له الاستقلالية؟ 9- ما مدى كفاية مشاركة المسؤولين عن الحوكمة وتفحصهم للأنشطة؟</p>
					<p>فلسفة الإدارة واسلوب التشغيل:</p> <p>10- هل يتم التعرف على مخاطر النشاط من قبل الإدارة وإدارته بشكل مناسب؟ 11- هل اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية يتفق والعرض السليم للقوائم المالية؟</p>

				12- هل لدى الإدارة نية لإجراء تعديلات جوهرية على القوائم المالية وبما لا يتفق م العرض السليم؟ 13- ما مدى إستجابة ورد فعل الإدارة تجاه التقارير المالية؟
				الهيكل التنظيمي: 14- هل يشكل الهيكل التنظيمي للجهة إطار العمل الذي يتم من خلال التخطيط، التنفيذ، ومتابعة وفحص أنشطتها؟ 15- هل الهيكل التنظيمي للجهة محل التدقيق يبين كيفية توزيع السلطة والمسئولية والعلاقات بين الإدارات؟
				سياسات وممارسات الموارد البشرية: 16- هل يوجد توصيف للوظائف بالجهة محل التدقيق ودراسات وقت وحركة لتلك الوظائف؟ 17- ما مدى كفاية آلية تحديد الكفاءات لكل وظيفة؟ 18- هل سياسات وإجراءات التعيين تعمل على تعيين الكفاءات للوظائف التي تحتاجها الجهة محل التدقيق؟ 19- ما مدى كفاية إجراءات تعريف الموظفين الجدد بالمهام المطلوبة منهم؟ 20- هل تعتمد الجهة محل التدقيق على التخصص أم التدوير في الوظائف ومدى نجاح تلك السياسة؟ 21- ما مدى كفاية سياسات للتدريب وتنمية المهارات؟ 22- ما مدى كفاية سياسات الثواب والعقاب في الجهة محل التدقيق؟ 23- ما مدى مناسبة سياسة الترقى الوظيفي المتبعة بالجهة محل التدقيق؟ 24- ما مدى كفاية نظم الخدمات الاجتماعية و الرعاية الطبية للعاملين؟

ملخص الجدول

تقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية: % بند.....: % بند.....: الخ

نموذج رقم 18 مرحلة التخطيط

تحليل مخاطر الرقابة الداخلية

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : / /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /
 العنصر: إجراءات تقييم الخطر
 للعنصر : 10%

الوزن النسبي

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر على مستوى القوائم المالية			العنصر
لا	إلى حد ما	لا	إلى حد ما	نعم	
%80	%50	%80	%50	%20	
					ألية إدارة المخاطر: 1- هل يوجد لدى الجهة محل التدقيق إدارة مختصة بتحديد وتقييم ومجابهة المخاطر وما هي درجة كفاءتها؟ 2- في حالة الإجابة بلا هل تقوم كل إدارة وقسم من إدارات وأقسام الجهة محل التدقيق بمجابهة مخاطرها بشكل مستقل؟
					تقييم المخاطر: 3- هل تم تحديد الأهداف على مستوى الجهة محل التدقيق ككل وعلى مستوى كل إدارة وقسم ونشاط فيما يتصل بعملية إعداد التقارير المالية؟ 4- هل تم التعرف على الأحداث التي تؤثر على الأنشطة المرتبطة بعملية إعداد التقارير المالية؟
					تقدير المخاطر: 5- هل تم تقييم احتمالية حدوث المخاطر؟ 6- هل تم تحديد الأثر لكل احتمال؟
					إجراءات مجابهة المخاطر: 7- ما هي السياسات التي تطبقها الجهة محل التدقيق لمواجهة المخاطر (تقليل/ مشاركة / تقبل)؟ 8- ما مدى كفاءة عملية إدارة المخاطر التي واجهتها الجهة محل التدقيق في الماضي ومدى توافرها مع الدراسات التي أعدتها إدارة المخاطر؟
ملخص الجدول					
تقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية: %					
تقييم المخاطر على مستوى البنود: بند : % بند : %					

نموذج رقم 19 مرحلة التخطيط

تحليل مخاطر الرقابة الداخلية

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : / /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /
 العنصر: نظم المعلومات
 الوزن النسبي للعنصر : 40%

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر على مستوى القوائم المالية			العنصر
لا	إلى حد ما	لا	إلى حد ما	نعم	
%80	%50	%80	%50	%20	
					1- ما مدى كفاية وفعالية نظم المعلومات واعداد التقارير الموجودة؟
					2- هل تم تحديد فئات المعاملات في عمليات الجهة محل التدقيق ذات الأهمية للقوائم المالية؟
					3- هل تم تحديد الإجراءات التي تتم داخل كل من نظم تكنولوجيا المعلومات والنظم اليدوية؟
					4- هل يتوافر دليل للحسابات؟ وما مدى مناسبته؟
					5- هل تطبق الجهة محل التدقيق نظام تكاليف يفي بالغرض منه؟ وما مدى مساهمته في اتخاذ القرارات؟
					6- هل يتم للمطابقة بين بيانات التكاليف والبيانات المالية؟
					7- هل تشمل عمليات الاتصال توصيل وفهم الدوار والمسئوليات الفردية التي تخص نظام الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية؟
ملخص الجدول					
تقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية: %					
تقييم المخاطر على مستوى البنود: بند : % بند : %					

تحليل مخاطر الرقابة الداخلية

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : / /

أعدت بواسطة : التاريخ : / /

روجعت بواسطة : التاريخ : / /

العنصر: الأنشطة الرقابية

الوزن النسبي للعنصر : 10%

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر على مستوى القوائم المالية			العنصر
لا	إلى حد ما	لا	إلى حد ما	نعم	
%80	%50	%80	%50	%20	
					<p>فصل الاختصاصات:</p> <p>1 - هل هناك تحديد واضح للمهام والاختصاصات؟</p> <p>2- هل هناك فصل بين الاختصاصات بين الوظائف المتعارضة (الطلب / الإدارة والاعتماد والموافقة واتخاذ القرارات/ التنفيذ / الاحتفاظ بالعهد والأصول/ التوثيق وحفظ المستندات والقيود في الدفاتر/ الرقابة)؟</p>
					<p>سلطة الاعتماد:</p> <p>3- هل توجد صلاحيات لازمة للإيداع والتحويل والسحب من الأرصدة لدى البنوك وفقا لما اعتمدهت الإدارة؟</p> <p>4- هل هناك اعتماد لجميع المصرفيات الرأسمالية (شراء الأصول غير المتداولة)؟</p> <p>5- هل يتم اعتماد طلبات شراء الأصول غير المتداولة من مستوى إدارى مناسب؟</p> <p>6- هل هناك اعتماد للقرارات بشأن التعيينات، والترقيات، والعلاوات والحوافز؟</p> <p>5- هل هناك سياسات معتمدة تنظم عمليات البيع الآجل وسياسات منح الخصومات؟</p> <p>6- هل هناك تحديد واضح لاعتماد طلبات الشراء ونظام إصدار أوامر التوريد؟</p>
					<p>نظم وعمليات التشغيل:</p> <p>7- هل هناك نظام ملائم لإيداع المتحصلات النقدية بحساب البنك أولا بأول؟</p> <p>8- هل هناك نظام دقيق وكاف للتعامل بالشيكات؟</p> <p>9- هل هناك اجراءات أمن كفيلة بحفظ النقدية؟</p> <p>10 - هل هناك نظام لمتابعة دخول وخروج الأصناف من البوابة ونظم الاستلام وفحص للمشتريات؟</p> <p>11- هل هناك نظام لتحرير الفواتير والتسليم للعملاء للمبيعات والشحن؟</p> <p>12- هل هناك نظام للتأمين على الخزن وأصحاب العهد؟</p> <p>13- مدى كفاية إجراءات الضبط الداخلي لمراجعة فواتير المشتريات والمبيعات والتأكد منها لحظة التنفيذ؟</p>

فحص الأداء:				
				<p>14- هل هناك نظام تداول المستندات لمنع التكرار؟</p> <p>15- هل هناك توافر لمجموعة مستنديه تحكم جميع العمليات؟</p> <p>16- هل هناك إجراءات دورية للجرد المفاجئ؟</p> <p>17- هل المصروفات المستحقة والايرادات المقدمة مقيدة بشكل صحيح طبقا للفواتير والاتفاقيات والعقود؟</p> <p>18- هل هناك دور لإدارة التدقيق الداخلي بالجهة محل التدقيق في إجراء المطابقات والمقارنات والاطلاع على تقاريرها؟</p> <p>19- هل هناك لمراجعة إثبات المخزون المحتفظ به طرف الغير وكذا المحتفظ به للغير بمخازن الجهة محل التدقيق؟</p> <p>20- هل يوجد نظم لتقييم الأداء وتحليل الانحرافات وتحمل المسؤولية؟</p>
ملخص الجدول				
<p>تقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية: %</p> <p>تقييم المخاطر على مستوى البنود: بند : % بند: % : % إلخ</p>				

- يتم تحليل مخاطر الرقابة الداخلية الخاصة بالأنشطة الرقابية على مستوى الجهة محل التدقيق بشكل عام طبقا لهذا النموذج، وفي حالة تحديد مخاطر تخص بنود معينة يتم إيضاحها في الخانات المخصصة لذلك بالنموذج.
- بعد تحليل مخاطر الرقابة الداخلية الخاصة بالأنشطة الرقابية بشكل خاص على مستوى الدورات الرئيسية (المبيعات/ المشتريات / إلخ)، طبقا للنماذج الواردة فيما بعد، يتم مراجعة التحليل المذكور مع التحليل العام للوصول إلى التحليل الصحيح.
- يتم تحديد وزن نسبي تقديري قدره 5% لكل دورة من الدورات الرئيسية الخمسة.

نموذج رقم 21 مرحلة التخطيط

تحليل مخاطر الرقابة الداخلية

الجهة محل التدقيق : -----
 السنة المالية : -----
 أعدت بواسطة : -----
 تاريخ : -----
 روجعت بواسطة : -----
 تاريخ : -----
 العنصر : الأنشطة الرقابية – العمليات النقدية

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر			العنصر
لا	إلى حد ما	لا	إلى حد ما	نعم	
%80	%50	%80	%50	%20	
					<p>1- هل هناك تحديد واضح للمهام والاختصاصات ؟</p> <p>2- هل هناك فصل بين الاختصاصات فيما يتعلق بالقيود فى الدفاتر وإعداد والتصريح بالصرف او القبض والاحتفاظ بالنقدية؟</p> <p>3- هل هناك نظام ملائم لإيداع المتحصلات النقدية بحساب البنك أولاً بأول؟</p> <p>4- هل هناك نظام دقيق وكاف للتعامل بالشيكات؟</p> <p>5- هل توجد صلاحيات لازمة للإيداع والتحويل والسحب من الأرصدة لدى البنوك وفقاً لما اعتمدهت الإدارة؟</p> <p>6- هل هناك نظام لتداول المستندات المؤيدة للعملية لمنع التكرار؟</p> <p>7- هل هناك نظام للتأمين على الخزن وأصحاب العهد؟</p> <p>8- هل هناك توافر لمجموعة مستندية تحكم جميع العمليات النقدية؟</p> <p>9- هل هناك إجراءات دورية للجرد المفاجئ للخزن؟</p> <p>10- هل هناك اجراءات أمن كفيلة بحفظ النقدية ؟</p>

تحليل مخاطر الرقابة الداخلية

الجهة محل التدقيق : -----
أعدت بواسطة : -----
السنة المالية : -----
تاريخ : -----

تاريخ : -----

العنصر : الانشطة الرقابية - المشتريات

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر			العنصر
لا	إلى حد ما	لا	إلى حد ما	نعم	
%80	%50	%80	%50	%20	
					<p>1- هل هناك تحديد واضح لسلطة الموافقة على طلبات الشراء ونظام إصدار أوامر التوريد؟</p> <p>2- هل هناك فصل تام بين اختصاصات المسؤولين عن القيد في دفاتر الحسابات والمسؤولين عن تحرير الشيكات التي ترسل الى الموردين والمسؤولين عن استلام البضاعة وفحصها؟</p> <p>3- هل هناك نظام لمتابعة دخول الأصناف من البوابة ونظام استلامها وفحصها فنياً؟</p> <p>4- هل هناك نظام للتأمين على مشتريات الجهة محل التدقيق؟</p> <p>5- هل النظام يضمن عدم الصرف إلا بأصل الفواتير؟</p> <p>6- هل المصروفات تخص الفترة؟</p> <p>7- هل يتم التبويب والعرض بشكل سليم؟</p> <p>8- هل يتم ختم الفواتير بخاتم الدفع للتأكد من عدم تكرار الدفع؟</p> <p>9- هل يتم تنفيذ شروط التوريد طبقاً للعقود؟</p> <p>10- هل تواريخ أوراق الدفع صحيحة؟</p> <p>11- هل يتم تسليم أوراق الدفع إلى مستحقيها؟</p> <p>12- هل هناك فصل بين اختصاصات عملية قيد العمليات (مشتريات / حسابات موردين)؟</p> <p>13- هل المصروفات المستحقة مقيدة بشكل صحيح طبقاً للفواتير والاتفاقيات والعقود؟</p> <p>14- هل هناك دور لإدارة التدقيق الداخلية بالجهة محل التدقيق في إجراء المطابقات والمقارنات والاطلاع على تقاريرها؟</p>

نموذج رقم 23 مرحلة التخطيط

تحليل مخاطر الرقابة الداخلية

الجهة محل التدقيق : _____
السنة المالية : _____
أعدت بواسطة : _____
تاريخ : _____
روجعت بواسطة : _____
تاريخ : _____
العنصر : الانشطة الرقابية - المبيعات

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر			العنصر
نعم	إلى حد ما	نعم	إلى حد ما	نعم	
%20	%50	%20	%50	%20	
					<p>1- هل هناك تحديد واضح للمهام والاختصاصات في مجالي البيع والتحصيل؟</p> <p>2- هل يتم الفصل بين محرري فواتير البيع وبين الموافقة على البيع الأجل وبين الشحن وتجهيز الفواتير والوظائف المحاسبية؟</p> <p>3- هل يشتمل النظام على القواعد الرقابية من وجود أرقام مسلسلة للفواتير وطريقة مناسبة لإلغاء الفواتير وحفظها؟</p> <p>4- هل هناك سياسات معتمدة تنظم عمليات البيع الأجل وسياسات منح الخصومات؟</p> <p>5- هل هناك نظام لتلقى طلبات العملاء ومتابعة مراحل تنفيذ عملية البيع الأجل؟</p> <p>6- هل هناك نظام لتحضير البضاعة وارسالها للعميل وتحرير أذون الصرف وإعداد الفواتير واعتمادها وفحص الأصناف قبل خروجها؟</p> <p>7- هل هناك نظام لمنح العينات من الأصناف التي تنتجها الجهة محل التدقيق، وهل هو في حدود العرف التجاري؟</p>

تحليل مخاطر الرقابة الداخلية نموذج رقم 24 مرحلة التخطيط

الجهة محل التدقيق الخاضعة للرقابة : ----- السنة المالية : -----

أعدت بواسطة : ----- تاريخ : -----

روجعت بواسطة : ----- تاريخ : -----

العنصر : الانشطة الرقابية - المخزون

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر			العنصر
نعم	إلى حد ما	نعم	إلى حد ما	نعم	
%20	%50	%20	%50	%20	
					<p>1- هل هناك نظام مستندي للاستلام والصرف يضمن إمكانية تتبع كل عملية صرف أو إضافة (وجود أرقام متسلسلة)؟</p> <p>2- هل المخازن مهيئة وفقاً لطبيعة كل نوع؟</p> <p>3- هل هناك وسائل وأمان وفقاً لطبيعة المخزون؟</p> <p>4- هل هناك نظام للتأمين على المخازن؟</p> <p>5- هل هناك نظام للتأمين على أمناء المخازن؟</p> <p>6- هل هناك وسائل تسهل عملية الاستلام أو الصرف كالموازن والمقاييس؟</p> <p>7- هل هناك نظام لإجراء الجرد الدوري للمخازن؟</p> <p>8- هل يتم إجراء مطابقات بصفة دورية لأرصدة المخازن مع الحسابات؟</p> <p>9- هل هناك نظام لإثبات المخزون المحتفظ به طرف الغير وكذا المحتفظ به للغير بمخازن الجهة محل التدقيق؟</p>

نموذج رقم 25 مرحلة التخطيط

تحليل مخاطر الرقابة الداخلية

الجهة محل التدقيق : _____
 السنة المالية : _____
 أعدت بواسطة : _____
 تاريخ : _____
 روجعت بواسطة : _____
 تاريخ : _____
 العنصر : الانشطة الرقابية - الرواتب

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر			العنصر
نعم	إلى حد ما	نعم	إلى حد ما	نعم	
%20	%50	%20	%50	%20	
					<p>1- هل هناك تحديد واضح للمهام والاختصاصات؟</p> <p>2- هل هناك فصل بين الاختصاصات فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية وإدارة الاستحقاقات؟</p> <p>3- هل هناك سجلات لكل موظف؟</p> <p>4- هل هناك قرارات بشأن التعيينات والترقيات والعلاوات والحوافز؟</p> <p>5- هل يتم توثيق جميع التغييرات على حالة الموظف الى إدارة الموارد البشرية أولاً بأول؟</p> <p>6- هل هناك نظام لتسجيل وقت دخول وخروج العاملين؟</p> <p>7- هل يتم التحقق من انه لا يتم صرف رواتب إلا للعاملين الذين تم إدراج بياناتهم من قبل إدارة الموارد البشرية؟</p> <p>8- هل جميع التغييرات التي تتم على حسابات الرواتب يتم اعتمادها من سلطة مختصة؟</p> <p>9- هل هناك نظام للتحقق من أن صرف الرواتب لمستحقيها؟</p> <p>10- هل هناك نظام لرد المبالغ التي لم يتم صرفها من قبل العاملين؟</p> <p>11- هل يتم التحقق من صحة الاستقطاعات وصحة الترحيلات الى الحسابات المختصة ذات الصلة بحسابات الرواتب والأجور؟</p>

نموذج رقم 26 مرحلة التخطيط تحليل مخاطر الرقابة الداخلية

الجهة محل التدقيق : السنة المالية :

أعدت بواسطة : تاريخ :

روجعت بواسطة : تاريخ :

العنصر : الأنشطة الرقابية - العمليات الرأسمالية

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر			العنصر
نعم	إلى حد ما	نعم	إلى حد ما	نعم	
%20	%50	%20	%50	%20	
					<p>1- هل هناك اعتماد لجميع المصروفات الرأسمالية (شراء الأصول غير المتداولة)؟</p> <p>2- هل يتم اعتماد طلبات شراء الأصول غير المتداولة من مستوى إداري مناسب؟</p> <p>3- هل يتم الموافقة على فواتير الشراء من قبل الأشخاص الذين سبق لهم اعتماد طلبات الشراء؟</p> <p>4- هل هناك توثيق مستندي لطلبات شراء الأصول غير المتداولة يختلف عن شراء باقي البنود المتداولة؟</p>

تحليل مخاطر الرقابة الداخلية

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /

الوزن النسبي للعنصر : 20%

العنصر: متابعة عناصر الرقابة

درجة المخاطر على مستوى البنود		درجة المخاطر على مستوى القوائم المالية			العنصر
لا	إلى حد ما	لا	إلى حد ما	نعم	
80%	50%	80%	50%	20%	عناصر الرقابة من داخل الجهة محل التدقيق: 1- ما هي عناصر نظم الرقابة من داخل الجهة محل التدقيق مثل نظام التدقيق الداخلية، ونظم الرقابة الإدارية والمتابعة ومدى كفايتها؟ 2- موقع إدارة التدقيق الداخلية في الهيكل التنظيمي ودرجة استقلاليتها؟ 3- ما هي طبيعة العلاقة بين المسؤولين عن الحوكمة ونظم التدقيق الداخلية وأثر ذلك على استقلاليتها؟ 4- ما هي كفاءة وخبرة المدققين الداخليين؟ 5- ما هو تطور منهج التدقيق الداخلية في أداء عملها ومدى استمراريتها في الرقابة؟ 6- درجة الاستجابة لتقارير التدقيق الداخلية؟ 7- هل يوجد نظام للرقابة على الجودة داخل الجهة محل التدقيق؟ 8- موقع نظام الرقابة على الجودة في الهيكل التنظيمي؟ 9- خبرة وكفاءة العاملين بنظام الرقابة على الجودة؟ 10- المنهج المتبع في الرقابة على الجودة ومدى كفايته؟ 11- الاستجابة لتقارير الرقابة على الجودة؟
					عناصر الرقابة من خارج الجهة محل التدقيق: 1- ما هي الجهات الرقابية التي تقوم بالرقابة على الجهة محل التدقيق. 2- ما هي الملاحظات والنتائج التي تضمنتها مكاتبات وتقارير الجهات الرقابية الخارجية؟ 3- مدى استجابة الجهة محل التدقيق لتقارير الجهات الرقابية.
ملخص الجدول					
تقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية: %					
تقييم المخاطر على مستوى البنود: بند : % بند : % بند : %					

نموذج رقم 28 مرحلة التخطيط

التقييم النهائي	درجة مخاطر الرقابة			الوزن النسبي	مجال التفهم
	%80	%50	%20		
				%15	بيئة الرقابة
				%15	إجراءات تقييم الخطر
				%25	نظم المعلومات
				%25	الأنشطة الرقابية
				%20	متابعة عناصر الرقابة
	الإجمالي				

تحليل مخاطر الرقابة الداخلية على مستوى القوائم المالية

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : / /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /

إعتبرات استخدام نماذج تحليل مخاطر الرقابة:

- يتم تجميع الدرجات وقسمتها على عدد البنود ويتم تقريب الناتج إلى أقرب درجة مخاطر.
- بالنسبة للبنود التي لم تدرج في خانة المخاطر على مستوى البنود (متوسط أو مرتفع) فإن تقييم المخاطر الخاصة بها بالنسبة لهذا العنصر يعتبر (منخفض).

نموذج رقم 29 مرحلة التخطيط

تحليل مخاطر الرقابة الداخلية على مستوى بند/

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : / /
 أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /

التقييم النهائي	درجة مخاطر الرقابة			الوزن النسبي	مجال التفهم
	%80	%50	%20		
				%15	بيئة الرقابة
				%15	إجراءات تقييم الخطر
				%25	نظم المعلومات
				%25	الأنشطة الرقابية
				%20	متابعة عناصر الرقابة
	الإجمالي				

إعتبرات استخدام نماذج تحليل مخاطر الرقابة:

- يتم تجميع الدرجات وقسمتها على عدد البنود ويتم تقريب الناتج إلى أقرب درجة مخاطر.
- بالنسبة للبنود التي لم تدرج في خانة المخاطر على مستوى البنود (متوسط أو مرتفع) فإن تقييم المخاطر الخاصة بها بالنسبة لهذا العنصر يعتبر (منخفض).

توزيع الأهمية النسبية على بنود قائمة المركز المالي

الأهمية النسبية للبند	قيمة البند مرجحة بمعامل درجة الثقة	معامل درجة الثقة	المبلغ / بالجنيه	البند
				الأصول
				أصول ثابتة
				مشروعات تحت التنفيذ
				أصول غير ملموسة
				استثمارات فى شركات تابعة
				استثمارات مالية متاحة للبيع
				أصول ضريبية مؤجلة
				المخزون
				عملاء وأوراق قبض ومدينون
				حسابات مدينة مع الشركات القابضة والشقيقة
				دفعات مقدمة
				استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
				نقدية وأرصدة لدى البنوك
				مجموع الأصول

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : /

أعدت بواسطة : التاريخ : / /

روجعت بواسطة : التاريخ : / /

- قيمة البند المرجحة بدرجة الثقة = قيمة البند \times معامل درجة الثقة
- الأهمية النسبية للبند = قيمة الأخطاء المقبولة على مستوى القائمة \times (قيمة البند المرجحة بدرجة الثقة / إجمالي قيم البنود المرجحة بدرجة الثقة).

تابع توزيع الأهمية النسبية على بنود قائمة المركز المالي

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : /

الأهمية النسبية للبنود	قيمة البنود مرجحة بمعامل درجة الثقة	معامل درجة الثقة	المبلغ / بالجنيه	البنود
				حقوق الملكية
				رأس المال المدفوع
				الاحتياطيات
				أرباح وخسائر مرحلة
				أرباح (أو خسائر) العام قبل التوزيع
				الالتزامات
				سندات
				قروض من البنوك
				قروض من شركات قابضة وشقيقة
				التزامات أخرى طويلة الأجل
				مخصصات
				بنك سحب على المكشوف
				موردون واوراق دفع ودائنون آخرون
				حسابات دائنة من الشركات القابضة والشقيقة
				التزامات قصيرة الأجل أخرى
				إجمالي حقوق الملكية والالتزامات
				الإجمالي

أعدت بواسطة : التاريخ : / /
 روجعت بواسطة : التاريخ : / /

توزيع الأهمية النسبية على بنود قائمة الدخل

الأهمية النسبية للبنود	قيمة البنود مرجحة بمعامل درجة الثقة	معامل درجة الثقة	المبلغ بالجنيه	البند
			XXX	المبيعات / الإيرادات
			(xx)	تكلفة المبيعات/ تكلفة الحصول على الإيراد
			(xx)	مصروفات بيع وتوزيع
			Xx	مجمّل الربح
			X	الدخل من الاستثمار
			X	مكاسب وخسائر أخرى
			X	إيرادات أخرى
			X	مخصصات انتقى الغرض منها
			(X)	مصروفات إدارية وعمومية
			(X)	مصروفات تمويلية
			(X)	مخصصات مكونة
			(X)	خسائر الاضمحلال
			(X)	مصروفات أخرى
			Xx	الأرباح قبل الضريبة
			(X)	مصروف ضريبة الدخل
				صافي الربح
				الإجمالي

الجهة محل التدقيق : السنة المالية : / /

أعدت بواسطة : التاريخ : / /

روجعت بواسطة : التاريخ : / /

- قيمة البنود المرجحة بدرجة الثقة = قيمة البنود x معامل درجة الثقة
- الأهمية النسبية للبنود = قيمة الأخطاء المقبولة على مستوى القائمة x (قيمة البنود المرجحة بدرجة الثقة / إجمالي قيم البنود المرجحة بدرجة الثقة).

ملاحق مرحلة التنفيذ

الاختصارات	تأكيدات القوائم المالية	البيان
ك	الاكتمال	جميع الأرصدة والمعاملات تم تسجيلها واکتمال الإفصاحات المتعلقة بها
و	الوجود والحدوث	التأكيد على وجود الأصول والالتزامات وان المعاملات قد تمت في الفترة محل الفحص.
د	التقييم / الدقة	الأصل أو الالتزام قد تم تسجيله بقيمة مناسبة ، أن المبالغ المرتبطة بالمعاملات والأحداث قد تم تسجيلها بقيمتها وبصورة ملائمة، أن المعلومات المالية تم الإفصاحات معبر عنها بوضوح
ق	القياس	يتم تسجيل المعاملات أو الأحداث في الفترة المحاسبية الصحيحة، الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات الأخرى بصورة عادلة وقيم مناسبة
ح	الحقوق والواجبات	أن الأصل أو الالتزام يخص المنشأة أو مملوك لها في تاريخ القوائم المالية
إ	العرض والإفصاح	العرض والإفصاح يتماشيان مع متطلبات كلا من للتشريعات ذات الصلة، المعايير المحاسبية

**مراجعة الأصول الثابتة ومجمعات اهلاكها والمشروعات تحت التنفيذ ومصروف الهلاك وخسائر اضمحلال الأصول الثابتة ومصروفات
الصيانة والأرباح الخسائر الرأسمالية ومصروفات التأمين على الأصول الثابتة:**

أسم الجهة:
الفترة المحاسبية:
التاريخ: / /
أعدت بواسطة:
روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
<p>يجب أسناد مراجعة الأصول الثابتة ومجمعات الهلاك والمشروعات تحت التنفيذ ومصروف إهلاكها وخسائر اضمحلال الأصول الثابتة والأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع ومصروفات الصيانة وكذا الأرباح والخسائر الرأسمالية ومصروفات التأمين على الأصول الثابتة معا وذلك نظرا لوجود علاقات فيما بينها وتبدأ مراجعة هذه البنود بالإجراءات التحليلية بهدف التعرف على مخاطر الإجراءات التحليلية وإلقاء الضوء على البنود غير العادية منها</p> <p>الإجراءات التحليلية: -</p>										
	الاجراءات التحليلية. الاستفسارات			✓				✓	1	قارن بين التغير على قيم البنود والمتوقع لها في الموازنة التقديرية سواء السنوية أو الربع سنوية والوقوف على أسباب الاختلافات.
	الاجراءات التحليلية. الاستفسارات			✓				✓	2	قارن بين قيم البند في الفترة الحالية مع قيم نفس البنود في الأعوام السابق سواء كقيم أو كنسب واتجاهات والوقف على أسباب اختلاف

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح	إ			
	الاجراءات التحليلية. الاستفسارات					✓				3	<p>تحليل العلاقة بين كل من:</p> <ul style="list-style-type: none"> * الأصول الثابتة ومجمعات إهلاكها * الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة ومصروفات الصيانة. * الإضافات على بنود الأصول الثابتة وعلاقتها بالمحول من المشروعات تحت التنفيذ وما تم رفعه للأصول الثابتة مباشرة. * الأعمار الإنتاجية والاستبعادات من الأصول الثابتة. * العلاقة بين الإضافات للأصول والاستبعاد من الأصول الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ ومصروفات التأمين عليها. * العلاقة بين الاستبعادات من الأصول وأعمارها الانتاجية والهالك الطارئ والتأمين على الأصول والأرباح والخسائر الرأسمالية. * اضمحلال الأصول وتكلفة صيانتها ومؤشرات الاضمحلال.

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	الاجراءات التحليلية.					✓			<p>✓</p> <p>حلل الأصول الثابتة بهدف لكل فترة ربع سنوية تحديد تقسيمها لمجموعات فرعية وتحديد حجم العينة المطلوبة لكل منها إلى:</p> <p>إضافات: عدد الإضافات وقيمتها لتحديد هل يتم فحصها جميعا أم يتم أخذ عينة منها فإذا كانت محدودة العدد فيمكن فحصها كلها وإذا كانت كبيرة العدد فهل يمكن تقسيمها طبقات طبقا للقيمة أم أنها ات قيم متقاربة ويتم تحديد حجم العينة منها وفقا لاعتبارات المعاينة وفي ضوء الأهمية النسبية لبند الأصول الثابتة.</p> <p>الأصول المستمرة من العام الماضي والمتوقع استمرارها للفترات القادمة فتكون العينة التي تأخذ منها محدودة وقد يكتفى بالإجراءات التحليلية لها فقط.</p> <p>الاستبعاات من الأصول الثابتة وقيمها وعددها لتحليل أسلوب العينات المناسب لها فإذا كانت محدودة العدد يتم مراجعتها مراجعة كاملة وإذا كانت كثيرة العدد فيتم أخذ عينة منها ويتم ترشيد اختيارها في ضوء قيم الأصول المستبعدة وأعمارها الإنتاجية.</p>	4

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	الاجراءات التحليلية. الاستفسارات			✓	✓	✓	✓	✓	تحليل مجمع الإهلاك ومصروف الإهلاك من خلال الحصول على بيان بالأصول الثابتة ومعدلات إهلاكها وفحصها باعتبارها تقديرات محاسبية وفقا لاعتبارات فحص التقديرات المحاسبية ويمكن الاكتفاء بالإجراءات التحليلية في فحص مجمع الإهلاك ومصروف الإهلاك في حالة استخدام الحاسبات الألية.	5
إجراءات الرقابة:										
تهدف هذه الاختبارات لدراسة الالتزام بمتطلبات نظام الرقابة الداخلية وتتم على العينات التي تم اختيارها في ضوء الأهمية النسبية والإجراءات التحليلية.										
	الملاحظة المراجعة المستندية	تقييم الأنشطة الرقابية			✓	✓		✓	تأكد من وجود إجراءات ضبط داخلي بمراجعة مستندات إصدار أوامر شراء وإجراءات استلام الأصول.	1
	إجراء مطابقت	عنصر بيئة الرقابة		✓	✓	✓		✓	الفحص المستندي لعمليات الشراء والالتزام بسلطات الاعتماد وطريقة الشراء المناسبة.	2

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	اقرارات الإدارة	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة.			✓	✓			أطلب من الجهة تقييمها لمخاطر التقادم لأصولها الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ المخاطر التسويقية والتمويلية وأليات وبرامج مجابتهها. وأدرسها وقيم كفايتها وأثرها المتوقعة من تعرض الأصول الثابتة للاضمحلال.	3
	الملاحظة المراجعة المستندية	تقييم الأنشطة الرقابية			✓	✓		✓	تأكد من وجود إجراءات ضبط داخلي بمراجعة مستندات إصدار أوامر شراء وإجراءات استلام الأصول.	4
	المراجعة المستندية	تقييم الأنشطة الرقابية						✓	تأكد أن الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ قد تم تسليمها كعهد للأشخاص المناسبين واختبار عينة منها	5
	اقرارات الإدارة فحص مستندي ملاحظة	تقييم أنشطة الرقابة		✓				✓	تأكد من قيام الجهة بالتأمين على الأصول الهامة بها ومن وجود أمن صناعي وفقا لمتطلبات الجهات المختصة	6

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

اسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
									وجود نظام للتسجيل على البوابات وإجراء فحص لمدى الالتزام به	
	فحص مستندي وملاحظة	تقييم نظام المعلومات			✓	✓	✓		تتبع الدورة المستندية لشراء الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ وتؤكد من كفايتها وتشغيلها بكفاءة.	7
	فحص مستندي وملاحظة	تقييم نظام المعلومات					✓	✓	راجع للتأكد من أن سجل الأصول الثابتة الملائم قد تم الاحتفاظ به، وأنه قد عملت قيود في السجل على أساس فوري ومتسق وأن السجل قد تمت تسويته مع الأستاذ العام، وأن الأصول قد تم التحقق من وجودها الفعلي دورياً.	8
	ملاحظة استفسارات	تقييم عنصر بيئة الرقابة تقييم الأنشطة الرقابية تقييم نظام المعلومات			✓	✓	✓		تتبع مراحل التسجيل في الدفاتر وتؤكد من وجود فصل بين الوظائف المتعارضة بحيث يختلف من يمسك العهد عن من يقوم بالتسجيل في الدفاتر.	9

أسم الجهة:

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أعدت بواسطة:

روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	فحص مستندي	تقييم عناصر متابعة النشاط						✓	أطلب محاضر الجرد التي قامت بها فريق المراجعة الداخلية وتقييم مدى فعاليتها	10
إجراءات التحقق										
	فحص مستندي وحسابي ودفترى			✓	✓	✓		✓	بالنسبة للأصول المستمرة من العام السابق: مطابقة التكلفة ومجمع الإهلاك أول الفترة وآخر الفترة من واقع التحليل مع قائمة المركز المالي والدفاتر وأوراق العمل.	1
	فحص مستندي وحسابي ودفترى			✓	✓	✓		✓	بالنسبة للإضافات: المطابقة مع مستندات الشراء <ul style="list-style-type: none"> - محضر الفحص والاستلام. - تأكد من الإضافة لسجل الأصول الثابتة. - صحة الإضافة للمشروعات تحت التنفيذ ورفعها للأصول الثابتة. - صحة التكلفة المسجلة بها ورسملة تكلفة الاقتراض أن وجدت ومدى استيفائها لشروط الرسملة، وأسعار الصرف العملات الأجنبية أن وجدت. 	2

أسم الجهة:

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أعدت بواسطة:

روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	فحص مستندي ودفتري ومراجعة حسابية ومحاسبية وملاحظة واستفسارات الاجراءات التحليلية		✓		✓	✓			3	الأسس التي تم عليها تحديد تلك الأعمار بالنسبة للأصول الثابتة المستمرة من العام السابق قارن بين أعمارها الإنتاجية وطرق اهلاكها في العام الحالي مع الأعوام السابقة فإذا كان هناك تغيير في طرق ومعدلات الاهلاك أو بالنسبة للأصول الثابتة المستحدثة فيتم فحصه وفقا لاعتبارات فحص التقديرات. تأكد ان كفاية مبررات تعديل الأعمار الانتاجية أن وجدت. ركز في دراسة الأصول المتوقفة عن العمل والعاطلة وحساب إهلاكها عن العام والأسس التي اعتمدت عليها الجهة في حسابه
	ملاحظة واستفسار		✓		✓	✓			4	دراسة وجود مؤشرات اضمحلال للأصول المستمرة حتى نهاية الفترة من عدمه وخاصة بالنسبة للأصول المتعطلة والمتوقفة عن الإنتاج

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح	إ			
	فحص مستندي ودفترى ومراجعة حسابية ومحاسبية وملاحظة واستفسارات الاجراءات التحليلية		✓		✓	✓			✓	5	بالنسبة للأصول الثابتة المستبعدة: صورة من قرارات مجلس الإدارة بالتصرف فيها او تخريدها وبالنسبة التي يتقرر التصرف فيها كأصل ثابت تأكد من استيفاؤها شروط أدراجها ضمن الأصول غير المتداولة المتاحة للبيع. قم بفحص عينة من قرارات الاستبعاد محاضر الاستبعاد لعينة من تلك الأصول وتأكد من حساب إهلاكها حتى تاريخ الاستبعاد وتأكد من أن قرارات الاستبعاد تمت من السلطة المختصة.
	فحص مستندي استفسارات		✓		✓	✓			✓	6	راجع عمليات صيانة الأصول الثابتة وتأكد من عدم وجود مصروفات يجب تحميلها على الأصول الثابتة تم تحميلها كمصروفات صيانة.
	شهادات الجهات الخارجية		✓		✓	✓			✓	7	بالنسبة للعقارات والأراضي أطلب شهادات الجهات المختصة بعدم التصرف في تلك الأراضي، وبالنسبة

أسم الجهة:

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أعدت بواسطة:

روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
									للسيارات ووسائل النقل تأكد من رخص تسيير المركبات أنها ملك الجهة	
	مراجعة مستندية ومراجعة حسابية ومراجعة محاسبية				✓	✓	✓	✓	راجع العينة المحددة في ضوء الأهمية النسبية والإجراءات التحليلية لمستندات إجراءات التصرف في الأصول الثابتة التي تم الاستغناء عنها وعقود بينها وقارن بينها وبين تكلفتها الدفترية وتحقق من الأرباح والخسائر الرأسمالية وسلامة العمليات الحسابية والتوجيه المحاسبي لها والالتزام بمتطلبات القانونية من حيث التصرف في الأرباح الناتجة عنها	8
	اقرارات الإدارة				✓	✓	✓	✓	أطلب من الإدارة إقرار بأي أصول مرهونة وأسباب الرهن ومدده وأي ارتباطات قانونية أو التزامات مرتبطة بأصولها الثابتة.	9

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	الأشراف على الجرد			✓	✓	✓	✓		10	الأشراف على جرد الأصول الثابتة والحصول على محاضر الجرد ومطابقة عينة منها مع الدفاتر
	مراجعة مستندية ومطابقة			✓	✓	✓	✓		11	التأكد من سلامة الدفعات المقدمة ومطابقتها مع العقود.
	مراجعة مستندية ومطابقة			✓	✓	✓	✓		12	مطابقة المستخلصات مع العقود والتأكد من استلام الأعمال التي تمت والتأكد من عدم وجود مشروعات تمت لم يتم رفعها للأصول الثابتة.
	مراجعة مستندية ومطابقة			✓	✓	✓	✓	✓	13	المراجعة المستندية للمشروعات التي تم انتاجها داخل الجهة ومطابقة القيمة الظاهرة بها بالدفاتر مع تكلفتها.
	مراجعة للقوائم المالية		✓						14	التحقق من الإفصاح الكافي عن الأصول الثابتة والإضافات و الاستبعادات وأعمارها الإنتاجية وأساليب

أسم الجهة:

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أعدت بواسطة:

روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
									وطرق الإهلاك والأصول المعطلة والمتوقفة وخسائر الاضمحلال والهلاك الطارئ للأصول والأصول التي انتهى عمرها الافتراضي وما زالت تعمل بالإنتاج والأرباح والخسائر الرأسمالية أى الأصول المرهونة والتي عليها حقوق للغير	

مراجعة الاستثمارات غير المتداولة (عقارية / تابعة / شقيقة / مشروعات ذات سيطرة مشتركة/ متاحة للبيع/ ومحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) ومجمعات ومصروفات إهلاكها واطمحلها الاستثمارات وايراداتها ومكاسب بيعها الاستثمارات:

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /

أعدت بواسطة:

روجعت بواسطة:

م	إجراء المراجعة	التأكدات					نوع الدليل	رقم ورقة العمل
		ك	و	د	ق	ح		
يجب أسناد مراجعة الاستثمارات غير المتداولة واهلاك الاستثمارات العقارية ومجمعات ومصروفات اطمحلها والإيرادات الناتجة عنها ومكاسب بيعها معا نظرا لوجود ترابط بين تلك البنود.								
الإجراءات التحليلية: -								
1	قارن بين التغير على قيم البنود والمتوقع لها في الموازنة التقديرية سواء السنوية أو الربع سنوية والوقوف على أسباب الاختلافات.	✓	✓	✓	✓		الاجراء التحليلية. الاستفسارات	
2	قارن بين قيم البند في الفترة الحالية مع قيم نفس البنود في نفس الفترات في الأعوام السابقة سواء كقيم أو كنسب واتجاهات والوقف على أسباب اختلاف.	✓	✓	✓	✓		الاجراء التحليلية. الاستفسارات	
3	تحليل العلاقة بين كل من: * الاستثمارات العقارية ومجمعات إهلاكها * الأعمار الإنتاجية للاستثمارات العقارية ومصروفات الصيانة.	✓	✓	✓	✓		الاجراء التحليلية. الاستفسارات	

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح			إ
	الاجراءات التحليلية.			✓	✓	✓	✓	✓	4	حلل الاستثمارات غير المتداولة لتحديد تقسيمها لمجموعات فرعية وتحديد حجم العينة المطلوبة لكل منها إلى: إضافات: عدد الإضافات وقيمتها لتحديد هل يتم فحصها جميعا أم يتم أخذ عينة منها فإذا كانت محدودة العدد فيمكن فحصها كلها ووثق الأسباب التجارية للإضافات. الاستبعادات من الاستثمارات غير المتداولة وقيمها ووثق الأسباب التجارية للاستبعادات.
	الاجراءات التحليلية. الاستفسارات			✓	✓	✓	✓	✓	5	تحليل مجمع الإهلاك ومصروف الإهلاك الاستثمارات العقارية ومعدلات إهلاكها.
إجراءات الرقابة:										
	استفسارات فحص مستندي وملاحظة	عنصر بيئة الرقابة.			✓	✓		✓	1	التأكد من وجود سياسة استثمارية للشركة وأن قرار شراء أو بيع استثمارات غير متداولة يتم من المستوى الإداري وفقا للاختصاصات المحددة.

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م		
			ك	و	د	ق	ح			إ	
	إجراء مطابقت	عنصر بيئة الرقابة			✓	✓	✓		✓	2	الفحص المستندي لكل أو بعض عمليات الشراء والبيع للاستثمارات غير المتداولة وقيم درجة الالتزام بسلطات الاعتماد وطريقة الشراء المناسبة.
	اقرارات الإدارة	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة.			✓	✓				3	أطلب من الجهة تقييمها لمخاطر الاستثمارات غير المتداولة وآليات وأدرسها وقيم كفايتها.
	الملاحظة المراجعة المستندية	تقييم الأنشطة الرقابية			✓	✓			✓	4	تأكد من وجود إجراءات ضبط داخلي بمراجعة مستندات إصدار أوامر شراء والبيع وحفظ مستندات الملكية والتأمين عليها.
	فحص مستندي وملاحظة	تقييم نظام المعلومات		✓	✓	✓			✓	5	أفحص الدورة الدفترية والمستندية لعمليات شراء وبيع والحصول على إيرادات الاستثمارات غير المتداولة وقيم كفايتها.

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	استفسارات وملاحظة	تقييم نظام المعلومات				✓	✓	✓	استفسر من الإدارة المالية على المعالجات المحاسبية التي تقوم بها الجهة لكل نوع من الاستثمارات غير المتداولة وتأكد من مطابقتها للإطار المحدد للقوائم المالية	6
	ملاحظة	تقييم الأنشطة الرقابية		✓	✓	✓		✓	تتبع مراحل التسجيل في الدفاتر وتأكد من وجود فصل بين الوظائف المتعارضة.	7
	فحص مستندي	تقييم عناصر متابعة النشاط						✓	أطلب برامج وتقارير الرقابة الداخلية عن الاستثمارات غير المتداولة وقيم كفاءة عملها	8
اجراءات التحقق										
	فحص مستندي وحسابي			✓	✓	✓		✓	احصل على كشف بحركة الاستثمارات الغير متداولة (عقارية / تابعة/ شقيقة / مشروعات ذات سيطرة مشتركة/ متاحة للبيع/ ومحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) بالنسبة إلى الأرقام والمبالغ كليهما.	1
	فحص مستندي وحسابي			✓	✓	✓		✓	راجع الأرصدة الافتتاحية مع الأستاذ العام، السجلات الفرعية، وأوراق العمل الخاصة بالسنة السابقة.	2

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح	إ			
	استفسارات وفحص مستندي وحسابي ومحاسبي				✓	✓	✓		✓	3	راجع تصنيف عينة لكل نوع من الاستثمارات غير المتداولة وفقا لنسبة السيطرة ونوع الاستثمار والهدف من اقتناؤه وتأكد تمشييه مع الإطار المحدد لإعداد القوائم المالية (المعايير المحاسبية).
	ملاحظة				✓	✓	✓		✓	4	وثق النسبة المئوية للملكية وتأكد من عدم وجود تغييرات خلال العام.
	استفسارات وفحص مستندي وحسابي ومحاسبي		✓	✓	✓	✓	✓		✓	5	راجع القيمة الدفترية لعينة من الإضافات لكل نوع من الاستثمارات مع المستندات المؤيدة ومن أمثلتها: <ul style="list-style-type: none"> قرار الشراء وإصداره من السلطة المختصة في الهيكل الوظيفي. فواتير السماسرة عن الإضافات خلال الفترة الجارية للتأكد من تاريخ الشراء والوصف وعدد الأسهم. التكلفة الدفترية لها في نهاية الفترة السابقة. إذا كانت الاستثمارات بالعملة الأجنبية تأكد من تقييمها بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات					إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح			إ
	فحص محاسبي				✓	✓	✓	✓	6	راجع كيفية احتساب قيمة كل نوع من الاستثمارات غير المتداولة للتأكد من أنها تمت وفقاً للسياسات المحاسبية للشركة.
	استفسارات وفحص مستندي وحسابي ومحاسبي				✓	✓	✓	✓	7	بالنسبة للاستبعادات من الاستثمارات غير المتداولة تحقق مما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • صدور قرار البيع ممن له صلاحية هذا القرار. • مستندات البيع سواء كانت فواتير من شركة سمسرة أوراق مالية أو عقود بيع وعمولات البيع. • أختبر مدى صحة الأرباح والخسائر الناتجة عن البيع وصحة تسجيلها محاسبياً.
	مراجعة تقديرات				✓	✓	✓	✓	8	بالنسبة للاضمحلال في قيمة الاستثمارات غير المتداولة فطبق عليها متطلبات مراجعة التقديرات المحاسبية وتأكد من معالجتها وفقاً للإطار المحدد.
	شهادات خارجية				✓	✓	✓	✓	9	أطلب شهادات من غرفة المقاصة بالأسهم التي في حوزة الجهة في نهاية الفترة المالية.

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات					إجراء المراجعة	م		
			ك	و	د	ق	ح			إ	
	شهادات خارجية			✓				✓	✓	10	أطلب شهادة بعدم التصرف بالنسبة للاستثمارات العقارية من الشهر العقاري.
	مراجعة تقديرات			✓	✓	✓				11	راجع الأعمار الإنتاجية لعينة من الاستثمارات العقارية باعتبارها تقديرات محاسبية.
	فحص محاسبي			✓	✓	✓				12	بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع تأكد من إعادة تقييمها في نهاية السنة المالية على أساس سعر البيع وان فوق إعادة التقييم قد ظهرت ضمن حقوق الملكية وقائمة الدخل الشامل الآخر ما لم يتم التصرف فيها.
	فحص محاسبي			✓	✓	✓				13	بالنسبة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تأكد من تقييمها على أساس معدل استهلاك العائد.
			✓							14	تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإيضاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة.

مراجعة الإقراض طويل الأجل وفوائده:

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح			إ
الإجراءات التحليلية: -										
	الاجراءات التحليلية. الاستفسارات				✓	✓	✓	✓	1	قارن بين التغير على قيم الإقراض والمتوقع لها في الموازنة التقديرية سواء السنوية أو الربع سنوية والوقوف على أسباب الاختلافات.
	الاجراءات التحليلية. الاستفسارات				✓	✓	✓	✓	2	قارن بين قيم البند في الفترة الحالية مع قيم نفس البنود في نفس الفترات في الأعوام.
	الاجراءات التحليلية. الاستفسارات				✓	✓	✓	✓	3	تحليل العلاقة بين كل من: * قيم القروض والفائدة الدائنة عنها
إجراءات الرقابة:										
	فحص مستندي	عنصر بيئة الرقابة.						✓	1	الالتزام بمتطلبات اعتماد منح أى قروض، والاطلاع على ملخص اجتماعات مجلس الإدارة. قم بتوثيق الاستثناءات التي عثر عليها، مع التفسيرات وأي إعفاءات ممنوحة.

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	إجراء مطابقات	تقييم نظام المعلومات	✓		✓	✓	✓		تحقق من الاحتفاظ بسجلات فرعية ملائمة وأنه تجري فيها القيود على ساس فوري وثابت وأنه قد تمت تسويتها مع الأستاذ العام.	2
	اقرارات الإدارة	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة.			✓	✓			أطلب من الجهة كيفية تقييمها مخاطر عدم السداد وتغير أسعار الصرف وتغير أسعار الفائدة وآليات مجابتهها وقيم كفايتها وأثرها المتوقعة من تعرض الأصول للاضمحلال.	3
	الملاحظة المراجعة المستندية	تقييم الأنشطة الرقابية			✓	✓		✓	تأكد من وجود إجراءات ضبط داخلي بمراجعة حدود الائتمان وتحصيل الأقساط التي تستحق السداد وتحيل الفوائد المستحقة عنها.	4

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح	إ			
	استفسار وملاحظة	تقييم بيئة الرقابة تقييم عناصر متابعة النشاط.						✓	✓	5	تبين أسلوب المراجعة الداخلية في الرقابة على القروض طويلة الأجل وفوائدها واضمحلالها واطلع على تقارير المراجعة الداخلية بشأنها ومتابعة لجان الحوكمة لها
اجراءات التحقق											
	فحص مستندي وحسابي		✓	✓		✓			✓	1	احصل على للقروض والسلفيات المستحقة المستمرة من العام السابق وقم بتنفيذ ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • طابق مكونات الجدول لدفتر الأستاذ العام. • اختبر مدى دقة العمليات الحسابية للجدول. • طابق الأرصدة الافتتاحية مع العام السابق. • قيم ما إذا كانت أقساط السداد للقروض مناسبة وتتناسب مع العام السابق (إن كان قابل للتطبيق)
	فحص مستندي وحسابي			✓	✓	✓	✓	✓		2	بالنسبة للقروض الجديدة: <ul style="list-style-type: none"> • بمتابعة الإضافات وشروط سعر الفائدة.

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م
			إ	ح	ق	د	و	ك		
									• تأكد من أنه تم تسجيل القرض بشكل صحيح وفقا للشروط.	
	استفسارات شهادات الإدارة			✓	✓	✓	✓	✓	3 أسأل الموظفين المسؤولين بالقروض والسلف المستحقة سواء كانوا على علم بالتالي: • قروض أو معاملات عليها غير مسجلة. • أي أحكام وشروط خارج اتفاقيات القروض المكتوبة.	
	مراجعة مستندية مراجعة حسابية ومحاسبية			✓	✓	✓		✓	4 تحقق/القروض وفوائدها بالعملات الأجنبية قد تم تحويلها على أساس سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة وتم إعادة ترجمتها بسعر الاقفال في تاريخ نهاية الفترة ومعالجة الفروق الناتجة.	
	استفسار ملاحظة إعادة حساب		✓	✓	✓	✓		✓	5 قيم اضمحلال القروض والسلفيات والمؤشرات التي اعتمدت عليها الجهة في دراستها وطبق متطلبات مراجعة التقديرات المحاسبية بشأنها.	

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م	
			إ	ح	ق	د	و	ك			
	إعادة حساب			✓	✓	✓			✓	6	أعد حساب دخل الفوائد على أساس اختباري: أ - تحقق من سعر الفائدة مع عقد القرض. ب - راجع المدة التي احتسبت على أساسها الفائدة. ج - أيضاً أنظر في استرداد القروض.
	مطابقة		✓	✓	✓	✓			✓	7	تأكد من أن الأرصدة الختامية وفقاً لملف أوراق العمل الخاص بنا تتفق مع الأستاذ العام.
	مراجعة للقوائم المالية		✓							8	تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإيضاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة.

مراجعة الأصول غير الملموسة واستهلاكها:

الفترة المحاسبية: أسم الجهة:

التاريخ: / /

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح			إ
الإجراءات التحليلية: -										
	شهادات الإدارة والمقارنات والملاحظات				✓	✓	✓	✓	1	أحصل على بيان بالأصول غير الملموسة أول الفترة والإضافات عليها واستهلاكها وقيمتها آخر الفترة وقارن بين التغير التي حدثت عليها والمتوقع لها في الموازنة التقديرية سواء السنوية أو الربع سنوية والوقوف على أسباب الاختلافات.
	الملاحظة والمراجعة الدفترية				✓	✓	✓	✓	2	قارن بين الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة وطريقة استهلاكها في الفترات السابقة والفترات الحالية
	الاجراءات التحليلية. الاستفسارات				✓	✓	✓	✓	3	تحقق من مدى معقولية حساب القيمة العادلة للشهرة للوحدة المبلغ عنها بالتالي: <ul style="list-style-type: none"> المقارنة مع بيانات المنشأة وبيانات السوق. مقارنة مقاييس الأداء المماثلة مع المؤسسات المماثلة.

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
									<ul style="list-style-type: none"> مقارنة الافتراضات والبيانات المستخدمة في التدفقات النقدية المخصومة مع موازنة التدفقات النقدية او المتوقعة. تقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في حساب التدفقات النقدية. النظر في خبرة الإدارة في التوقعات السابقة من خلال دراسة نتائج التقديرات السابقة. 	
إجراءات الرقابة:										
	إجراء مطابقت	تقييم نظام المعلومات		✓	✓	✓		✓	1	تحقق من الاحتفاظ بسجلات فرعية ملائمة للأصول غير الملموسة، واستهلاكها وأن القيود تم تسجيلها على أساس فوري وثابت وأنه قد تمت تسويتها مع الأستاذ العام.

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح	إ			
	اقرارات الإدارة	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة.			✓	✓			أطلب من الجهة كيفية تقييمها مخاطر الأصول غير الملموسة وآليات مجابتهها وقيم كفايتها وأثرها المتوقعة من تعرض الأصول للاضمحلال.	2	
	الملاحظة المراجعة المستندية	تقييم الأنشطة الرقابية			✓	✓		✓	تأكد من وجود إجراءات رقابة لحماية الأصول غير الملموسة من قبل الأشخاص الغير مصرح لهم باستخدامها.	3	
	استفسار وملاحظة	تقييم بيئة الرقابة تقييم عناصر متابعة النشاط.						✓	✓	تبين أسلوب المراجعة الداخلية في الرقابة على الأصول غير الملموس واضمحلالها واطلع على تقارير المراجعة الداخلية بشأنها ومتابعة لجان الحوكمة لها	4

أسم الجهة: الفترة المحاسبية: التاريخ: / /

أعدت بواسطة:

روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
اجراءات التحقق										
	فحص مستندي وحسابي		✓	✓		✓		✓	1	<p>طابق للأصول غير الملموسة اول الفترة بحسب الأصول الرئيسية وقم بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • طابق مكونات الجدول لدفتر الأستاذ العام. • اختبر مدى دقة العمليات الحسابية للجدول. • طابق الأرصدة الافتتاحية مع العام السابق. • تأكد من استخدام طريقة الاستهلاك، بما في ذلك مدة الاستهلاك أو القيمة، وطابقها للسياسة المحاسبية المفصح عنها في البيانات المالية.
	فحص مستندي وحسابي			✓	✓	✓	✓	✓	2	<p>اختار عينة من للإضافات إلى الأصول غير الملموسة وقم بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • طابق المبلغ المسجل وتاريخ الشراء مستندات الشراء.

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
									<ul style="list-style-type: none"> أفحص أدلة ملكية براءات الاختراع والعلامات التجارية والأصول غير الملموسة الأخرى ذات الصلة الموجودة في البيانات المالية (مثل شهادات التسجيل والتجديد). تأكد أن الإضافة ينطبق عليها تعريف الأصل غير الملموس. وثق اختيار السياسة المحاسبية للنفقات المتكبدة في مرحلة التطوير وتأكد من الإفصاح عنها في السياسات المحاسبية الهامة للبيانات المالية. تأكد من ان المنشأة قد قيدت كنفقة جميع تكاليف الأصول غير الملموسة المولدة داخليا لجميع المشاريع الداخلية وتم تحميلها للأصل الغير ملموس. 	
	استفسارات شهادات الإدارة			✓	✓	✓	✓	✓	<p>أطلب من الإدارة موافاتك ببيان بالأصول التي تم بيعها ثم قم بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> أفحص مستندات البيع. 	3

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح	إ			
									<ul style="list-style-type: none"> تأكد من صحة استهلاكها. تأكد من الأرباح الخسائر المتعلقة بعملية التصرف فيها حسابياً ومحاسبياً 		
	استفسار فحص محاسبي				✓				✓	استفسر عن وجود معاملات مع أطراف ذوي علاقة في عمليات شراء أو بيع تلك الأطراف وتأكد من ذلك.	4
	استفسار ملاحظة إعادة حساب			✓	✓	✓			✓	استفسر عن اضمحلال الأصول غير ملموسة أن وجدت والمؤشرات التي اعتمدت عليها الجهة في دراستها وطبق متطلبات مراجعة التقديرات المحاسبية بشأنها.	5
	فحص دفترى وحسابي ومحاسبي			✓	✓	✓				تأكد من تقييم العملات الأجنبية التي تم استخدامها في شراء ونتاج الأصول غير الملموسة بأسعار الصرف في تاريخ المعاملة	6

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح		
	مراجعة للقوائم المالية		✓						7

مراجعة الأصول والالتزامات الغير متداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة:

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			إ	ح	ق	د	و	ك		
الإجراءات التحليلية: -										
	الإجراءات التحليلية						✓	✓	مقارنة الأصول والالتزامات غير المتداولة أول الفترة مع الأصول والالتزامات غير المتداولة آخر الفترة.	1
	الإجراءات التحليلية						✓	✓	مقارنة الأصول والالتزامات غير المتداولة آخر الفترة مع الموازنات المتعلقة بها	2
	الإجراءات التحليلية						✓	✓	قارن بين إيرادات ومصروفات الأصول الغير متداولة في الفترة قبل اتخاذ التصرف فيها وبعد هذا القرار.	3
إجراءات الرقابة:										
	استفسار وملاحظة	عنصر بيئة الرقابة.		✓				✓	تأكد من اتخاذ قرار التصرف في الأصول الثابتة وتحويلها لأصول محتفظ بها بغرض البيع، وكذا الحصول على أصول من أجل إعادة بيعها قد صدرا من السلطة المختصة والمناسبة.	1
	فحص محاسبي	تقييم نظام المعلومات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	تأكد من وجود مجموعة دفترية مناسبة لحصر الأصول والالتزامات غير المتداولة المحتفظ بها بحيث يمكن التعرف على تواريخ بداية تصنيفها وتحديد الإيرادات غير المستمرة منها بشكل دقيق.	2

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			إ	ح	ق	د	و	ك		
	استفسارات	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	استفسر من الجهة عن تقييمها لمخاطر الأصول والالتزامات غير المتداولة المحتفظ بها وخططها لمجابهة تلك المخاطر وأثارها على عمليات تقييمها	3
	استفسارات	تقييم الأنشطة الرقابية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	استفسر عن نظم متابعة الأصول والالتزامات غير المتداولة المحتفظ بها و الفصل بين وظيفة التصرف فيها ومتابعتها.	4
	استفسار	تقييم متابعة عناصر النشاط	✓	✓	✓	✓	✓	✓	أطلب تقارير المراجعة الداخلية عن الأصول والالتزامات غير المتداولة وقيم أسلوب إدارة المراجعة الداخلية في رقابتها ومتابعة لجان الحوكمة لها	5

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح			إ
اجراءات التحقق										
	شهادات الإدارة			✓	✓	✓	✓	✓	1	أطلب بيان بالأصول والالتزامات غير المتداولة المحتفظ بها أول المدة وتواريخ اقتنائها أو تحويلها من الأصول الثابتة والإضافات التي تمت عليها خلال العام والاستبعادات التي أجريت عليها.
	مراجعة حسابية			✓	✓	✓	✓	✓	2	طابق أرصدة آخر الفترة السابقة مع رصيد أول المدة في دفاتر الأستاذ وراجع الصحة الحسابية للإضافات والاستبعادات ورصيد آخر الفترة الظاهر في القوائم المالية.
	مراجعة محاسبية			✓	✓	✓	✓	✓	3	تأكد من أن الأصول والالتزامات غير المتداولة المحتفظ بها التي وجدت أول الفترة قد تم التصرف فيها خلال عام أو تم ردها للأصول والالتزامات المختصة وإجراء التسويات المناسبة عليها.
	مراجعة محاسبية			✓	✓	✓	✓	✓	4	تأكد من تقييم الأصول غير المتداولة قد تم تقييمها بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وإذا كانت بصافي القيمة البيعية راجعها باعتبارها تقدير محاسبي وإذا كانت التكلفة تأكد من مطابقتها لتكلفة الأصل بعد استنزال مجمع إهلاكه

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م	
			إ	ح	ق	د	و			ك
	مراجعة مستندية ومحاسبية			✓	✓	✓	✓	✓	5	طابق عقود بيع الأصول والالتزامات غير المتداولة المحتفظ بها التي تم التصرف فيها أثناء الفترة وتؤكد من اعتمادها من الجهة المختصة وتحديد ناتج عملية البيع من ربح أو خسارة وإظهارها بشكل مناسب إما ضمن أرباح وخسائر رأسمالية بالنسبة للمحول من الأصول الثابتة او ضمن الإيرادات الأخرى بالنسبة للمقتنية بغرض إعادة بيعها.
	إعادة حساب ومراجعة محاسبية			✓	✓	✓	✓	✓	6	تأكد من إظهار صافي إيرادات ومصروفات الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع ضمن إيرادات ومصروفات العمليات غير المستمرة في قائمة الدخل وأن خسائر إعادة التقييم أن وجدت قد تم تحميلها ضمن مصروفات تلك الأصول وأختبر عينة من تلك الإيرادات والمصروفات.
	مراجعة محاسبية		✓						7	تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإفصاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة.

مراجعة المخزون وتكلفة المواد والوقود وقطع الغيار:

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:-

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
الإجراءات التحليلية: -										
	الإجراءات التحليلية				✓	✓		✓	1	قارن المخزون بالمخزون للفترة السابقة (فترات) العام كامل
	الإجراءات التحليلية				✓	✓		✓	2	قارن المخزون الفعلي مع المقدر في للموازنة التقديرية
	الإجراءات التحليلية				✓	✓		✓	3	قارن المخزون وعلاقته بكمية الإنتاج المخططة والفعالية ومعدلات استهلاك المخزون وأطلب من الجهة تفسير و تحليل الانحرافات واسبابها
	الإجراءات التحليلية				✓	✓		✓	4	قارن بين العلاقة كميات و معدلات الأصناف المختلفة من المخزون بين بعضها البعض واطلب من الجهة أسباب أى اختلافات في تلك المعدلات
	الإجراءات التحليلية				✓	✓		✓	5	أطلب من الجهة موافاتك ببيان بالمخزون الراكد والمتقادم وقارن بين نسبه في الفترات الحالية والفترات السابقة وأثر ذلك على إضمحلال قيمة المخزن .

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

رُوجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:-

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م
			ا	ح	ق	د	و	ك		
	الإجراءات التحليلية				✓	✓		✓	6	قارن بين نسب تكلفة المخزون المستخدم إلى كميات الإنتاج مع الفترات السابقة وأطلب من الجهة تفسير الانحرافات وحلها
	الإجراءات التحليلية				✓	✓		✓	7	قارن بين نسب المستخدم من المخزون ومدى ارتباطها بإجمالي المبيعات وهل توجد علاقة بينها وقيم نسب المستخدم من المخزون في ضوء ذلك واستفسر من الإدارة عن أسباب أى انحرافات
	الإجراءات التحليلية				✓	✓		✓	8	قدر ملاءمة طريقة المشتريات والاستهلاك من المواد والمعدل في ضوء تدفق المنافع الاقتصادية.
	الإجراءات التحليلية				✓	✓		✓	9	لاحظ التغيرات في النسب المالية التي تتناول أناف المخزون المختلفة في الفترة الحالية مع الفترات المماثلة لها في الأعوام السابقة واستفسر من الإدارة عن أسباب أى تغيرات في تلك النسب أن وجدت
إجراءات الرقابة:										

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

رُوجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:-

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			إ	ح	ق	د	و	ك		
	مراجعة مستندية وملاحظة	عنصر بيئة الرقابة.		✓	✓	✓	✓	✓	أفحص عينة من مستندات إضافة وصرف المخزون وتأكد من استيفاء متطلبات الهيكل التنظيمي ومناسبة تفويضات السلطة بشأنها	1
	ملاحظة واستفسار	عنصر بيئة الرقابة.		✓	✓	✓	✓	✓	استفسر عن مؤهلات المسؤولين عن المخازن وقيم كفاءتهم والالتزام بمتطلبات الصلاحية في المخازن.	2
	اقرارات الإدارة	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة.		✓	✓	✓			أستفسر من الجهة عن تقييم مخاطر المخزون وطرق مواجهة تلك المخاطر	3
	ملاحظة واستفسار ومراجعة مستندية	تقييم نظام المعلومات		✓	✓	✓	✓	✓	تابع الدورات المستندية لعمليات استلام المخزون والصرف والدورة المحاسبية له وتأكد من انتظام الدفاتر والتسجيل سواء يدويا أو آليا واختبر كفايتها.	4

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:-

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ا	ح	ق	د	و	ك		
	ملاحظة	تقييم الأنشطة الرقابية		✓	✓	✓	✓	✓	تأكد من وجود مراجعة لأذون الإضافة والصرف وإجراءات مراجعة وضبط داخلي وفصل بين الاختصاصات	5
	ملاحظة وفحص مستندي وشهادات جهات خارجية	تقييم متابعة عناصر الرقابة					✓	✓	أطلب تقارير مراجعة الداخلية والجرد المفاجئ الذي تقوم به ونظم رقابة الجودة على المخزون وأفحصها وقيم عمل المراجعة الداخلية وإدارة الجودة ومراجعة تقارير الجهات الخارجية بفحص الأمن الصناعي بالمخازن	6
اجراءات التحقق										
	مراجعة حسابية مراجعة محاسبية ملاحظة استفسار			✓	✓	✓		✓	أحصل على قائمة مخزون العميل وقم بما بالآتي: <ul style="list-style-type: none"> • طابق الإجمالي مع دفتر الأستاذ العام. • أفحص دقة العمليات الحسابية. • راجع القائمة لأي بنود غير عادية بما في ذلك الكميات السلبية والتكلفة وتوثيق التفسيرات التي تم الحصول عليها. 	1
	فحص محاسبي			✓	✓	✓			اختر عينة من أصناف المخزون وقم بما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • طابق تكلفة الوحدة وقارنها مع المستندات المؤيدة لها. 	2

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

رُوجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:-

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م
			ا	ح	ق	د	و	ك		
									• طابق تكلفة "الفواتير أو تفاصيل الشحن والموردين وفواتير المخلصين الجمركيين.	
	فحص محاسبي			✓	✓	✓			3 اختار عينة من الإنتاج التام والإنتاج غير التام وقم بما يلي: • راجع مكونات التكلفة وعملية احتساب التكاليف للتأكد من دقة ومعقولية الاحتساب. • قارن بين تكلفة الأجور لها ومعدلات الأجور المحددة لها. • تقييم مدى معقولية التكاليف غير المباشرة المحملة عليها وثبات أسلوب تحميل التكاليف غير المباشرة.	
	فحص محاسبي			✓	✓	✓		✓	4 بالنسبة للمخزون المشتري بعملات أجنبية تأكد من تقييمه بسعر العملة في تاريخ المعاملة.	
	متابعة جرد			✓	✓	✓	✓	✓	5 متابعة عمليات جرد المخزون في نهاية العام واحصل على كشوف الجرد وراجع صحتها الحسابية وطابقها مع العينات التي تم اختيارها وابتحث اسباب الفروق ان وجدت.	
	مراجعة محاسبية ومطابقة			✓	✓	✓	✓	✓	6 طابق الكميات المخزون في نهاية الفترة الموجودة في كشوف الجرد مع الكميات الواردة في حسابات مراقبة المخزون وقيمتها الظاهرة في قائمة المركز المالي.	

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

رُوجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:-

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات					إجراء المراجعة	م	
			إ	ح	ق	د	و			ك
	ملاحظة مراجعة محاسبية			✓	✓	✓			7	أفحص العجوزات التي ظهرت في عمليات الجرد وأسبابها والمعالجة المحاسبية التي قامت بها الجهة لها وإجراءات منع تكرارها.
	ملاحظة			✓	✓	✓			8	تأكد من الالتزام بسياسة التسعير وثبات تطبيقها.
	مطابقة محاسبية			✓	✓	✓	✓	✓	9	إذا كان الجرد قبل تاريخ انتهاء الفترة قم بما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • قم بتحليل الفرق بين أرصدة دفتر الأستاذ العام والجرد الموجود للمخزون في تاريخ الجرد. انظر بعناية كيف هذه الاختلافات نشأت وما إذا كان يمكن للاختلافات أن تتراكم مرة أخرى في الفترة القادمة. • راجع القيود في الحسابات لدفتر الأستاذ العام بالمخزون في الفترة الفاصلة. طابق القيود الهامة مع المستندات والسجلات. وخاصة البنود المرتفعة القيمة أو غير العادية أو المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة
	استفسار			✓	✓	✓			10	استفسر عن المخزون المحتفظ به كبضاعة أمانة لجهات أخرى وتأكد استبعادها من قائمة المخزون.

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

رُوجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:-

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م
			ا	ح	ق	د	و	ك		
	متابعة جرد			✓	✓	✓	✓		تأكد ان المخزون الخاص بالأطراف الثالثة و المخزون المحتفظ به كبضاعة أمانة قد تم جرده وتم استبعاده من قائمة المخزون النهائي	11
	مطابقة مستندية			✓	✓	✓	✓	✓	المخزون الموجود خارج المنشأة مثل البضاعة التي في الطريق، المخزون المحتفظ به كبضاعة أمانة، وكميات وأوصاف المخزون في المخازن العامة، وطابق الكميات والمواصفات لقائمة المخزون النهائي.	12
	فحص محاسبي			✓	✓	✓		✓	راجع الانخفاض في قيم المخزون وطبق عليه متطلبات مراجعة التقديرات المحاسبية وتأكد من تحميله لحسابات النتيجة في الفترة التي حدث بها	13
				✓	✓	✓			تأكد من القيام بإجراءات القطع لأذون الصرف والاستلام في نهاية الفترة.	14
	الشهادات الخارجية شهادات الإدارة			✓	✓	✓	✓	✓	الحصول على شهادات من الجهات الخارجية التي تحتفظ بمخزون لديها موضحا به كميته ونوعه والحصول على استفسار من الإدارة بأسباب ذلك.	15

أسم الجهة:

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أعدت بواسطة:-

روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			إ	ح	ق	د	و	ك		
	مراجعة محاسبية		✓						تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإفصاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة	16

مراجعة العملاء وأوراق القبض:

أسم الجهة:
أعدت بواسطة:

الفترة المحاسبية:
التاريخ: / /
روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات					إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح		
الإجراءات التحليلية: -									
	الإجراءات التحليلية			✓				✓	1
	الإجراءات التحليلية			✓				✓	2
	الإجراءات التحليلية			✓				✓	3
	الإجراءات التحليلية			✓				✓	4

إجراءات الرقابة:

1	تأكد من أن الهيكل الوظيفي يحدد سلطات اعتماد إصدار أوامر الشراء (وخاصة الأجل) وأوامر الأسناد لعمليات التشغيل في ضوء قيمة المشتريات والعمليات المطلوب تنفيذها	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	فحص مستندي	عنصر بيئة الرقابة.
2	تقييم الدورة المستندية والدفترية للمدنيين وأوراق القبض، تقييم نظم المعلومات والتقارير عن الجدارة الائتمانية للعملاء، تقييم نظم وتقارير متابعة التأخر في السداد.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	فحص مستندي ودفترى	تقييم نظام المعلومات
3	استفسر من الإدارة عن سياستها في تقييم الخطر ومنهجها في مجابته	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	استفسارات	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة.
4	تأكد من الفصل بين الوظائف المتعارضة من قبول البيع وقبول الائتمان ووجود إجراءات ضبط داخلي لمراجعة الائتمان وقبول عمليات البيع ومراجعة الفواتير بعد الإصدار ومطابقتها مع البضاعة المباعة.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	ملاحظة واستفسار	تقييم الأنشطة الرقابية
5	أطلب تقارير المراجعة الداخلية للرقابة على الائتمان وقيم طرق الفحص التي تقوم بها ومتابعة لجان الحوكمة لها.	✓	✓					✓	فحص مستندي واستفسارات	تقييم متابعة عناصر النشاط

اجراءات التحقق										
	شهادات الإدارة وإعادة حساب وفحص محاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	1	احصل على كشف حركة وراجع الأرصدة الافتتاحية مع الأستاذ العام، السجلات الفرعية، وأوراق العمل الخاصة بالسنة السابقة. راجع المجاميع الرأسية والأفقية لهذا الكشف.
	المصادقات فحص محاسبي فحص مستندي إعادة حساب		✓	✓	✓	✓	✓	✓	2	قم باختيار عينة من أرصدة العملاء وأرسل مصادقات لهم بمراعاة اعتبارات ارسال المصادقات. تتبع الاختلافات مع المصادقات السلبية وأطلب كشوف حركة تفصيلية من هؤلاء العملاء وطابقه مع المسجل بحساباتهم. في حالة استمرار الخلاف حدد المعاملات التي وجد بها خلافات وراجع طلبات الشراء وفواتير البيع ومستندات تسليم البضاعة.
	المصادقات فحص محاسبي فحص مستندي إعادة حساب			✓	✓	✓	✓	✓	3	أطلب بيان بحركة أوراق القبض مفصل على مستوى العملاء واختر وراجع صحة هذا البيان وطابق أرصدة أول وآخر المدة مع رصيد القوائم المالية للعام السابق والحالي • أطلب بيان من البنك بأوراق القبض التي تم قطعاً لديهم • اختر عينة من أوراق القبض المحتفظ بها وطابقها مع رصيدها. • في حالة وجود خلاف تتبع أسبابه واستفسر من الإدارة عن وأطلب عمل التسويات اللازمة وأطلب معالجة الخلل الذي تسبب به.
				✓	✓	✓	✓	✓	4	طابق أرصدة العملاء مع حدود المديونيات المعتمدة لهم وفي حالة وجود تجاوزات لتلك الحدود إذا كان عدده محدود اطلب

								بيان تفصيلي بحركة هذه الحسابات وحدد هل هذا التجاوز مدى تكراره أما إذا كان عددها كبير فأفحص حركة عينة منها وأبلغ كلا من الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة واطلب تفسير لأسباب هذه التجاوزات.	
	شهادات الإدارة والفحص المحاسبي			✓	✓	✓	✓	<ul style="list-style-type: none"> أطلب من الإدارة بيان بأرصدة العملاء المتأخرين في السداد وأسباب هذا التأخير من وجهة نظر الإدارة والإجراءات التي قامت بها. راجع متوسطات أعمار الديون لعينة من العملاء وركز على العملاء الذين يحدث تجاوزات في حدود الائتمان بالنسبة لهم واطلب تفسير لتجاوزات أعمار الديون عن المدد المحددة لها. تأكد من اتخاذ الإدارة إجراءات لإعادة دراسة الجدارة الائتمانية لهؤلاء العملاء. 	5
	شهادات الإدارة والفحص المحاسبي			✓	✓	✓	✓	أطلب من الإدارة دراسات اضمحلال أرصدة العملاء واوراق القبض المشكوك في تحصيلها وراجعها وفقا لاعتبارات مراجعة التقديرات المحاسبية. وتأكد ممن اتخاذ إجراءات لعدم منح ائتمان جديد للعملاء المشكوك في تحصيل ديونهم.	6
	شهادات الإدارة والفحص المحاسبي			✓	✓	✓	✓	أطلب بيان بالديون المعدومة خلال الفترة وقارن بينها وبين الاضمحلال المحسوب لها في الفترات السابقة وتأكد من اتخاذ الإجراءات القانونية ضد هؤلاء العملاء.	7

8	أطلب بيان بالمديونيات وأوراق القبض المتوقع تحصيلها خلال الشهور التالية لتاريخ الإقفال وتتبع الأحداث اللاحقة لها.	✓	✓	✓				شهادات الإدارة والفحص المحاسبي
9	بالنسبة لأرصدة العملاء وأوراق القبض بالعملة الأجنبية اختر عينة منها وتأكد من تسجيلها بسعر الصرف في تاريخ المعاملة وإعادة تقييمها في نهاية الفترة على أساس سعر الصرف في تاريخ الإقفال.							شهادات الإدارة والفحص المحاسبي
10	أطلب بيان بأرصدة العملاء (الدائنة) واستفسر من الإدارة عن أسباب ذلك وأخر عينة منها وأطلب بيان بحركتها وطابق البيان مع الدفاتر والمستندات المؤيدة لها.							شهادات الإدارة واستفسارات والفحص المحاسبي
11	تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإيضاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة.	✓						مطابقة

مراجعة جارى مصلحة الضرائب وضرائب الدخل والضرائب المؤجلة:

التاريخ: / /

الفترة المحاسبية:

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح		
الإجراءات التحليلية: -									
	الإجراءات التحليلية				✓	✓		✓	1
قارن مصروف الضريبة العام مع مصروف الضريبة للأعوام السابقة، أنظر في معدل الضريبة الفعلى.									
	الإجراءات التحليلية				✓	✓		✓	2
قارن معدل الضريبة الفعلى مع معدل الضريبة الفعلى للعام السابق وعلاقة ذلك بمصروف الضرائب للعام الحالي مع مصروف الضرائب في العام السابق.									
	الإجراءات التحليلية				✓	✓		✓	3
حلل العلاقة بين الضرائب المؤجلة والخسائر المرحلة وفروق اهلاك الأصول الثابتة.									
إجراءات الرقابة:									
	شهادات الإدارة	تقييم الخطر في المنشأة		✓				✓	1
استفسر من الإدارة عن المخاطر المتعلقة بوجود خلافات مع مصلحة الضرائب عن ضرائب السنوات السابقة والإجراءات التي قامت بها لمجابهتها ورأى الإدارة القانونية .									

2	✓	✓	✓	✓	✓	أدرس نظم المعلومات التي تقوم بعمل الخصم والاضافة لحساب الضريبة ومدى التزامها بالمتطلبات القانونية وكفايتها ونظم حساب ضرائب الدخل والضريبة على القيمة المضافة أو المبيعات والضرائب والرسوم الإنتاج ان وجدت	ملاحظة استفسار	تقييم نظام المعلومات	
3	✓	✓	✓	✓	✓	تأكد من وجود نظم ضبط داخلي للتأكد من حساب الضرائب بكل سليم وعدم وجود تعارض في الاختصاصات بين من يقوم بالحساب ومن يقوم بالمراجعة والاعتماد ومن يقوم بالتعامل مع مصلحة الضرائب.	ملاحظة واستفسار	تقييم الأنشطة الرقابية	
4	✓	✓	✓	✓	✓	راجع تقارير المراجعة الداخلية المتعلقة بنظام العمل بالإدارات المسئولة عن حساب الضرائب وسدادها في مواعيدها وقيم أسلوب عملها	ملاحظة واستفسار	متابعة عناصر النشاط	
5	✓	✓	✓	✓	✓	استفسر عن ان اعتراضات السلطات الضريبية على خصومات الضرائب واقراراتها.	استفسار	متابعة عناصر النشاط	
اجراءات التحقق									
1	✓	✓	✓	✓	✓	طابق الرصيد أول المدة مصلحة الضرائب في دفاتر الأستاذ قائمة المركز المالي لعام السابق وتتبع الحركة التي تمت عليه واختبر صحة العمليات الحسابية التي تمت عليه.	فحص مستندي وحسابي ومحاسبي		

	فحص مستندي وحسابي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	أحصل على بيان بالخصم والإضافة تحت حساب الضريبة الذي حصلت عليه الجهة من الغير لتوريدها لمصلحة الضرائب وراجع صحته الحسابية واختر عينة من الخصومات التي تم احتسابها وتأكد من صحة الخصم أو الإضافة طبقا للقانون بمطابقتها مع المستندات وشهادات الخصم والإضافة الصادرة واستفسر عن الأعمال التي لم يتم الخصم والاضافة عليها وأسباب ذلك	2
	فحص مستندي وحسابي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	أطلب بيان بالمبالغ التي خصمت وأضيفت على الجهة تحت حساب الضريبة والشهادات الخصم والإضافة التي تم الحصول عليها من الجهات مقابل الخصم وراجع الكشف حسابيا واستفسر عن العمليات التي لم يتم الخصم والاضافة عليها وأسباب ذلك وتأكد من التوجيه المحاسبي.	3
	فحص مستندي وحسابي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	أفحص إقرارات ضريبة القيمة المضافة (المبيعات) الصادرة من المنشأة وراجع صحتها الحسابية وأختر عينة منها وراجع فواتير المشتريات والمبيعات التي الواردة بالإقرارات وتأكد من صحة حسابها وتسجيلها في الدفاتر.	4
	فحص مستندي وحسابي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	أطلب من الجهة الأساس الذي تمت على أساسه احتساب الضرائب المؤجلة وطبق عليه متطلبات مراجعة التقديرات المحاسبية.	5

	إعادة حساب			✓	✓	✓	✓	6	أطلب من الجهة الأساس الذي تم عليه احتساب ضرائب الدخل في نهاية الفترة وتأكد من صحة الوعاء الضريبي واحتساب الضريبة وفقا للقوانين المنظمة له من خلال ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • طابق دخل (خسارة) الفترة. • تحقق من العمليات الحسابية لضريبة الدخل المستحقة الدفع أو ضريبة الدخل القابلة للاسترداد. • طابق نسبة الضريبة مع نسب القانون.
	متابعة أحداث لاحقة			✓	✓	✓	✓	7	طابق مع الإقرارات الضريبية المقدمة
	مطابقة		✓					8	تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإفصاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة.

مراجعة الاستثمارات المتداولة:

أعدت بواسطة: أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية: التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

م	إجراء المراجعة	التأكيدات						نوع الدليل	رقم ورقة العمل
		ك	و	د	ق	ح	إ		
الإجراءات التحليلية: -									
1	قارن بين التغير على قيم الاستثمارات المتداولة والمتوقع لها في الموازنة التقديرية سواء السنوية أو الربع سنوية والوقوف على أسباب الاختلافات.	✓				✓		الاجراءات التحليلية. الاستفسارات	
2	قارن بين قيم البند في الفترة الحالية مع قيم نفس البنود في الأعوام السابق سواء كقيم أو كنسب واتجاهات والوقف على أسباب اختلاف.	✓				✓		الاجراءات التحليلية. الاستفسارات	
3	أدرس العلاقة بين الاستثمارات المتداولة وايراداتها وحلل العلاقة بينها واستفسر عن أسباب أى اختلافات.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الاجراءات التحليلية. الاستفسارات	
إجراءات الرقابة:									
1	تأكد من أن الاستثمارات المتداولة يتم اعتماد شراؤها وبيعها من سلطة مناسبة والالتزام بذلك وافحص سياسة إدارة المنشأة في شراء وبيع الاستثمارات المتداولة وأهدافها	✓				✓		استفسارات وفحص مستندي	عنصر بيئة الرقابة.

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح			إ
	استفسارات	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة	✓						2	أطلب تقييم مخاطر الاستثمارات المتداولة وآليات التحكم فيها ومدى الالتزام بتلك الآليات.
	استفسارات وفحص مستندي ومحاسبي	تقييم نظم المعلومات	✓						3	أطلع على الدورة المستندية والدفترية للاستثمارات المتداولة وكيفية تحديد الهدف من الاستثمارات وسلامة التوجيه المحاسبي لها وللإيرادات المتحققة منها، وقيم تقارير متابعتها.
	ملاحظة	تقييم الأنشطة الرقابية	✓						4	قيم إجراءات متابعة والرقابة على الاستثمارات المتداولة الفصل بين عمليات اتخاذ وتنفيذ عمليات الشراء والبيع وتسجيلها محاسبيا.
	شهادات الإدارة	تقييم متابعة عناصر النشاط	✓						5	اطلب تقارير المراجعة الداخلية عن الاستثمارات المتداولة ولاحظ استجابة الإدارة لها
إجراءات التحقق										

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			إ	ح	ق	د	و	ك		
	مطابقة			✓	✓	✓	✓	✓	أطلب بيان بالاستثمارات المتداولة أول المدة وتأكد من مطابقتها مع أرصدة الفترة السابقة.	1
	فحص مستندى ومحاسبي وإعادة حساب			✓	✓	✓	✓	✓	أختار عينة من الإضافات خلال الفترة وتأكد من مطابقتها لفواتير الشراء وتقييمها بشكل صحيح وإدراجها في التصنيف المناسب وفقا لنوعها والغرض من شرائها.	2
	فحص مستندى ومحاسبي وإعادة حساب			✓	✓	✓	✓	✓	أختار عينة من الاستبعادات خلال الفترة وتأكد من مطابقتها لفواتير البيع وتأكد من معالجة أرباحها وخسائرها بشكل يتناسب مع تصنيف تلك الاستثمارات.	3
	فحص مستندى وإعادة حساب			✓	✓	✓	✓	✓	أختار عينة للاستثمارات المتداولة بالعملات الجنبية تأكد من تسجيلها بسعر الصرف في تاريخ الشراء.	4
	فحص محاسبي ومطابقة			✓	✓	✓	✓	✓	تأكد من إعادة قياس الاستثمارات المتداولة في نهاية الفترة على أساس قيمتها العادلة ومطابقتها وع أرصدها في القوائم المالية.	5

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	فحص مستندى ومحاسبي وإعادة حساب			✓	✓	✓	✓	✓	6	تأكد من تواريخ تحقق إيرادات الاستثمارات المتداولة في تاريخ استحقاق تحصيل تلك الإيرادات بالنسبة للأسهم وعلى أساس المدة بالنسبة للسندات وتسجيلها ضمن إيرادات الاستثمارات بالنسبة للاستثمارات بغرض المتاجرة أو الاحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وضمن حقوق الملكية للاستثمارات المتاحة للبيع
	فحص محاسبي		✓	✓	✓	✓	✓	✓	7	تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإفصاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة.

مراجعة النقدية بالبنوك والصندوق:

أسم الجهة: الفترة المحاسبية: التاريخ: / /

أعدت بواسطة:

روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح	إ			
الإجراءات التحليلية: -											
	الاجراءات التحليلية و الاستفسارات						✓			1	مقارنة أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق في نهاية الفترة الحالية مع أرصدها في الفترات السابقة ونسبتها إلى الالتزامات المتداولة والوقوف على التغيرات الجوهرية والاستفسار عن أسباب التغيرات في تلك النسب.
	الاجراءات التحليلية و الاستفسارات					✓				2	حلل الأرصدة لدى البنوك إلى الرصيد في كل بنك وحل طبيعة الحسابات المفتوحة في كل بنك واستفسر عن أسباب ذلك.
	الاجراءات التحليلية و الاستفسارات					✓				3	قارن بين السحب على المكشوف في الفترة الحالية والفترات السابقة والتفديرات المتوقعة في الموازنة والعلاقة بينها وبين فائدة السحب على المكشوف في الفترة الحالية والفترات السابقة.

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
إجراءات الرقابة:										
	استفسارات وفحص مستندي	عنصر بيئة الرقابة.						✓	✓	تأكد من تحديد سلطات فتح حسابات بنكية والتوقيع على الشيكات في الهيكل التنظيمي. تأكد من اختيار أمناء خزن ورؤساء خزن تتوافر فيهم الكفاءة اللازمة.
	استفسارات وفحص مستندي	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة.		✓	✓	✓	✓	✓	✓	أستفسر من الجهة عن سياستها في إدارة مخاطر النقدية بالبنوك والصندوق سواء مخاطر المتعلقة بأسعار الصرف أو العهد والتأمين على أمينوا الخزن وسياساتها لمجابهتها.
	فحص مستندي ومحاسبي	تقييم نظام المعلومات.		✓	✓	✓	✓	✓	✓	أفحص الدورة المستندية والدفترية للصرف والإيداع في الخزن والبنوك ونظم التقارير عنها وتأكد من وجود مطابقات على فترات متقاربة بين دفاتر الخزنة واليوميات. تأكد من إعداد مذكرات تسوية بنوك ملائمة، وأنها قد روجعت واعتمدت. تمت متابعة البنود المعلقة لمدة طويلة وتم التصرف الملائم في هذه البنود.

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	استفسارات وفحص مستندي ومحاسبي	تقييم الأنشطة الرقابية		✓	✓	✓	✓	✓	4	تأكد من الفصل الملائم بين مهام الحيازة النقدية ومهام المحاسبة عنها واعتماد الصرف والتحويل فيما يتعلق بالموظفين القائمين بهذه الوظائف. ووجود إجراءات ضبط داخلي لمراجعة الشيكات قبل الصرف وعمليات الصرف من الخزن.
	استفسار	تقييم متابعة عناصر الرقابة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	5	استفسر عن إجراءات المراجعة الداخلية في الرقابة على الخزن والجرد المفاجئ لها وقيم كفايتها وأطلب تقارير المراجعة عن النقدية بالصندوق والبنوك.
إجراءات التحقق										
	شهادات جهات خارجية		✓	✓	✓	✓	✓	✓	1	أحصل على شهادة بنكية بجميع الحسابات وشهادات الإيداع في تاريخ القوائم المالية.

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح			إ
	شهادات الإدارة وفحص حسابي ومحاسبي		✓	✓	✓	✓	✓	✓	2	أطلب صورة من مذكرات التسوية التي أعدتها الجهة وتأكد أن جميع البنود المصادق عليها من قبل البنك بما في ذلك القروض والأوراق المالية، تم مطابقتها بشكل صحيح وفي حالة وجود اختلافات يتم التوسع في الفحص حتى يتم الوقوف على أسبابه.
	متابعة الأحداث اللاحقة		✓	✓	✓	✓	✓	✓	3	متابعة المعلقات بمذكرات التسوية في الفترة التالية للتأكد من تسويتها في الفترات اللاحقة لتاريخ الإقفال.
	فحص محاسبي		✓	✓	✓	✓	✓	✓	4	بالنسبة للأرصدة النقدية بالعملات الأجنبية سواء في البنوك أو الخزينة تأكد من ترجمتها بسعر العملة في تاريخ الإقفال.
	إعادة حساب		✓	✓	✓	✓	✓	✓	5	أطلب بيان بحركة الودائع خلال العام وطابق رصيد أول الفترة مع الرصيد الافتتاحي والرصيد في نهاية الفترة مع الرصيد في القوائم المالية وشهادات البنوك.
	إعادة حساب		✓	✓	✓	✓	✓	✓	6	تأكد من حساب الفائدة الدائنة بالنسبة للودائع بشكل سليم وإظهارها ضمن الفوائد الدائنة المستحقة.

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	فحص مستندي وإعادة حساب			✓	✓	✓	✓	✓	7	أختر عينة من الودائع التي تم ربطها خلال العام وتأكد من موافقة سلطات الاعتماد على ربطها وإشعارات الربط وأن الفائدة المربوطة بها تتناسب مع الاتفاقيات مع البنك وأسعار الفائدة.
	الجرد والمراجعة المحاسبية والحسابية			✓	✓	✓	✓	✓	8	المشاركة والإشراف على الجرد و مطابقة أرصدة النقدية بالصندوق أول المدة بالرصيد القوائم المالية السابقة ورصيد النقدية آخر المدة بمحاضر الجرد والرصيد آخر الفترة الظاهر بالقوائم المالية
	فحص مستندي			✓	✓	✓	✓	✓	9	التحقق من إجراءات القطع بالنسبة لأذون استلام وصرف النقدية.
	ملاحظة وفحص مستندي								10	ملاحظة مدى الالتزام بإيداع المبالغ النقدية في الخزن في البنك أول بأول كلما أمكن ذلك ووفقا للتعليمات في هذا الشأن ومطابقة الحركة بين دفاتر الخزينة وإشعارات البنك.
	مطابقة		✓						11	تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإيضاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية وخاصة تصنيف الحسابات لدى البنك وفقا لطبيعتها وأي قيود أو

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
									حدود لاستخدام تلك النقدية وأي ارتباطات ائتمانية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة.	

مراجعة حقوق الملكية:

أسم الجهة: الفترة المحاسبية: التاريخ: / /

أعدت بواسطة:

روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
الإجراءات التحليلية: -										
	إجراءات تحليلية			✓	✓	✓		✓	قارن رأس المال المدفوع في نهاية الفترة برأس المال المدفوع في نهاية الفترة السابقة ودراسة أسباب التغيير من صدور قرارات جمعية عام ومجلس إدارة بزيادتها أو إعدام أسهم خزينة.	1
	إجراءات تحليلية			✓	✓	✓		✓	قارن بين الاحتياطات المحتجرة مع الاحتياطات في الفترة السابقة والتغيرات التي طرأت عليها سواء نتيجة قرارات توزيع الأرباح التي صدرت خلال الفترة والأرباح والرأسمالية التي تم احتجازها كاحتياطات أو قرارات استخدام الاحتياطات التي يمكن التصرف فيها.	2
	إجراءات تحليلية			✓	✓	✓		✓	قارن بين الأرباح المرحلة مع الأرباح المرحلة من العام السابق وتفسير الإدارة للتغير الذي طرأ عليها من توزيع أرباح أو خسائر وأرباح السنوات السابقة التي تم رفعها للأرباح المرحلة وقرارات احتجاز الأرباح	3

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح			إ
	إجراءات تحليلية				✓	✓		✓	4	قارن بين التغيرات في حقوق الملكية والتغيرات المقدره لها وفقا للموازنات.
	إجراءات تحليلية				✓	✓		✓	5	لاحظ التغيرات في النسب المالية التي تتناول حقوق الملكية في الفترة الحالية مع الفترات المماثلة لها في الأعوام السابقة واستفسر من الإدارة عن أسباب أى تغيرات في تلك النسب أن وجدت
إجراءات الرقابة:										
	فحص مستندي	عنصر بيئة الرقابة.		✓	✓	✓		✓	1	تأكد من أن إجراءات زيادة رأس المال وقرارات التصرف في الأرباح والاحتياطات تمت للسلطات الموضوعة في القانون والنظام الأساسي وطبقا لمتطلبات الهيكل التنظيمي للمنشأة.
	استفسارات	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة.					✓	✓	2	استفسر من الجهة عن تقييمها لمخاطر التمويل وسياساتها لمجابهة تلك المخاطر

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح	إ			
	استفسارات وملاحظة	تقييم عنصر نظم المعلومات.			✓	✓	✓		✓	3	تأكد من كفاية الدفاتر التي توضح رأس المال المصدر والمصرح به والمدفوع وأسهم الخزينة وحقوق الملكية الأخرى وكفاية الدورة المستندية لها
	استفسار	تقييم متابعة عناصر الرقابة			✓	✓	✓			4	استفسر من المراجعين الداخليين عن إجراءاتهم لمراجعة حقوق الملكية بالجهة وقيمها
	شهادات الجهات الخارجية	تقييم بيئة الرقابة			✓	✓	✓		✓	5	اطلع على ملاحظات الجهات الرقابية الأخرى التي اعتمدت زيادات رأس المال على عمليات زيادة رأس المال
إجراءات التحقق: في الغالب يتم الفحص بنسبة 100% من العمليات التي تتم على حقوق الملكية نظراً لأن عددها يكون قليل وارتفاع قيمتها.											
	فحص حسابي ومحاسبي				✓	✓	✓		✓	1	أطلع على سجل للمساهمين أختبر ما يلي: • مطابقته مع دفتر الأستاذ. • دقة العمليات الحسابية. • الارصدة الافتتاحية مع أرصدة العام السابق.

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
									• الحركة التي تمت على السجل مع قرارات زيادة رأس المال أو تخفيضه.	
	فحص مستندي ومطابقة			✓	✓	✓		✓	الاطلاع على السجل التجاري للجهة والتحقق من مطابقة رأس المال بالسجل مع المثبت بالدفاتر.	2
	استفسارات فحص حسابي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	التأكد من سداد رأس المال المصدر والمدفوع وأن جميع المقبوضات تمت من خلال القنوات المصرفية، المطابقة مع إشعارات وكشوف حسابات البنوك.	3
	فحص مستندي وحسابي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	بالنسبة لمصروفات إصدار الأسهم: • تتبع تكاليف الإصدار لأسهم تأكد من تسجيلها بشكل سليم. • تأكد من أن مصروفات الإصدار المحصلة قد تم استخدامها في تغطية تكاليف الإصدار والمعالجة الصحيحة للفروق أن وجدت.	4

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	فحص مستندي وحسابي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	5	أعد حساب توزيعات الأرباح وفقا للقرارات ومطابقتها مع التوزيعات الفعلية وأرصدة دائنو التوزيعات والاحتياطات والأرباح المرحلة.
	إعادة حساب			✓	✓	✓	✓	✓	6	تأكد من أن التصرفات في الأرباح تتطابق مع المتطلبات القانونية والنظام الأساسي.
	فحص مستندي وحسابي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	7	راجع التغييرات في الأرباح المرحلة وتأكد أن معالجة الأخطاء المحاسبية التي تخص الفترات السابقة التي تم معالجتها على الأرباح المرحلة لا تخص الفترة الحالية وأنها تتسم بالأهمية النسبية
	فحص مستندي وحسابي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	8	بالنسبة لأسهم الخزينة تأكد من صدور القرارات بشرائها والمستندات الدالة على الشراء والعمولات المحسوبة عليها وعدم حصولها على أرباح من التوزيع وأن مدة الاحتفاظ بها لم تتجاوز المدد القانونية.

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	فحص مستندي وحسابي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	9	بالنسبة لإعادة بيع أسهم الخزينة راجع مستندات إعادة البيع وعمولات ومصروفات إعادة البيع ومعالجة خسائر وأرباح البيع.
	فحص مستندي وحسابي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	10	بالنسبة لحقوق الملكية الأخرى مثل: <ul style="list-style-type: none"> • لأرباح أو خسائر الاستثمارات المالية المتاحة للبيع • أرباح خسائر الاستثمارات في أدوات تغطية. • الأرباح والخسائر الأكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات. • ونصيب المنشأة من الدخل الشامل الآخر في الشركات الشقيقة. تأكد من حسابها على أسس سليمة وإظهارها في قائمة الدخل الشامل الآخر
				✓	✓	✓	✓	✓	11	طابق صافي وأرباح خسائر العام مع الرصيد الظاهر في قائمة الدخل بعد آخر تعديلات لها

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	مراجعة محاسبية		✓							12
تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإيضاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة										

مراجعة القروض والالتزامات طويلة الأجل وفوائدها:

أسم الجهة:

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أعدت بواسطة:

روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
الإجراءات التحليلية: -										
	الاجراءات التحليلية			✓				✓	قارن بين القروض والديون طويلة الأجل مع القروض والديون طويلة الأجل في الفترات السابقة وحل مكوناتها وأحكم على معقولية التغيرات.	1
	الاجراءات التحليلية			✓				✓	قارن بين القروض والديون طويلة الأجل والموازنات المقدرة لها واستفسر عن أسباب الاختلافات ومعقوليتها.	2
	الاجراءات التحليلية			✓				✓	أحسب التغير في نسب القروض و المديونيات طويلة الأجل إلى حقوق الملكية واستفسر عن أسبابها.	3
	الاجراءات التحليلية			✓				✓	أحسب التغير في نسب القروض والمديونيات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول وأبحث معقوليتها.	4
	الاجراءات التحليلية			✓				✓	أحسب تغير عدد مرات تغطية الفائدة من صافي الربح قبل الفوائد والضرائب وأبحث معقوليتها وأسباب التغيرات فيها	5

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
إجراءات الرقابة:										
	شهادات الإدارة وفحص مستندي	عنصر بيئة الرقابة.		✓					✓	1
	شهادات الإدارة والفحص	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة		✓					✓	2
	فحص مستندي ومحاسبي	تقييم نظم المعلومات.		✓					✓	3
	فحص مستندي	تقييم الأنشطة الرقابية		✓					✓	4

أسم الجهة: الفترة المحاسبية: / / التاريخ: / /
أعدت بواسطة: روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م		
			ك	و	د	ق	ح			إ	
	شهادات الإدارة	تقييم متابعة عناصر النشاط					✓		5	أطلب تقارير المراجعة الداخلية عن القروض والالتزامات طويلة الأجل وتتبع عمليات الفحص وأحكم على كفايتها	
اجراءات التحقق											
	شهادات الإدارة وفحص حسابي				✓	✓	✓	✓	✓	1	أحصل على بيان بحركة القروض والالتزامات طويلة الأجل خلال العام وراجع صحته الحسابية وطابقه مع أرصدة أول وآخر المدة وطابقه مع اجتماعات مجلس الإدارة بالموافقة عليها.
	شهادات جهات خارجية				✓	✓	✓	✓	✓	2	أطلب شهادات من البنوك والدائنين بأرصدهم في نهاية الفترة وطابقها مع الأرصدة.
	فحص مستندي ومحاسبي				✓	✓	✓	✓	✓	3	أفحص مستندات سداد أقساط القروض والالتزامات طويلة الأجل وفوائدها خلال الفترة ومخالصات بالنسبة للقروض والالتزامات طويلة الأجل التي تم سدادها بالكامل وطابقه مع الدفاتر.

أعدت بواسطة: أسم الجهة: الفترة المحاسبية: التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	إعادة حساب وفحص مستندي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	4	أعد حساب أقساط الفوائد خلال الفترة وفقا لاتفاقيات القروض والالتزامات طويلة الأجل وطابقها مع إشعارات البنك وإيصالات السداد والفوائد المستحقة آخر الفترة وتسجيلها في الدفاتر.
	فحص محاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	5	تأكد من تسجيل القروض والالتزامات طويلة الأجل واستحقاق الفوائد بالعملات الأجنبية على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة وإعادة تقييمها في نهاية الفترة على أساس الاستحقاق.
	فحص محاسبي		✓						6	أفحص ضمانات القروض وتأكد من الإفصاح عن الأصول المرهونة عن تلك الضمانات بشكل كافي
	متابعة الأحداث اللاحقة			✓	✓	✓		✓	7	متابعة الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الاقفال لتأكيد على سداد الأقساط والفوائد واستحقاقاتها.

أعدت بواسطة: أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / / روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح	إ			
	فحص محاسبي				✓	✓	✓		✓	8	تأكد من أن أقساط القروض والالتزامات طويلة الأجل المستحقة خلال العام القادم قد تم عرضها ضمن الالتزامات قصيرة الأجل في القوائم المالية.
	فحص محاسبي		✓							9	تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإيضاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة.

مراجعة الأصول المخصصات والالتزامات المحتملة:

أعدت بواسطة: أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية: التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			إ	ح	ق	د	و	ك		
الإجراءات التحليلية: -										
	الإجراءات التحليلية			✓				✓	1	قارن بين المخصصات والالتزامات المحتملة في الفترات السابقة والفترة الحالية.
	الإجراءات التحليلية			✓				✓	2	قارن بين المخصصات والالتزامات المحتملة الفعلية والمتوقعة طبقاً للموازنات.
إجراءات الرقابة:										
	فحص مستندي ومحاسبي	عنصر نظام المعلومات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	1	أفحص الدورة المستندية والدورة الدفترية للمخصصات والالتزامات المحتملة ووجود إجراءات كافية لدراسة تقديرها والتقارير متابعتها

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			إ	ح	ق	د	و	ك		
	إجراء	متابعة عناصر النشاط	✓	✓	✓	✓	✓	✓	أطلب تقارير المراجعة الداخلية عن المخصصات والالتزامات المحتملة وأستفسر عن استجابة الإدارة لها	2
إجراءات التحقق										
	استفسارات			✓	✓	✓	✓	✓	استفسر وناقش مع الإدارة سياسة العميل وإجراءاته لتحديد، تقويم، والمحاسبة عن الالتزامات المحتملة، بما في ذلك ما ينشأ من منازعات قضائية ومطالبات. يجب أن ينظر الاستفسار في معالجة الترتيبات الشفوية، مثل ضمان شفوي لديون الغير إضافة إلى أي ترتيبات مكتوبة.	1
	استفسارات وإعادة حساب ومطابقة			✓	✓	✓	✓	✓	أحصل على بيان بالالتزامات المحتملة والمخصصات أو الفترة والاضافات عليها خلال الفترة وأرصدتها في نهاية الفترة وراجع العمليات الحسابية التي أجريت عليها وطبقها مع أرصدة القوائم المالية السابقة والقوائم المالية الحالية.	2

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م	
			إ	ح	ق	د	و			ك
	فحص محاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	3	طبق اعتبارات مراجعة التقديرات المحاسبية بالنسبة للمخصصات والالتزامات المحتملة
	استخدام عمل خبير			✓	✓	✓	✓	✓	4	احصل من المستشار القانوني على تأكيد وتقويم للنزاعات والمطالبات الموجودة في تاريخ قائمة المركز المالي وخلال الفترة من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ تبليغ المراجعين بالمعلومات.
	فحص مستندي			✓	✓	✓	✓	✓	5	الرجوع إلى أوراق العمل الضريبي، وخاصة جدول الموقف الضريبي من أجل تحديد أي التزام طارئ محتمل، والحصول من العميل على أي تقارير / تفاصيل مراجعات ضريبة القيمة المضافة/ مراجعات ضريبة الدخل، الحصول من العميل على أي إشعارات طلب / إشعارات
	فحص محاسبي		✓						6	تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإيضاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة.

مراجعة حساب الموردين وأوراق الدفع:

أسم الجهة: الفترة المحاسبية: التاريخ: / /
أعدت بواسطة: روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح	إ			
الإجراءات التحليلية: -											
	الإجراءات التحليلية			✓					✓	1	قارن أرصدة الموردين وأوراق الدفع مع أرصدتهم في العام السابق وقارن الموردين أوراق الدفع إلى نسبة المشتريات والخدمات المشتراة و أطلب تفسير وجود اختلافات جوهرية.
	الإجراءات التحليلية			✓					✓	2	قارن أرصدة الموردين وأوراق الدفع مع القيمة المتوقعة لهم في الموازنات وأطلب تفسير وجود أي اختلافات جوهرية.
	الإجراءات التحليلية			✓					✓	3	حلل معدل المشتريات الآجلة في الفترة الأخير من العام بالنسبة إلى مجموع المشتريات بالنسبة لباقي الفترات خلال العام .
إجراءات الرقابة:											
	فحص مستندي	عنصر بيئة الرقابة.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	1	تأكد من أن الهيكل الوظيفي يحدد سلطات اعتماد الموردين وكذا تأكد من وضوح لفلسفة الإدارة في سياسات الشراء وسلطات اعتماد طلبات الشراء في ضوء مبالغها.

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	استفسارات	بيئة الرقابة	✓						استفسر سياسة الإدارة في التعاقد مع الموردين وعن وجود سجل للموردين والمقاولين من عدمه .	2
	مراجعة مستندية	تقييم نظام المعلومات	✓						تقييم الدورة المستندية والدفترية للموردين وأوراق الدفع، تقييم نظم المعلومات عن التزام الموردين بالجودة والمواعيد وسرعة تلبية الطلبات، تقييم نظم وتقارير متابعة أسواق التوريد والموردين الجدد وتأكد من أن: <ul style="list-style-type: none"> • أوامر الشراء يتم اعتمادها عند المستوى الملائم. • أوامر الشراء ترقم بأرقام متسلسلة. • تحرر قيود بناء على إشعار تسلم بضاعة المعتمد. 	3
	استفسارات	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة.	✓						استفسر من الإدارة عن سياستها في تقييم الخطر لعمليات التوريد ولسد الحاجات العاجلة.	4

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح		
	ملاحظة واستفسار	تقييم الأنشطة الرقابية.					✓	<p>5</p> <p>تأكد من الفصل بين الوظائف المتعارضة من إصدار أوامر الشراء، واعتماد أوامر الشراء، واستلام البضائع والمحاسبة عنها، ووجود إجراءات ضبط داخلي لمراجعة أذون الاستلام والتأكد من صحتها قبل اعتمادها مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مراجعة فواتير الموردين بواسطة شخص مستقل عن إدارة المشتريات. • التحقق من ملاءمة السعر الذي احتسبه المورد مثلاً من خلال مراجعة معدل الأسعار مع قوائم أسعار معتمدة أو عروض أسعار. • قيام شخص مستقل بمقارنة أوامر الشراء، إشعارات التسلم، وفواتير الشراء للتأكد من اتفاقها. 	
	فحص مستندي واستفسارات	تقييم متابعة عناصر النشاط					✓	<p>6</p> <p>أطلب تقارير المراجعة الداخلية للرقابة على الموردين وأوراق الدفع وقيم طرق الفحص التي تقوم بها ومتابعة لجان الحوكمة لها. وأطلب تقارير مطابقة كشوف حسابات من الدائنين مع أرصدتهم وأسباب الاختلافات أن وجدت والإجراءات التي اتبعت لمنع ذلك.</p>	

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
اجراءات التحقق										
	فحص محاسبي فحص مستندي إعادة حساب			✓	✓	✓	✓	✓	1	أحصل على بيان بأرصدة المدينين واوراق الدفع اول المدة ثم قم بما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • طابق البيان مع دفتر الأستاذ وأرصدة آخر العام السابق. • اختبر صحة العمليات الحسابية لعينة من حسابات عينة منها الموردين. • تابع تواريخ السداد ومدى اتفاقها مع الائتمان الممنوح.
	فحص محاسبي فحص مستندي إعادة حساب			✓	✓	✓	✓	✓	2	بالنسبة للموردين الجدد وللعمليات الجديدة مع الموردين القدامى طابق أوامر الشراء مع الفواتير والعقود المبرمة مع الموردين وتأكد من أن الفواتير تتفق مع التعاقدات أو عروض الأسعار وصحة نسب الخصومات سواء التجاري أو النقدي مع فترات الائتمان الممنوحة وصحة

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	شهادات الإدارة المصادقات فحص محاسبي فحص مستندي إعادة حساب			✓	✓	✓	✓	✓	3	<p>بالنسبة للأرصدة آخر المدة أطلب بيان تحليلي بأرصدة الموردين واوراق الدفع في نهاية الفترة ثم قم بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • راجع صحة الكشف من الناحية الحسابية. • طابق رصيد الكشف مع الرصيد الظاهر في ميزان المراجعة وقائمة المركز المالي. • أختار عينة من الموردين وأطلب من الجهة إرسال مصادقات عن أرصدهم وبمراعات متطلبات إرسال المصادقات. • طابق نتيجة المصادقات مع الأرصدة الدفترية. • في حالة وجود أي اختلاف بين الرصدة الدفترية والرصيد طبقا للمصادقات أطلب من الجهة تفسير أسباب هذا الاختلاف وتحليله. • أطلب كشوف حركة بالحسابات التي وجد بها خلافات وأطلب من الجهة مخاطبة المورد وإرسال كشف حركة لحسابه وتحديد أسباب الخلاف ومراجعتها مستنديا.

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
									• في حالة وجود أخطاء لدى الجهة يتم أسباب تلك الأخطاء ووضع الآليات لمنعها.	
	فحص مستندي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	بالنسبة لأرصدة الموردين وأوراق الدفع بالعملة الأجنبية اختر عينة منها وتأكد من تسجيلها بسعر الصرف في تاريخ المعاملة وإعادة تقييمها في نهاية الفترة على أساس سعر الصرف في تاريخ الإقفال.	4
	شهادات الإدارة وفحص محاسبي		✓	✓	✓	✓	✓	✓	أطلب بيان بالدائنية وأوراق الدفع المستحق سدادها خلال الشهور التالية لتاريخ الإقفال وتتبع الأحداث اللاحقة لها.	5
	فحص محاسبي		✓						بالنسبة للدائنة وأوراق الدفع مع الأطراف ذات العلاقة أستفسر عن مدى كفاية الإفصاح عن التعاملات معهم	6
	مطابقة		✓						تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإيضاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة.	7

مراجعة المبيعات وايرادات التشغيل:

أسم الجهة: الفترة المحاسبية: التاريخ: / /

أعدت بواسطة:

روجعت بواسطة:

م	إجراء المراجعة	التأكيدات						نوع الدليل	رقم ورقة العمل
		ك	و	د	ق	ح	إ		
الإجراءات التحليلية: -									
1	قارن بين المبيعات الفترة الحالية مع المبيعات في الفترات السابقة واستفسر عن أي انحرافات غير عادية سواء على المستوى الإجمالي أو على مستوى الأصناف و المناطق البيعية.	✓				✓		الاجراءات التحليلية	
2	قارن بين المبيعات الفترة الحالية مع المبيعات المقدره وفقا للموازنات التقديرية واستفسر عن أي اختلافات سواء على المستوى الإجمالي أو على مستوى الأصناف أو المناطق البيعية.	✓				✓		الاجراءات التحليلية	
3	حلل العلاقة بين إجمالي المبيعات وعمولات وحوافز رجال التسويق والمبيعات وأبحث معقوليتها	✓				✓		الاجراءات التحليلية	
4	حلل العلاقة بين المبيعات وتكلفة المبيعات ومدى الارتباط بينهما واستفسر عن أي اختلافات غير مبررة.	✓				✓		الاجراءات التحليلية	
5	حلل العلاقة بين المبيعات وأسعار بيع المنتجات والسلع ومدى ارتباطها واستفسر عن أي اختلافات أن وجدت	✓				✓		الاجراءات التحليلية	

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
إجراءات الرقابة:										
	فحص مستندي	عنصر بيئة الرقابة.		✓	✓	✓		✓	1	تأكد من الالتزام بمتطلبات الهيكل التنظيمي وتفويض السلطات بالنسبة لقبول طلبات الشراء.
	استفسار ومستندي	تقييم عنصر تقييم الخطر		✓	✓	✓		✓	2	استفسر عن تقييم المنشأة لمخاطر المبيعات وادرس تطبيقها لآليات مجابتهها
	فحص مستندي	تقييم عنصر نظم المعلومات		✓	✓	✓		✓	3	تأكد من كفاية الدورة المستندية والدورة الدفترية والتسجيل بالدفاتر أول بأول، ووجود تقارير لمتابعة عمليات البيع وتقديمها للمستويات المناسبة
	ملاحظة	تقييم الأنشطة الرقابية		✓	✓	✓		✓	4	لاحظ مدى وجود إجراءات ضبط داخلي للتأكد من صحة الفواتير قبل التحصيل ووجود رقابة على تسليم البضاعة المباعة وعند البوابات.
	فحص مستندي	تقييم متابعة عناصر النشاط		✓	✓	✓		✓	5	افحص تقارير المراجعة الداخلية عن المبيعات واستجابة الإدارة لملاحظاتها
إجراءات التحقق										

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	استفسار وفحص مستندي ومحاسبي				✓	✓	✓	✓	1	استفسر من الجهة عن وجود مبيعات مسجلة ولم يتم تسليم البضاعة لها وتأكد من مدى استيفائها لمعايير الاعتراف بالإيراد.
	استفسار وفحص مستندي ومحاسبي				✓	✓	✓	✓	2	استفسر عن البضائع التي تم تسليمها للعملاء وتم تأجيل الاعتراف بها ضمن المبيعات وتأكد من ملاءمة التأجيل لوجود شك في تحقق الأيراد أو لعدم انتقال المنافع والمخاطر الخاصة بالبضاعة.
	فحص مستندي ومحاسبي				✓	✓	✓	✓	3	تأكد من إجراءات قطع فواتير البيع في نهاية الفترة وأن أول فاتورة مبيعات وعدم تسجيل مبيعات تخص الفترة السابقة أو اللاحقة في الفترة الحالية
	فحص مستندي ومحاسبي				✓	✓	✓	✓	4	أختار عينة المبيعات وأفحص فواتير البيع (نسخة الحسابات) وتأكد من صحتها المستندية وصحة الخصومات المدرجة بها ومطابقتها لاتفاقيات الخصم مع العميل أو العملاء وضريبة المبيعات الخاصة بها والخصم تحت حساب الضريبة وتأكد من تسجيلها وترحيلها بشكل صحيح وطابقها مع مستندات الشحن وطلبات الشراء.

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	فحص حسابي ومطابقة			✓	✓	✓	✓	✓	راجع دفاتر الأستاذ وتأكد من الصحة الحسابية للعمليات به مطابقة إجمالي وصافي المبيعات للأرصدة الظاهرة في القوائم المالية.	5
	استفسار وفحص مستندي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	أفحص مردودات المبيعات وأستفسر عن أسبابها وأفحص إعادة تسليم البضاعة الخاصة بها للمخزن وتسجيلها على البوابات، وتتبع تسجيلها في الدفاتر.	6
	فحص مستندي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	أختر عينة من المبيعات بالعملات الأجنبية وتأكد من تسجيلها بسعر الصرف في تاريخ المعاملة أو بالسعر المثبت خلال الفترة.	7
	استفسار وفحص محاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	استفسر عن مبيعات الأصول التي تقرر بيعها تأكد من عدم إدراج إيراداتها ضمن المبيعات وإدراجها ضمن إيرادات العمليات غير المستمرة.	9
	استفسار وفحص مستندي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	أطلب من الجهة بيان بالمبيعات مع الأطراف ذات العلاقة ومدى وجود شروط خاصة للمبيعات الخاصة بهم وتأكد من اعتماد الإدارة لهذه الشروط.	10

الفترة المحاسبية:

التاريخ: / /

أسم الجهة:

روجعت بواسطة:

أعدت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات					إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح			إ
	شهادات الإدارة ومطابقة			✓	✓	✓	✓	✓	11	أطلب بيان بالمبيعات الشهرية وطابقها مع إقرارات ضريبة المبيعات واستفسر عن أي اختلافات أن وجدت وراجع صحة حساب البيان المطلوب وطابق الإجمالي مع إجمالي مبيعات.
	فحص محاسبي		✓						12	تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإيضاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة.

مراجعة المرتبات والجرور:

أسم الجهة: الفترة المحاسبية: التاريخ: / /

أعدت بواسطة:

روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
الإجراءات التحليلية: -										
	إجراءات تحليلية				✓	✓		✓	حلل أثر القرارات السيادية على زيادة الرواتب وأثرها على إجمالي المرتبات	1
	إجراءات تحليلية				✓	✓		✓	حلل العلاقة بين المرتبات إلى إجمالي المبيعات خلال الفترات السابقة وحدد توقع المرتبات في ضوء إجمالي المبيعات العام الحالي واستفسر من الإدارة أن كانت هناك اختلافات.	2
	إجراءات تحليلية				✓	✓		✓	حلل العلاقة بين أجور الإنتاج والخدمات الإنتاجية وكميات الإنتاج خلال الفترات السابقة وقارنها مع الفترة الحالية واستفسر من الإدارة في حالة وجود خلاف.	3
	إجراءات تحليلية				✓	✓		✓	حلل العلاقة بين أجور التسويق والخدمات وإجمالي المبيعات خلال الفترات السابقة وقارنها مع الفترة الحالية واستفسر من الإدارة في حالة وجود خلاف.	4

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	إجراءات تحليلية				✓	✓		✓	5	قارن بين الأجر الفعلية والأجر وفقا للموازنات سواء على مستوى الإجمالي أو على المستوى الوظيفي (إنتاج / تسويق / إدارية وتمويلية)
	إجراءات تحليلية				✓	✓		✓	6	قارن بين أعداد الموظفين والعمال في كل فئة وظيفية في العام السابق والعام الحالي ومتوسط الأجر لكل فئة في العام الحالي والعام السابق وفي حالة وجود اختلافات أطلب من الإدارة تفسير ذلك
إجراءات الرقابة:										
	استفسارات وملاحظة	عنصر بيئة الرقابة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	1	أستفسر عن سياسات التعيين بالجهة وتنمية الموارد البشرية بها واحكم على كفايتها
	استفسارات وملاحظة	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	2	أستفسر من الجهة عن مخاطر العمالة والموظفين وأسلوب مجابتهها لهم
	فحص مستندي	تقييم نظام المعلومات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	3	أفحص الدورة المستندية والدورة الدفترية لنظام الأجر ونظم تقارير الأداء وتأكد من كفايتها.

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	ملاحظة	تقييم الأنشطة الرقابية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	لاحظ وجود مراجعة لكشوف الأجور قبل اعتمادها ووجود فصل بين الوظائف المتعارضة.	4
	ملاحظة	تقييم متابعة عناصر الرقابة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	أطلع على تقارير المراجعة الداخلية عن الأجور وجودة اكتشافها للمخالفات	5
إجراءات التحقق										
	شهادات الإدارة فحص مستندي حسابي			✓	✓	✓	✓	✓	أحصل على بيان بالعاملين لدى الجهة وقسمهم وفقا لقيمة أجورهم إلى طبقات واختار عينة منهم واطلع على ملفات تعيينهم وأجرهم الحالي وتدرج زيادة الأجر من تاريخ التعيين حتى الآن وراجع ما يحصلوا عليه من أجر خلال الفترة سواء أجور عادية أو متغيرة وأحكم على درجة مناسبتها.	1
	فحص مستندي وحسابي			✓	✓	✓	✓	✓	أطلب كشوف الأجور والمرتبات وراجع صحتها من الناحية الحسابية وأختار عينة من الموظفين بها وتأكد من سلامة احتساب	2

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
									أجورهم بمطابقتها مع مرتباتهم الحالية (الأساسية والإضافية) وبطاقات الوقت الخاصة بهم الخصومات الخاصة بهم.	
	شهادات الإدارة وفحص مستندي ومحاسبي		✓	✓	✓	✓	✓	✓	أطلب من الجهة بيان من الإجازات المتراكمة والتي لم يحصل عليها العاملين خلال الفترة وأختار عينة منهم وراجع كشوف الحضور والانصراف الخاصة به وتأكد من سلامة الإجازات المرحلة لهم واطلب من الجهة كيفية تحميل حساب الأجور بمقابل الإجازات الخاصة بهم وراجعها باعتبارها تقديرات محاسبية.	3
	استفسارات وفحص مستندي ومحاسبي		✓	✓	✓	✓	✓	✓	استفسر من الجهة عن مزايا العاملين بعد انتهاء الخدمة وكيفية حسابها وتحميل تكلفتها لحساب الأجور وراجعها باعتبارها تقديرات محاسبية.	4
	استفسارات وفحص مستندي ومحاسبي		✓	✓	✓	✓	✓	✓	استفسر من الجهة عن الأجور طويلة الأجل ان وجدت وكيفية حسابها وتحميل تكلفتها لحساب الأجور وراجعها باعتبارها تقدير محاسبي.	5

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	مراجعة مستندية وحسابية ومحاسبية			✓	✓	✓	✓	✓	أطلب بيان بسلف العاملين رصيد أول الفترة والسلف الجديدة خلال الفترة وطابق رصيد أول الفترة مع الرصيد في القوائم المالية السابقة وتأكد من خصم أقساط استرداد السلف من عينة منها وطابق رصيد آخر الفترة مع الرصيد الموجود في ايضاحات القوائم المالية الختامية.	6
	مراجعة مستندية وحسابية ومحاسبية			✓	✓	✓	✓	✓	أختر عينة من الموظفين وأطلب تسوية ضريبة المرتبات الخاصة بهم وتأكد من حساب الضريبة بشكل صحيح وأحسب المبالغ التي تم خصمها منهم تحت حساب الضريبة وتسوية آخر الفترة لهم	7
	مطابقة		✓						تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإيضاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسي للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة.	8

مراجعة تكلفة المبيعات:

أسم الجهة: الفترة المحاسبية: التاريخ: / /

أعدت بواسطة:

روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكدات					إجراء المراجعة	م	
			ك	و	د	ق	ح			إ
الإجراءات التحليلية: -										
	الإجراءات التحليلية				✓	✓	✓	✓	1	قارن بين نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات في الفترة الحالية مع الفترات السابقة واطلب أسباب الاختلافات أن وجدت.
	الإجراءات التحليلية				✓	✓	✓	✓	2	قارن بين تكلفة المبيعات إلى المبيعات على مستوى المنتجات وعلى مستوى القطاعات البيعية وعلى مستوى العملاء الرئيسيين في الفترات الحالية والفترات السابقة وأبحث أسباب الاختلافات.
	الإجراءات التحليلية				✓	✓	✓	✓	3	قارن بين نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات في الفترة الحالية مع الموازنات على المستوى الإجمالي وعلى مستوى المنتجات والقطاعات والعملاء الرئيسيين واطلب أسباب الاختلافات أن وجدت.
	الإجراءات التحليلية				✓	✓	✓	✓	4	قارن بين إجمالي الربح في الفترات السابقة والفترة الحالية وإجمالي الربح الفعلي والمقدر في الموازنات وأبحث أسباب الاختلاف.

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			إ	ح	ق	د	و	ك		
	الإجراءات التحليلية				✓	✓	✓	✓	قارن بين إجمالي الربح في الجهة مع إجمالي الربح في الجهات المماثلة وأستفسر عن أسباب الاختلاف.	5
إجراءات الرقابة:										
	الفحص المستندي	تقييم بيئة الرقابة		✓				✓	تأكد اعتماد طلبات الشراء من السلطات المختصة ووجود تحديد لمن لهم حق التصريح بالشراء وفقا لقيم المشتريات الموجودة.	1
	استفسارات	تقييم عنصر تقييم الخطر في المنشأة.		✓				✓	استفسر عن تقييم المنشأة للمخاطر التي تتعرض لها المشتريات من انتظام الشراء وتغيرات الأسعار وسياسات المنشأة لمجابهتها.	2
	اقرارات	تقييم نظم المعلومات.		✓				✓	تأكد من وجود مستندات مسلسلة لأوامر الشراء كفاية الدورة المستندية والدورة الدفترية واختبر الالتزام بها.	3

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			إ	ح	ق	د	و	ك		
	الاستفسارات والفحص المستندي	تقييم الأنشطة الرقابية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	تأكد من وجود إجراءات ضبط داخلي لمراجعة أوامر الشراء قبل الإصدار ووجود فصل بين الوظائف المتعارضة مثل الجهات الطالبة والجهات التي تصدر أوامر الشراء والمخازن	4
	فحص مستندي	تقييم عناصر متابعة النشاط	✓	✓	✓	✓	✓	✓	اطلب تقارير المراجعة الداخلية للمشتريات والمخازن واستجابة الإدارة لها	5
إجراءات التحقق										
	فحص مستندي فحص محاسبي إعادة حساب					✓	✓	✓	تأكد من اكتمال المشتريات من خلال فحص طلبات الشراء وتأكد مما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • تتابع الأرقام المسلسلة. • أختبر عينة من تلك المستندات وتتبع فواتير شرائها من حيث الكميات والأسعار وحساب الخصومات عليها الضرائب المحسوبة عليها. 	1

أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			إ	ح	ق	د	و	ك		
									<ul style="list-style-type: none"> • قارن بين فواتير الشراء والكميات المستلمة والمستلمة للمخازن. • تتبع تسجيلها في دفاتر اليومية لدفاتر الاستاذ. 	
	فحص مستندى ومحاسبى			✓	✓	✓	✓	✓	أفحص مستندات تحميل العمليات ومراحل الإنتاج بالخامات المنصرفة وقارن بين معدلات حركة الخامات والإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام.	2
	فحص مستندى ومحاسبى			✓	✓	✓	✓	✓	راجع تكاليف عمليات التشغيل لدى الغير والخدمات المشتراة التي تم تحميلها لتكاليف الإنتاج وتأكد من أنها تحميلها على مراحل الإنتاج وأوامر الإنتاج المناسبة.	3
	فحص مستندى ومحاسبى			✓	✓	✓	✓	✓	طابق تكاليف الأجور المحملة على تكلفة المبيعات مع الأجور المدفوعة للعاملين بأقسام الإنتاج والخدمات الانتاجية وقارن بين معدلات الأجور المخططة وابتحث أسباب الاختلافات.	4

أعدت بواسطة: أسم الجهة:
 الفترة المحاسبية: التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	فحص مستندى ومحاسبى			✓	✓	✓	✓	✓	أختر عينة من التكاليف غير المباشرة المحملة على تكاليف الانتاج وتأكد من سلامة معدلات التحميل وتوزيع تلك التكاليف على المنتجات.	5
	فحص مستندى ومحاسبى			✓	✓	✓	✓	✓	طابق مخزون أول المدة ومخزون آخر المدة من الانتاج التام وغير التام الظاهر في قائمة تكلفة الانتاج مع الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الظاهرة في محاضر الجرد.	6
	فحص مستندى			✓	✓	✓	✓	✓	تأكد من وجود إجراءات قطع لمستندات المشتريات والصرف من المخازن في نهاية الفترة.	7
	فحص محاسبى		✓						تأكد من كفاية الإفصاحات الواردة في الإفصاحات المتممة وأنها قد لبت المتطلبات الواردة في الإطار المحدد للقوائم المالية، والنظام الأساسى للجهة والقوانين المنظمة لعمل الجهة.	8

مراجعة المصروفات والأعباء والخسائر:

الفترة المحاسبية: التاريخ: / /
 اسم الجهة:
 أعدت بواسطة:
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
الإجراءات التحليلية: -										
	الاجراءات التحليلية			✓				✓	1	قارن بين المصروفات الإدارية و الإيجارات والضرائب العقارية والتعويضات والغرامات والتبرعات والإعانات في الفترات السابقة وفي الفترة الحالية كقيم وأبحث معقوليتها واستفسر عن أى البنود غير العادية منها.
	الاجراءات التحليلية			✓				✓	2	قارن بين المصروفات الإدارية و الإيجارات والضرائب العقارية والتعويضات والغرامات والتبرعات والإعانات المتوقع لها وفقا للموازنات التقديرية وأستفسر عن التغيرات بين الفعلبات والتقدير.
	الاجراءات التحليلية			✓				✓	3	قارن بين نسب المصروفات الإدارية لإجمالي المبيعات وأبحث أسباب أى تغيرات طرأت على هذه النسب.

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

م	إجراء المراجعة	التأكدات						نوع الدليل	رقم ورقة العمل
		ك	و	د	ق	ح	إ		
إجراءات الرقابة:									
1	استفسر عن المسؤولين عن الموافقة على المصروفات الإدارية والتمويلية واختبر الالتزام بتفويض السلطات بالنسبة لتلك المصروفات	✓				✓		استفسارات وفحص مستندي	
2	تأكد من الدورة المستندية للمصروفات الإدارية والدورة الدفترية لها وتقارير متابعتها واختبر الالتزام بها	✓				✓		فحص مستندي ومحاسبي	
3	قيم إجراءات الضبط الداخلي للمصروفات الإدارية ومتابعتها من قبل المختصين.	✓				✓		فحص مستندي	
إجراءات التحقق									
1	قم باختيار عينة من المصروفات المسجلة وافحص المستندات المدعمة للملائمة للمصروفات ذات العلاقة مثل اتفاقيات الإيجار، الملفات الشخصية وسجلات الرواتب والعلاوات الأخرى... إلخ.	✓	✓	✓	✓	✓		فحص مستندي	

أعدت بواسطة:
 اسم الجهة:
 الفترة المحاسبية:
 التاريخ: / /
 روجعت بواسطة:

رقم ورقة العمل	نوع الدليل	الملاحظات والنتائج	التأكيدات						إجراء المراجعة	م
			ك	و	د	ق	ح	إ		
	فحص محاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	قم بفحص سريع لحساب المصروفات بالأستاذ العام وتقصي أي بنود كبيرة وغير عادية وتأكد من أن المصروفات قد صرفت لأغراض المشروع.	2
	فحص مستندي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	أفحص جميع عقود الإيجار ولاحظ تواريخ الانتهاء / الاستحقاق / التجديد / مبلغ الإيجار وقارنها مع تم تحميله خلال الفترة والإيجارات المستحقة أو المدفوعة مقدماً وتأكد من إجراء التسويات المناسبة	3
	فحص مستندي ومحاسبي			✓	✓	✓	✓	✓	اطلب بيان بعقود المهنية المتكبدة خلال الفترة مبيناً به أسم المهني وطبيعة الخدمات التي يقدمها والأتعاب وأدرس معقوليتها	4
	فحص مستندي		✓						تأكد من كفاية الإفصاحات.	5

ملاحق مرحلة التقرير

مرفق رقم (1)

نموذج رقم (1) تقرير المدقق عن القوائم المالية لمنشأة مدرجة، معدة طبقاً لإطار عرض عادل

هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق بافتراض الظروف التالية:

- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. عملية التدقيق لا تتضمن تدقيق قوائم موحدة (أي أن معيار التدقيق 2600 لا ينطبق عليها).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (إطار ذو غرض عام)
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الواردة في معيار التدقيق (2210)
- خُصّ المدقق إلى رأي غير معدل (أي نظيف)، ويعد ذلك مناسباً استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة لمنظمة الإنتوساي.
- استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، خُصّ المدقق إلى عدم وجود تأكيد جوهري ذو علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة طبقاً لمعيار التدقيق (2570)
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (2701)
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

تقرير عن تدقيق القوائم المالية

الرأي:

لقد دققنا القوائم المالية لشركة أ ب ج (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 201x، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 201x وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

أساس الرأي:

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بمنظمة الإنتوساي ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في منظمة الإنتوساي ذات الصلة

بتدقيقنا للقوائم المالية. كما وفيما أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. الأمور الرئيسية للتدقيق:

الأمور الرئيسية للتدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. [وصف كل أمر رئيس للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (2701)]
مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي والإصدارات الأخرى المعتمدة في هذا الخصوص وأحكام نظام الشركات عن التدقيق الداخلي التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهريٍ سواء بسبب غشٍ أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الجهة المشمولة بالرقابة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، وعن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الجهة المشمولة بالرقابة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الجهة المشمولة بالرقابة. (يجب على المدقق أن يسمي هنا من هم المكلفون بالحوكمة وفقاً لما يقضى به معيار التدقيق (2260))

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهريٍ سواء بسبب غشٍ أو خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا، والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة ستكشف دائماً تحريفاً جوهرياً عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غشٍ أو خطأ، وتعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية التدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال عملية التدقيق، وعلنا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غشٍ أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غشٍ أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظر أن الغش قد ينطوي على تواطؤٍ أو تزويرٍ أو حذفٍ متعمدٍ أو إفاداتٍ مضللةٍ أو تجاوز التدقيق الداخلي.

- الحصول على فهم للتدقيق الداخلي ذات الصلة بعملية التدقيق، من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأيٍ في فاعلية التدقيق الداخلي للجهة المشمولة بالرقابة.

• تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

• استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الجهة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الجهة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

• تقويم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً. لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للتدقيق والنتائج المهمة لعملية التدقيق، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في التدقيق الداخلي اكتشفناها خلال التدقيق.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد أننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعندما يكون ذلك منطبقاً، الضمانات ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند تدقيق القوائم المالية لفترة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسية للتدقيق. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية لفعل ذلك من المتوقع أن تفوق فوائد الاهتمام العام من ذلك الإبلاغ بشكل معقول.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

سيختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المدقق اعتماداً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى للمدقق التي يحددها نظام أو لائحة أو معايير تدقيق أخرى. ويجب تناول الأمور التي تناولها نظام آخر أو لائحة أخرى أو معايير تدقيق أخرى (والمشار إليها بـ "مسؤوليات التقرير الأخرى") ضمن هذا القسم ما لم تتناول مسؤوليات التقرير الأخرى نفس الموضوعات التي عرضت في ضوء مسؤوليات التقرير، والمطلوبة بموجب معايير التدقيق كجزء من قسم التقرير عن تدقيق القوائم المالية. وقد يتم الجمع بين التقرير عن مسؤوليات التقرير الأخرى، التي تتناول نفس الموضوعات التي تتطلبها معايير التدقيق (أي تضمينها في قسم التقرير عن تدقيق القوائم المالية تحت عناوين فرعية مناسبة) بشرط أن تميز الصياغة الواردة في تقرير المدقق بوضوح مسؤوليات التقرير الأخرى من مسؤوليات التقرير التي تتطلبها معايير التدقيق عندما يوجد مثل ذلك الاختلاف.

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل

[الاسم]

(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك

مناسباً)

[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]

مرفق رقم (2)

نموذج رقم (2) تقرير المدقق عن القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة، معدة طبقاً لإطار عرض عادل:

- لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق يتم افتراض الظروف التالية:
- عملية تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. التدقيق هي تدقيق مجموعة منشأة لها منشآت تابعة (أي أن معيار التدقيق 2600 ينطبق)
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة وفقاً لإطار ذو غرض عام.
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة الواردة في معيار التدقيق (2210).
- خلص المدقق إلى رأي غير معدل (أي نظيف)، ويعد ذلك مناسباً استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على عملية التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في منظمة الإنتوساي.
- استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، خلص المدقق إلى عدم وجود تأكيد جوهري ذو علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة طبقاً لمعيار التدقيق (2570).
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (2701).
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية الموحدة عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية الموحدة، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]
تقرير عن تدقيق القوائم المالية الموحدة.

الرأي:

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لشركة أ ب ج ومنشآتها التابعة (المجموعة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في 20xx/12/31، وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة. وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 20xx/12/31 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالتدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة في الإنتوساي ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية الموحدة في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة. كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمر الرئيسية للتدقيق:

الأمر الرئيسية للتدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند قيامنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيق القوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. [وصف كل أمر رئيس للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (2701)]

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة:

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها العادل، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة، وعن أحكام نظام الشركات للتدقيق الداخلي التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريفٍ جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة المجموعة على البقاء كمجموعة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، وعن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة. [يجب على المدقق أن يسمي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الجهة التي يدققها وذلك وفقاً لمعيار التدقيق (2260)]

مسؤولية المدقق عن تدقيق القوائم المالية الموحدة:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريفٍ جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية التدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال عملية التدقيق. وعلينا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج

عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز التدقيق الداخلي.

- الحصول على فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق، من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المجموعة على البقاء كمجموعة مستمرة.
- وإذا خُصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية تدقيق المجموعة. ونظّل المسؤولون الوحيدون عن رأينا.
- لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للتدقيق والنتائج المهمة للتدقيق، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال عملية التدقيق.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد أننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعندما يكون ذلك منطبقاً، الضمانات ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسية للتدقيق. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية لفعل ذلك من المتوقع أن تفوق فوائد الاهتمام العام من ذلك الإبلاغ بشكل معقول.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

سيختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المدقق اعتماداً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى للمدقق التي يحددها نظام أو لائحة أو معايير تدقيق أخرى. ويجب تناول الأمور التي تناولها نظام آخر أو لائحة أخرى أو معايير تدقيق أخرى والمشار إليها بـ "مسؤوليات التقرير الأخرى" ضمن هذا القسم ما لم تتناول مسؤوليات التقرير الأخرى نفس الموضوعات التي عرضت في ضوء مسؤوليات التقرير، والمطلوبة بموجب معايير التدقيق كجزء من قسم التقرير عن تدقيق القوائم

المالية. وقد يتم الجمع بين التقرير عن مسؤوليات التقرير الأخرى، التي تتناول نفس الموضوعات التي تتطلبها معايير التدقيق أي تضمينها في قسم التقرير عن تدقيق القوائم المالية تحت عناوين فرعية مناسبة بشرط أن تميز الصياغة الواردة في تقرير المدقق بوضوح مسؤوليات التقرير الأخرى من مسؤوليات التقرير التي تتطلبها معايير التدقيق عندما يوجد مثل ذلك الاختلاف.

**الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل
[الاسم].**

**(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك
مناسباً)**

[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]

مرفق رقم (3)

نموذج رقم (3) تقرير المدقق عن القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، معدة طبقاً لإطار عرض

عادل

- لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق يتم افتراض الظروف التالية:
- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. التدقيق ليست تدقيق مجموعة (أي أن معيار التدقيق 2600 لا ينطبق).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة.
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الواردة في معيار التدقيق (2210)
- خُصّ المدقق إلى رأي غير معدل (أي نظيف)، ويعد ذلك مناسباً استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة.
- استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، خُصّ المدقق إلى عدم وجود تأكيد جوهري ذو علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة طبقاً لمعيار التدقيق (2570).
- المدقق غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (2701)، ولم يقرر بخلاف ذلك.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- لا يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.
- للإشارة إلى وصف مسؤوليته الواردة في الموقع الإلكتروني يختار المدقق سلطة مناسبة.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

الرأي:

لقد دققنا القوائم المالية لشركة أ ب ج (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 201×، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 201×، وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة.

أساس الرأي:

لقد قمنا بعملية التدقيق طبقاً لمعايير الإنتوساي ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك

وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة وأحكام نظام الشركات وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهريٍ سواء بسبب غشٍ أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، وعن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة. (يجب على المدقق أن يسمي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الشركة التي يراجعها وذلك وفقاً لمعيار التدقيق (2260)).

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهريٍ سواء بسبب غشٍ أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة ستكشف دائماً تحريفاً جوهرياً عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غشٍ أو خطأ، وتُعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية. ويوجد المزيد من الوصف لمسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية في الموقع الإلكتروني للمنظمة على رابط الموقع ويشكل هذا الوصف جزء من تقريرنا.

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك

مناسباً)

[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]

مرفق رقم (4)

نموذج رقم (4) تقرير المدقق عن القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، معدة طبقاً لإطار التزام ذو غرض عام:

- لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق يتم افتراض الظروف التالية:
- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، مطلوبة بموجب نظام أو لائحة. تدقيق ليست تدقيق مجموعة أي أن معيار التدقيق (2600 لا ينطبق).
- تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة، طبقاً لإطار التقرير المالي (النظام س ص ع) للدولة س أي أن إطار التقرير المالي يشمل نظام أو لائحة، مصمم لتلبية الاحتياجات المشتركة للمعلومات المالية لقطاع عريض من المستخدمين، ولكنه ليس إطار عرض عادل.
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الواردة في معيار التدقيق (2210).
- خلص المدقق إلى رأي غير معدل (أي نظيف)، ويعد ذلك مناسباً استناداً إلى أدلة تدقيق التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على عملية التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة.
- استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، خلص المدقق إلى عدم وجود تأكيد جوهري ذو علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة طبقاً لمعيار التدقيق (22570)
- المدقق غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق طبقاً لمعيار التدقيق (2701)، ولم يقرر بخلاف ذلك.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
- لا يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

الموجه إليه (المناسب)

الرأي:

لقد دققنا القوائم المالية لشركة أ ب ج (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر × 201، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة للشركة معدة من جميع الجوانب الجوهرية، طبقاً للنظام س ص ع للدولة س.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالتدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك

وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في التدقيق.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية طبقاً للنظام س ص ع للدولة س، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري سواء بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك. والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة. [يجب على المدقق أن يسمي هنا من هم المكلفون بالحوكمة في الشركة التي يراجعها وذلك وفقاً لمعيار التدقيق (2260)]

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن التدقيق الذي تم القيام به طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة سيكشف دائماً تحريفاً جوهرياً عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية. وكجزء من التدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال التدقيق، وعلينا أيضاً: -

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق، من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خُصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم

الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة. لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للتدقيق والنتائج المهمة للتدقيق، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال التدقيق.

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك
مناسباً)
[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]
[تاريخ التقرير]

نموذج رقم (5) تقرير برأي متحفظ بسبب تحريف جوهرى في القوائم المالية:

- لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق، يتم افتراض الظروف التالية:
- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. التدقيق ليست تدقيق مجموعة (أي أن معيار التدقيق (2600) لا ينطبق).
- تم اعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى التي المعتمدة لإطار ذو غرض عام.
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الواردة في معيار التدقيق (2210)
- تم تحريف المخزون. ويعد التحريف جوهرى، لكنه غير شائع في القوائم المالية (أي أن الرأي المتحفظ هو المناسب).
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في منظمة الإنتوساي.
- استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، خلص المدقق إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهرى ذو علاقة بأحداث أو ظروف، قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، طبقاً لمعيار التدقيق (2570)
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق، طبقاً لمعيار التدقيق (2701)
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن المسؤولين عن اعداد هذه القوائم.
- بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

تقرير عن تدقيق القوائم المالية

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة أ ب ج (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 201 ×، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة. وفي رأينا، وباستثناء تأثيرات الأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 201 × وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة.

أساس الرأي المتحفظ:

لم تظهر إدارة الشركة المخزون المُسجل في قائمة المركز المالي ب. ××× بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل ولكن أظهرته بالتكلفة فقط، مما يمثل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى وتشير سجلات الشركة إلى أنه لو أظهرت الإدارة

المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما الأقل، فإن المخزون ينبغي تخفيضه بمبلغ ××× وصولاً لصافي قيمته القابلة للتحقق، وبالتالي ستزيد تكلفة المبيعات ب××× وستتخفض ضريبة الدخل وصافي الدخل، وحقوق المساهمين ب×××، و×××، و××× على التوالي. لقد قمنا بالتدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة في الإنتوساي ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في الإنتوساي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما وفيها بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

الأمور الرئيسية للتدقيق:

الأمور الرئيسية للتدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تمت معالجة تلك الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. وبالإضافة للأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ، لقد حددنا أن الأمور الموضحة أدناه ستكون أمور رئيسة للتدقيق سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

[وصف لكل أمر رئيس للتدقيق، طبقاً لمعيار التدقيق (2701)]

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

انظر نموذج رقم (1)

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:

انظر نموذج رقم (1)

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

انظر نموذج رقم (1)

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك

مناسباً)

[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]

نموذج رقم (6)

تقرير برأي معارض بسبب تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة:

- لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق، يتم افتراض الظروف التالية:
- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. التدقيق هي مجموعة لمنشأة مع منشآت تابعة (أي أن معيار التدقيق (2600) ينطبق).
- تم اعداد القوائم المالية الموحدة من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى لإطار ذو غرض عام.
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة الواردة في معيار التدقيق (2210).
- القوائم المالية الموحدة مُحرفة بشكلٍ جوهري بسبب عدم توحيد شركة تابعة، ويعد التحريف الجوهري شائعاً في القوائم المالية الموحدة، ولم يتم تحديد تأثيرات التحريف على القوائم المالية الموحدة، نظراً لأنه من غير الممكن عملياً القيام بذلك (أي أن الرأي المعارض هو المناسب).
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في الإنتوساي.
- استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، خلص المدقق إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري ذو علاقة بأحداث أو ظروف، قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، طبقاً لمعيار التدقيق (2570)
- تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق، طبقاً لمعيار التدقيق (2701) يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن المسؤولين عن اعداد هذه القوائم بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

تقرير عن تدقيق القوائم المالية

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة أ ب ج (الشركة) ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 201x، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة. وفي رأينا، وباستثناء تأثيرات الأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 201 × وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة لها.

أساس الرأي المتحفظ:

مخزون الشركة مُسجل في قائمة المركز المالي ب ××× ولم تظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ولكن أظهرته بالتكلفة فقط، مما يمثل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة. وتشير سجلات الشركة إلى أنه لو

أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما الأقل، فإن المخزون ينبغي تخفيضه بمبلغ $\times\times\times$ وصولاً لصافي قيمته القابلة للتحقق، وبالتالي ستزيد تكلفة المبيعات ب $\times\times\times$ ، وستتخفض ضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق المساهمين ب $\times\times\times$ ، و $\times\times\times$ على التوالي.

لقد قمنا بالتدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة في الإنتوساي ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في الإنتوساي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما وفينا بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

الأمر الرئيسية للتدقيق:

الأمر الرئيسية للتدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تمت معالجة تلك الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. وبالإضافة للأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ، لقد حددنا أن الأمور الموضحة أدناه ستكون أمور رئيسة للتدقيق سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

[وصف لكل أمر رئيس للتدقيق]

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

انظر نموذج رقم (1)

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:

انظر نموذج رقم (1)

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

انظر نموذج رقم (1)

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك مناسباً)

[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]

نموذج رقم (7)

تقرير برأي رأي متحفظ بسبب عدم قدرة المدقق على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق فيما يتعلق بمنشأة أجنبية زميلة.

لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق، يتم افتراض الظروف التالية:

- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل. التدقيق هي تدقيق مجموعة لمنشأة مع منشآت تابعة (أي أن معيار التدقيق 2600 ينطبق).
- تم اعداد القوائم المالية الموحدة من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة لإطار ذو غرض عام.
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الواردة في معيار التدقيق (2210)

• المدقق كان غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، فيما يتعلق بالاستثمار في منشأة أجنبية زميلة. وتعد التأثيرات المحتملة لعدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة جوهرية، لكنها ليست شائعة في القوائم المالية الموحدة (أي أن الرأي المتحفظ هو المناسب).

• المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في الإنتوساي.

• استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، خلص المدقق إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري ذو علاقة بأحداث أو ظروف، قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، طبقاً لمعيار التدقيق (2705).

• تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق، طبقاً لمعيار التدقيق (2701).

• يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية الموحدة عن المسؤولين عن اعداد هذه القوائم.

• بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية الموحدة، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

تقرير عن تدقيق القوائم المالية الموحدة:

رأي متحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة أ ب ج وشركاتها التابعة (المجموعة) ، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 201x، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة. وفي رأينا، وباستثناء التأثيرات المحتملة للأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ في تقريرنا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 201x، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة

المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة.

أساس الرأي المتحفظ:

سُجل استثمار المجموعة في الشركة س ص ع - وهي منشأة أجنبية زميلة تم الاستحواذ عليها خلال العام، وتمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 201x- بمبلغ ×××، وحصة الشركة أ ب ج من صافي دخل شركة س ص ع تم تضمينه في دخل الشركة أ ب ج للسنة المنتهية في ذلك التاريخ بمبلغ ×××. وكنا غير قادرين على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، بشأن المبلغ الدفترى لاستثمار الشركة أ ب ج في الشركة س ص ع كما في 31 ديسمبر 201x، وحصة الشركة أ ب ج من صافي دخل شركة س ص ع عن هذه السنة بسبب منعنا من الوصول إلى المعلومات المالية والإدارة ومدققي شركة س ص ع. وبالتالي لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت أية تعديلات على تلك المبالغ كانت ضرورية. لقد قمنا بالتدقيق طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة في الإنتوساي ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية الموحدة في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في الإنتوساي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، كما وفينا بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

الأمر الرئيسية للتدقيق:

الأمر الرئيسية للتدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تمت معالجة تلك الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. وبالإضافة للأمر الموضح في قسم أساس الرأي المتحفظ، لقد حددنا أن الأمور الموضحة أدناه ستكون أمور رئيسة للتدقيق سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

[وصف لكل أمر رئيس للتدقيق]

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة:

[انظر نموذج رقم (2)]

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية الموحدة:

[انظر نموذج رقم (2)]

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

[انظر نموذج رقم (2)]

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك مناسباً)

[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]

نموذج رقم (8)

تقرير بالامتناع عن ابداء رأي، بسبب عدم قدرة المدقق على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، عن عنصر واحد في القوائم المالية الموحدة.
لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق، يتم افتراض الظروف التالية:

- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة منشأة غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل.
- والتدقيق هو تدقيق مجموعة - منشأة ومنشأتها التابعة - (أي أن معيار التدقيق 2600 ينطبق).
- تم اعداد القوائم المالية الموحدة من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة (إطار ذو غرض عام)
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة الواردة في معيار التدقيق (2210)
- المدقق كان غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، عن عنصر واحد في القوائم المالية الموحدة. أي أن المدقق لم يتمكن أيضاً من الحصول على أدلة تدقيق بشأن المعلومات المالية للاستثمار في مشروع مشترك، والذي يمثل ما يزيد عن 90% من صافي أصول المنشأة. وتعد التأثيرات المحتملة لعدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة جوهرية وشائعة في القوائم المالية الموحدة (أي أن الامتناع عن ابداء رأي هو المناسب).
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية الموحدة عن المسؤولين عن اعداد هذه القوائم.
- يلزم وجود قسم يتضمن وصفاً أكثر تحديداً لمسؤوليات المدقق.
- بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية الموحدة، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

تقرير عن تدقيق القوائم المالية الموحدة:

الامتناع عن ابداء الرأي:

لقد تعاقدنا على تدقيق القوائم المالية الموحدة لشركة أ ب ح وشركاتها التابعة (المجموعة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 201x، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في هذا التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

ولم نبدي رأياً في القوائم المالية الموحدة المرفقة للمجموعة، بسبب أهمية الأمر الموضح في قسم أساس الامتناع عن ابداء رأي في تقريرنا، ولم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، لتوفير أساس لرأي التدقيق في تلك القوائم المالية الموحدة.

أساس الامتناع عن إبداء الرأي:

سُجل استثمار المجموعة في مشروعها المشترك مع الشركة س ص ع في قائمة المركز المالي للمجموعة، ويمثل ذلك ما يزيد ب $\times\times\times$ عن 90% من صافي أصول المجموعة كما في 31 ديسمبر 201x، ولم يُسمح لنا بالوصول إلى الإدارة ومدققي الشركة س ص ع، بما في ذلك توثيق مدققي الشركة س ص ع للتدقيق.

وكنتيجة لذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت أية تعديلات كانت ضرورية، فيما يتعلق بحصة المجموعة كنسبة من أصول الشركة س ص ع، والتي تسيطر عليها سيطرة مشتركة، وحصتها كنسبة من التزامات الشركة س ص ع، والتي هي مسؤولة عنها مسؤولية مشتركة، وحصتها كنسبة من دخل ومصروفات الشركة س ص ع عن تلك السنة، والعناصر التي تتكون منها قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

[انظر نموذج رقم (2)]

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية الموحدة:

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بتدقيق القوائم المالية الموحدة للمجموعة، طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة وإصدار تقرير مدقق. ومع ذلك، وبسبب الأمر الموضح في قسم أساس الامتناع عن ابداء رأي، لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، لتوفير أساس لرأي التدقيق في تلك القوائم المالية الموحدة.

ونحن مستقلون عن المجموعة طبقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما فينا بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

[انظر نموذج رقم (2)]

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك

مناسباً)

[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]

مرفق رقم (9)

نموذج رقم (9) تقرير بالامتناع عن ابداء رأي، بسبب عدم قدرة المدقق على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة عن عناصر متعددة في القوائم المالية:
لأغراض هذا النموذج التوضيحي لتقرير المدقق، يتم افتراض الظروف التالية:

- تدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة، باستخدام إطار عرض عادل، التدقيق ليست تدقيق مجموعة (أي أن معيار التدقيق 2600 لا ينطبق).
- تم اعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمد، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة (إطار ذو غرض عام).
- تعكس شروط ارتباط التدقيق وصفاً لمسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة الواردة في معيار التدقيق (2210)
- المدقق كان غير قادر على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، بشأن العديد من عناصر القوائم المالية، وهذا يعني أن المدقق لم يتمكن أيضاً من الحصول على أدلة تدقيق عن المخزون والحسابات مستحقة التحصيل في المنشأة. وتعد التأثيرات المحتملة لعدم امكانية الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة جوهرية وشائعة في القوائم المالية.
- المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة التي تنطبق على التدقيق هي قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.
- يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن المسؤولون عن اعداد هذه القوائم.
- مطلوب وصفاً أكثر تحديداً في قسم مسؤوليات المدقق.
- بالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية، يتحمل المدقق مسؤوليات تقرير أخرى بموجب نظام محلي.

تقرير المدقق المستقل

إلى مساهمي شركة أ ب ج [أو موجه إليه آخر (مناسب)]

تقرير عن تدقيق القوائم المالية

الامتناع عن ابداء الرأي:

لقد تعاقدنا على تدقيق القوائم المالية لشركة أ ب ج (الشركة) والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 201x ، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في هذا التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

ولم نبدي رأياً في القوائم المالية المرفقة للشركة. ونظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم أساس الامتناع عن ابداء رأي في تقريرنا، لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، لتوفير أساس لرأي التدقيق في تلك القوائم المالية.

أساس الامتناع عن ابداء رأي:

لم يتم التعاقد معنا كمدققين للشركة إلا بعد 31 ديسمبر 201x وبالتالي لم نحضر الجرد الفعلي للمخزون في بداية السنة ونهايتها. ولم نتمكن من إقناع أنفسنا بوسائل بديلة تتعلق بكميات المخزون المحفوظ بها بتاريخ 31 ديسمبر 20x0، 20x1 والتي تظهر في قائمتي المركز المالي ب xxx و xxx على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدخال نظام إلكتروني جديد للحسابات مستحقة التحصيل في شهر سبتمبر عام 20x1 أدى إلى أخطاء عديدة في تلك الحسابات. وحتى تاريخ

تقريرنا، كانت الإدارة لا تزال في عملية تدارك أوجه القصور في النظام وتصحيح الأخطاء. ولم تتمكن من خلال وسائل أخرى التأكد أو التحقق من الحسابات مستحقة التحصيل الواردة في قائمة المركز المالي بواقع مبلغ إجمالي مقداره ××× كما في 31 ديسمبر 20 x1 ونتيجة لتلك الأمور، لم تتمكن من تحديد ما إذا كان قد تبين وجود أية تعديلات ضرورية فيما يتعلق بما هو مسجل أو غير مسجل من المخزون والحسابات مستحقة التحصيل، والعناصر التي تتكون منها قائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

[انظر نموذج رقم (1)]

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية:

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بتدقيق القوائم المالية للشركة، طبقاً لمعايير التدقيق المعتمدة في الإنتوساي وإصدار تقرير مدقق. ومع ذلك، ونظراً للأمور الموضحة في قسم أساس الامتناع عن ابداء رأي في تقريرنا، لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة، لتوفير أساس لرأي التدقيق في تلك القوائم المالية.

ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في الإنتوساي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، كما وفيها بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

[انظر نموذج رقم (1)]

الشريك المسؤول عن ارتباط التدقيق الذي نتج عنه هذا التقرير للمدقق المستقل [الاسم]
(التوقيع باسم الجهاز الأعلى للرقابة، أو الاسم الشخصي للمدقق، أو كليهما، كلما كان ذلك
مناسباً)

[عنوان إدارة تدقيق الحسابات المختصة أو الجهاز الأعلى للرقابة]

[تاريخ التقرير]